رائد الاقتصاد
ابن خلدون

تأليف
محمد علي نشأت
دكتور في العلوم القانونية والاقتصادية
من جامعة فؤاد الأول

القاهرة
مطبعة دار الكتب المصرية
١٩٤٤

المحتـــويات

صفحة

الباب الرابع

آراء ابن خلدون فى السياسة الاقتصادية

الباب الخامس

تفسير ابن خلدون للتاريخ تفسيرا اقتصاديا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الطابع العلمى فى مؤلف ابن خلدون :

تمتاز النظرة العلمية الحديثة بتحكيم قانون السببية فى الظواهر المراد دراستها وتلك النظرة هى الفاصلة بين العتيق البالى من الدراسات و بين القديم المحافظ على قيمته العلمية . والعبرة فى الدراسات العلمية ليست فى الوصول الى نتائج لا تخضع للاصلاح أو التقويم و إنما مقياس قيمتها فى الطريقة العلمية المتبعة فيها . أما نتائج الدراسات فلا زالت تخضع للتغيير والتبديل ، والنظريات الجديدة تحل محل النظريات القديمة أو تعدلها أو تكملها .

وقد بدأت تلك النظرة العلمية أول ما بدأت فى مجال الظواهر الآلية والمحسوسة مثل الكيمياء والطبيعة حيث يمكن للباحث تحقيق المسائل العلمية فى سهولة . ثم انتقلت تلك النظرة الى مجال الظواهر الاجتماعية المجردة وأخذ العلماء يقررون أن بين الظواهر الاجتماعية علاقات تلازم ولزوم ، وأن هنالك قوانين ثابتة تحكمها وقد وضحت هذه النظرة العلمية فى دراسة الاقتصاد فى كتاب آدم سميث (ثروة الأمم) واليه ينسب فضل تأسيس أول مدرسة علمية فى الاقتصاد .

وفى القرن الرابع عشر أى قبل آدم سميث بأربعة قرون درس العلامة ابن خلدون الظواهر العمرانية دراسة عميقة على أساس علمى متين مقررا أن الظواهر العمرانية فى تزاحمها وتواليها تحكمها قوانين . ومن تلك الظواهر العمرانية الظواهر الاقتصادية . وكانت وسيلته فى الدراسة الاستقراء والقياس و إن كان يغلب عليه طابع الملاحظة والاستقراء أكثر من مجرد تتبع الأفكار التجريدية . وهو الى صواب طريقته وسعة آفاق بحثه وعمق تفكيره يمتاز باتزان فى الحكم واعتدال فى الرأى .

ربما لم يتصل الفكر الاقتصادى لابن خلدون بالمدرسة الاقتصادية الحديثة وقد يكون صوته قد ظل من غير صدى فى الأزمنة الحديثة التى شهدت تقدم علوم الاقتصاد . ولكن هذا لا يقلل من فضله ، فان كتابته جديرة بأن تكون نقطة البدء للمدرسة العلمية فى الاقتصاد . فهى ليست مجرّد جمع لمعارف منوّعة ولكنها مجموعة معارف منظمة ومرتبة ينطبق عليها لفظ العلم فى معناه الدقيق أو كما يلاحظ الأستاذ شميدت[١] أنها مما يطلق عليه لفظ (Wissenschaft) وليس مجرّد لفظ (Wissen)، وأن الأبحاث الحديثة وإن كانت تستند إلى وسائل بحث أنجع إلا أنها فى شكلها وموضوعها مماثلة لأبحاثه[٢] ، مما جعل الأستاذ فلينت يقول "إن ما ألفه ابن خلدون عظيم الشأن كبير القيمة بحيث يحفظ اسمه وشهرته فى سجل الخالدين بين الأجيال المتعاقبة[٣]" .

لقد اكتملت لابن خلدون سبعة قرون من الحضارة الاسلامية تعاقبت فيها دول وظهرت أحزاب وشيع وتنازعت ممالك وأمبراطوريات وبدو وحضر وأدخلت صناعات جديدة وحاجات جديدة وأترفت مجتمعات . فوجد فى حوادث القرون السبعة مادة للتأمل ووجدت عبقريته فيها ، وفى حوادث التاريخ الأخر مجالا

---

(١) "When Ibn Khaldoun speaks of science "ilm" he does not mean knowledge in the rough but that certain and systematized knowledge which to us is science not Wissen but Wissenschaft."
N. Schmidt, Ibn Khaldoun, Historian, Sociologist and Philosopher p. 21

(٢) "The work is of genuine merit. This is best evidenced by the fact that a similar structure is being built to day on a more solid basis. In its genesis and growth it resembles his ..."
N. Schmidt, p. 21.

(٣) "The work he left is sufficiently great and valuable to preserve his name and fame to latest generations ..."
R. Flint, Historical Philosophy 1893, p. 157.

للبحث والتدقيق والتحليل والاستنتاج لكشف سير العمران واتجاهاته وأسباب قوة الشعوب وأسباب الانحلال . من وجهة الاقتصادى ورجل الدولة السياسى والاجتماعى والعالم النفسانى . ويقتصر بحثنا على الفكر الاقتصادى فى مقدمته . وأن تقديم المدرسة العلمية فى الاقتصاد أربعة قرون بنسبتها إليه تمما له أهميته بالنسبة لتاريخ الحضارة عموما والحضارة الاسلامية خاصة وبالنسبة لعلم تاريخ النظريات الاقتصادية .

نبذة عن حياة ابن خلدون :

ولد عبد الرحمن بن خلدون فى تونس فى غرة رمضان ٧٣٢ ﻫ (١٣٣٢ م) وهو سليل أسرة عز ومجد . تقلب أجداده فى قصور الأندلس والمغرب ، وتولى كثير منهم مناصب الدولة الرفيعة . أما والده فقد أخلد الى التحصيل والدرس وبرز فى الفقه وعلوم اللغة . وقد أخذ ابن خلدون عن أبيه حبه للعلم والتحصيل ودرس على أشهر أساتذة تونس ، وكانت حلقات العلم فيها زاهرة ، فما بلغ العشرين إلا وقد قرأ القرآن وحفظه ودرس الفقه والحديث وخاصة الفقه المالكى وهو المذهب السائد فى المغرب والأندلس ، وقد دأب ابن خلدون على التحصيل كلما وجد الى ذلك سبيلا فدرس المنطق والفلسفة وتفوق فيهما .

وقبيل بلوغه العشرين نادته الحياة العامة كما نادت أجداده من قبل فنزل الى ميادينها وخاض غمارها . وكانت نفسه تجيش برغبة تجديد تقاليد أجداده فى ادارة الدولة وتصريف أمورها . وكان والده قد جانب تلك التقاليد وآثر عليها العزلة والاعتكاف للدراسة والبحث العلمى . وقد إستطاع ابن خلدون أن يحقق أمنيتين كبيرتين ، وهما مجد الرياسة والمجد العلمى . فتابع سيرة أبيه من حيث العلم وجدد سيرة أجداده وبذهم من حيث السياسة . وكان العالم المبتكر النابه والسياسى الحاذق الماهر والمقاتل الصامد المدبر والسفير الحكيم الموفق ورجل الدولة البصير الحازم والكاتب البليغ والشاعر المبدع والقاضى العالم ... ... والأستاذ الفقيه ... ...

وقد تولى ابن خلدون بنفسه كتابة تفاصيل حياته فى كتابه : "التعريف والعبر" فأغنانا بذلك عن الغوص عليها والجهد فى اجتلائها . ولسنا فى معرض سرد تلك التفاصيل وإنما يعنينا أن نشير إلى أثر الزمان والمكان فى إنتاجه العلمى ، كما حصل بالنسبة لنشاطه السياسى .

تميزابن خلدون فى حياته بكثرة الأسفار ونحن نراه قبل أن يكتب المقدمة ينتقل من تونس إلى فاس إلى غرناطة إلى بجاية إلى الجزائر ... تلك الأسفار أتاحت له فرصة الاختلاط بمختلف الأوساط العلمية ، كما زودته بثروة نفيسة من التجارب . وهو فى تنقله بين تلك البلاد قد درس الحضر والبدو وحالة الأسواق والتجارة والصناعة وطرق المعاش مما أفاده اطلاعا وتجربة ستكون لها أثر كبير فى تدوين المقدمة ... ... فالمقدمة وإن استغرقت كتابتها خمسة أشهر إلا أنها ثمرة تفكير وتحصيل وفير سابق ... ...

لقد كانت الحضارة بلغت شأوها فى الأندلس والمغرب ، فهناك المكتبات الحافلة بالمؤلفات ، وهناك جامعات منتشرة بين أرجائها ، وهناك تكريم العلماء من قبل أصحاب الدول . إذ كانوا يقربون اليهم العلماء وكان تنافسهم على تقريب العلماء أحد أوجه التنافس السياسى الشديد الدائر بينهم . فالأندلس والمغرب شيع ودويلات . وحول كل قصر حاشية من أهل العلم يسعى صاحب الدولة إلى أن يكسب دولته بهم أبهة وشهرة .

فالوسط العلمى المحيط بابن خلدون كان مشجعا له على المضى فى تحصيله و إنتاجه لولا كثرة الفتن والاضطرابات السياسية ... ... وأما الأحوال المعيشية فقد شهد ابن خلدون منها البدو على شدة بداوتهم والحضر فى مزيد من تنعمهم . فبادية المغرب يسكنها البربر الذين اشتهروا بشظف العيش . والأندلس وحواضر المغرب قد بلغت الحضارة فيها أوجها ... ... لذلك كانت تنقلات ابن خلدون فى بقاع المغرب والأندلس مكسبة له ثروة لا تقدر من المعلومات عن أحوال الناس المعيشية

فاذا أضفنا تجاربه إلى تحصيله العلمى إلى تشجيع أصحاب الدول على الانتاج العلمى أدركنا أثر الزمان والمكان فى إنتاج ابن خلدون المبدع، وخاصة فى مقدمته .

مقدّمة ابن خلدون والغرض منها :

ومقدمة ابن خلدون هى أشهر كتبه وهى الجزء الأول من كتابه المكوّن من ثلاثة أجزاء المسمى كتاب العبر فى ديوان المبتدأ والخبر عن العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر وهو محاولة لتحرير تاريخ عالمى مع توجيه عناية خاصة بتاريخ المغرب ... ...

وقد لاحظ ابن خلدون عند كتابة تاريخه أن المؤرخين كثيرا ما يقتصرون على النقل مع أن الروايات التاريخية يختلط فيها الغث بالثمين والباطل بالصحيح على مر الزمن . فلا بد من ردّ تلك الروايات على معيار يبين وجه الصحة أو الخطأ فيها .

فالتاريخ الجدير بهذا الاسم ليس مجرد تسجيل وقائع تاريخية وأسماء ملوك وسنين مواقع وتعاقب أناس ودول . إنما هو ذلك العلم الذى يخرج للناس صورة حقيقية واضحة لتطوّر العمران والمجتمع البشرى .

ولكى يحقق مثل هذا العلم المقصود منه يجب أن يستند الى معرفة طبائع العمران . وعلى المؤرّخ أن يستند فى نقده الخبيثَ من الطيب الى علم العمران يقيس على قواعده الروايات التاريخية . فما اتفق منها والسير الطبيعى للعمران أخذه بعين الاعتبار . وما كان غير ذلك أسقطه و زيّفه .

تلك هى مهمة المؤرّخ أصلا . فالمؤرّخ ليس فقط ناقلا عليه إثبات صحة النقل إنما هو ناقل وناقد يتحرى صحة النقل واحتمال صحة المنقول ويحاول أن يستخلص من الجزئيات كلا متماسكا يمثل سير العمران على مر السنين .

ومهمة المؤرخ هذه كما صورها ابن خلدون تفترض وجود قواعد للعمران مقررة ومسلم بها . يستعين بها المؤرخ . وقد أحس ابن خلدون بالنقص الحاصل لزمنه

فى هذا الباب فأخذ على عاتقه تقريرها . ومحاولته هذه استغرقت الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر وهو الجزء المعروف بمقدّمة ابن خلدون .

يقول ابن خلدون موضحا غرضه هذا "وأما الأخبار عن الواقعات فلا بدّ فى صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة فلذلك وجب أن ينظر فى إمكان وقوعه وصار فيها ذلك أهم من التعديل ومقدّما عليه إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة و إذا كان ذلك فالقانون فى تمييز الحق من الباطل فى الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر فى الاجتماع البشرى الذى هو العمران ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته و بمقتضى طبعه وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له . و إذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا فى تمييز الحق من الباطل فى الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهانى لا مدخل للشك فيه . وحينئذ فاذا سمعنا عن شىء من الأحوال الواقعة فى العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه وكان ذلك لنا معيارا صحيحا يتحرّى به المؤرّخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه وهذا هو غرض هذا الكتاب الأوّل من تاليفنا وكأن هذا علم مستقل بنفسه فانه ذو موضوع وهو العمران البشرى والاجتماع الإنسانى وذو مسائل وهى بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى ، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا"[1] .

فالغرض من المقدّمة إذًا إيجاد مقاييس أو قواعد علم العمران تعرض عليها الروايات التاريخية[2] . وعلى ذلك يكون موضوع المقدّمة هو ما نسميه علم الاجتماع . ويكون ابن خلدون بذلك مكتشف علم الاجتماع أو العلوم الاجتماعية .

لم يقتصر ابن خلدون على وضع أسس علم الاجتماع بل اكتشف فوق ذلك علم التاريخ . ذلك أنه رأى بين الظواهر التاريخية علاقات تلازم وتباين واستنتج

---

(١) مقدّمة ابن خلدون — (المقدمة الأولى من الكتاب الأوّل ص ٣٦) .

(٢) يقول ابن خلدون : (لابد من رد الأخبار إلى الأصول وعرضها على القواعد) المقدمة ص ٩

أنه لا بدّ من وجود قواعد وقوانين ثابتة تنظم تلك الظواهر فسعى لاستخلاصها وكانت محاولته هذه الحجر الأول فى بناء علم التاريخ .

ولو أنه سجل جزئيات من هذا العلم لكفاه ذلك فخرا . لكنه أراد أن يسلك تلك الجزئيات فى عقد منتظم فوصل الى فكرة كلية شاملة فى تفسير التاريخ . وتدل كتابته على أن التاريخ يخضع الى حدّ كبير لعوامل اقتصادية فيكون ابن خلدون المؤسس الأول لمدرسة تفسير التاريخ تفسيرا اقتصاديا .

وعلى ذلك تكون مقدّمة ابن خلدون دائرة معارف فى علوم الاجتماع وفى علم التاريخ وفى تفسير التاريخ . وان كان الغرض الأول منها مجرّد إيجاد قواعد لضبط الروايات التاريخية .

أثر المقدّمة فى تاريخ ابن خلدون :

أفاض ابن خلدون فى شرح آرائه العلمية عن سير العمران فى كتاب المقدّمة وقصد بحشد آرائه فيها إلى إظهار ما لعلم العمران من طابع مستقل فهو يقول : „ وكأن هذا علم مستقل بنفسه فإنه ذو موضوع وهو العمران البشرى والاجتماع الانسانى وذو مسائل وهى بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى “ [1] .

لذلك تناول فى الفصول التاريخية غرضا آخر فاقتصر على سرد كبريات حوادث التاريخ فى ترتيب محكم وتبويب دقيق وعالج تلك الحوادث لا على طريقة التاريخ (annaliste) أى حسب جداول السنين ، وإنما قسم تاريخه كتبا وقسم الكتب أبوابا وفصولا ، وضرب صفحا عن جداول السنين ، واتخذ الدولة المتصلة وحدة لمباحثه وإن كان قد سبقه إلى هذه الطريقة بعض المؤرخين المسلمين مثل المسعودى وابن عبد الحكم المصرى .

---

(١) ابن خلدون المقدمة ص ٣٦

وقد رمى بعض المؤرخين ابن خلدون بالقصور فى بعض نواحى تاريخه . على أنه هو نفسه يبادر بالاعتذار فيقول "وأنا ذاكر فى كتابى هذا ما أمكننى منه فى هذا القطر المغربى إما صريحا أو مندرجا فى أخباره وتلويحا ، لاختصاص قصدى فى التأليف بالمغرب وأحوال أجياله وأممه . وذكر ممالكه ودوله دون ما سواه من الأقطار لعدم اطلاعى على أحوال المشرق وأممه وأن الأخبار المتناقلة لا توفى كنه ما أريده منه"(١) . فالقصد الأول هو ذكر تاريخ بلاد المغرب وتسجيل غير المدون من حوادثها . وتناول بالاضافة حوادث المشرق فكان من المتوقع أن يكون فى كتابه بعض القصور فيما يخص أخبار المشرق .

وفى الكتاب فصول كثيرة قيمة تعتبر من المراجع التاريخية النفيسة وخاصة ما تعلق منها بدول البربر ودولة العرب فى صقلية وتاريخ الدول المسيحية المعاصرة .

يقول دوزى عن تاريخ ابن خلدون "إن مؤرخا نصرانيا لم يوفق إلى كتابة تاريخ أية دولة إسلامية بمثل الدقة والوضوح اللذين امتازت بهما كتابة ابن خلدون عن دولة النصارى فى إسبانيا"(٢) .

ويقول شميدت "لو أن ابن خلدون لم يترك سوى كتابه فى التاريخ لظل هذا رمزا قائما للبحث العميق والعلم الغزير والحكم الدقيق"(٣) .

وتناول ابن خلدون تاريخه، فى مصر، ببعض الاضافة . وفى هذه الاضافات يظهر طابع ابن خلدون كناقد اجتماعى - مثال ذلك الفصول الخاصة بدولة السلطان برقوق إذ تراه يطبق نظريته فى العصبية وطغيان الحضارة عليها واندثار الدولة بتأثير الترف وانتقال الملك إلى من كانوا أكثر بداوة و بثهم روحا جديدة فى الدولة، وكذلك نراه يطبق نظريته هذه بالنسبة لدول المماليك المصرية(٤) .

---

(١) ابن خلدون المقدمة ص ٣٢

(٢) Dozy : Recherches sur l'histoire et la littérature d'Espagne au moyen âge p. 96.

(٣) Schmidt p. 14 ·

(٤) كتاب التعريف ص ١٢٢ وما بعدها نسخة خطية بدار الكتب .

الابتكار فى آراء ابن خلدون :

ذلك هو الغرض من المقـدمة وتلك هى مسائلها وهـذا هو أثرها فى تاريخ ابن خلدون . وقد سبق أن أشرنا الى أنه مؤسس علم الاجتماع ومؤسس علم التاريخ ومؤسس مدرسة تفسير التاريخ تفسيرا اقتصاديا، ونحن قد قدمناه على أنه مؤسس علمه ومبتكر مباحثه . بل هو يخص نفسه بذلك فيقول "إن الكلام فى هذا الغرض مستحدث الصنعة غريب النزعة غزير الفائدة أعثر عليه البحث وأدى اليه الغوص"(١) فالى أى حد يعتبر مبتكرا . وما أثر آراء السابقين عليه فيما كتب .

لقد أحس ابن خلدون بأن دعواه هـذه لا بد أن تعترضها مثل تلك الأسئلة فتولى الاجابة عنها قال " هذا الفن الذى لاح لنا النظر فيه نجـد منه مسائل تجرى بالعرض لأهل العلوم فى براهين علومهم وهى من جنس مسائله بالموضوع والطلب مثل ما يذكره الحكماء والعلماء فى إثبات النبوة من أن البشر متعاونون فى وجودهم فيحتاجون فيـه إلى الحـاكم والوازع ومثـل ما يذكر فى أصول الفقـه فى باب إثبـات اللغات أن النـاس محتاجون إلى العبارة عن المقاصـد بطبيعة التعاون والاجتماع(٢) " .

ويذكر ابن خلدون أسماء الذين سبقوه فى الاشارة إلى جزئيات هـذا العلم الجديد فيشير إلى الموبذان وأنوشروان ثم يقول " إن فى الكتاب المنسوب لأرسطو فى السياسة المتداول بين الناس جزءا صالحا منه إلا أنه غير مستوف ولا معطى حقه من البراهين ومختلط بغيره " .

وقـد أشار ابن خلدون إلى أن فى هـذا الكتاب بعض حكم عن تطورات الدولة مصوغة فى قالب الحلقات المفرغة ... ...

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٣٦

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٣٧

" وكذلك نجد فى كلام ابن المقفع وما يستطرد فى رسائله من ذكر السياسات الكثير من مسائل كتابنا هـذا غير مبرهنة كما برهناه إنما يجليها فى الذكر على منحى الخطابة فى أسلوب الترسل و بلاغة الكلام ... ... "(١) .

" وكذلك حوّم القاضى أبو بكر الطرطوشى فى كتاب سراج الملوك و بوّ به على أبواب تقرب من أبواب كتابنا هذا ومسائله لكنه لم يصادف فيه الرمية ولا أصاب الشاكلة ولا استوفى المسائل ولا أوضح الأدلة إنما يبوّب الباب للمسألة ثم يستكثر من الأحاديث والآثار و ينقل كلمات متفرقة لحكماء الفرس ... ... والهند ... ... وغيرهم من أكابر الخليقة ولا يكشف عن التحقيق قناعا ولا يرفع بالبراهين الطبيعية حجابا ، إنما هو نقـل وتركيب شبيه بالمواعظ وكأنه حوّم على الغرض ولم يصادفه ولا تحقق قصده ولا اسـتوفى مسائله ونحن ألهمنا الله الى ذلك إلهاما وأعثرنا على علم جعلنا بين بكرة وجهينة خبره ، فان كنت قد استوفيت مسائله وميزت عن سائر الصنائع أنظاره وانحاءه فتوفيق من الله وهـداية ، و إن فاتنى شيء فى إحصائه واشتبهت بغيره مسائله فللناظر المحقق إصلاحه ولى الفضل لأنى نهجت له السبيل وأوضحت له الطريق والله يهدى بنوره من يشاء »(٢) .

وهنـاك غير الطرطوشى : الفارابى ، أحمـد بن عبد الله ، إبن مسكو يه ، المـاوردى ، الطقطق ، الغزالى ، أبو الفضل الدمشقى . وقـد تناول هؤلاء طرفا ممـا تناوله ابن خلدون فى بحثه . فنجد الفارابى يتحدّث فى كتابه عن حاجة الانسان الى الاجتماع وعن نشأة القرى والمدن . ونجد أحمد بن عبد الله يطرق موضوعات تقسيم العـلوم والصنائع وتأثير طبيعة البـلدان فى الأخلاق . ونجد ابن مسكو يه يتحـدّث عن التضامن ، والغـزالى عن النقود والجاه ، وأبو يوسف عن موضوع الخراج وغير هؤلاء كثير .

إلا أن ذلك كله لا يقلل من ابتكار ابن خلدون ، فمن تقدّم ذكرهم تنـاولوا جزئيات من الموضوع الواسع . أما ابن خلدون فقد أراد أن يكوّن من الجزئيات

(١ و٢) مقدّمة ابن خلدون ص ٣٨

كلا ومن المتفرقات نظاما متماسكا (Systeme) . وقد امتاز كذلك بتجاربه العملية في سياسة الدولة وهو مالم يتح لكثير منهم . وآية ذلك إنك تجد الطرطوشي مثلا يتكلم عن مسلك السلطان نحو الرعية ونحو الأموال العامة ونحو الجند وعن الظلم وعواقبه وهي موضوعات تكلم عنها ابن خلدون . ولكن طريقة تناول كل من المؤلفين مختلفة عن طريقة الآخر ، فالطرطوشي يجتهد في تأييد أقواله بالحكم والأقوال المأثورة . بينما يلجأ ابن خلدون الى الطريقة العلمية الحديثة وهي الاستنباط والاستقراء من الوقائع والتجارب (١) .

ومجمل ما تقدّم أن ابن خلدون لم يكن مبالغا فيما ادّعاه لنفسه وهو رجل يعرف قيمة نفسه ويجاهر بها الى جانب مظهر التواضع الذى يتخذه شعارا . حقيقة أن تحصيله ممن سبقه كان له تأثير فيما أنتج إلا أن الابتكار فى كتابته واضح لا نزاع فيه ... على أنه يا حبذا لو أن كتب العلماء المشار اليهم وكتب غيرهم درست بعناية على ضوء البحث العلمى الحديث إذًا لكانت المقارنة أسهل طريقا وأثبت نتيجة . ولا نستطيع أن نقوم نحن بذلك تفصيلا من غير أن نخرج عن نطاق موضوع رسالتنا . ولو فعلنا ذلك لتضمنت رسالتنا مباحث عدّة كل مبحث منها يصح أن يكون موضوع رسالة مستقلة .

أثر ابن خلدون فى الكتّاب اللاحقين :

وإذا كان هذا موقف ابن خلدون بالنسبة لمن سبقه فالأمر على خلاف ذلك بالنسبة لمن تلاه . ونحن نلمس تأثير مقدّمته وتاريخه فى المقريزى والقلقشندى . على أن أثره الأكبر يظهر فى كتاب المقريزى " إغاثة الأمة بكشف الغمة " ونجد المقريزى فى هذا الكتاب على غرار ابن خلدون ينسب بؤس القطر المصرى الى :

---

(١) "Le caractère principal de l'oeuvre d'Ibn Khaldoun est qu'il a donné résolument le pas à l'observation sur le raisonnement abstrait..." G. Bouthoul, La philosophie sociale d'Ibn Khaldoun.p. 83.

(١) الفوضى السياسية وانتشار الرشوة وانتقال الحكم إلى أيدى الجهال .

(٢) الغلاء المفرط المجحف بالسكان .

(٣) ذيوع النقد المنحط .

وفى هـذه الفصول شبه كبير بمـا كتبه ابن خلدون عن الظلم والعمران والغلاء والسكة وانتشار الغش فى النقود . ولا غرو فالمقريزى تلميـذ ابن خلدون وقـد أخذ عنه حين قدومه إلى مصر .

تفـوّق ابن خلدون :

هذا هو المكان الممتاز الذى يشغله ابن خلدون بين من سبقه ومن تلاه من علماء الحضارة الإسلامية . ولا يرجع ذلك فقط إلى طرافة ما عالجه من المواضيع وسبقه الغير فيها وإنمـا تستند شهرته إلى طريقة معالجته للموضوع كذلك . فأسلوبه قوى لا يتعمد فيـه السجع وموضوعاته حسـنة التبويب منطقية التقسيم تجـد البحث يتسلسل من سابقه . ومع ذلك يتجنب الاستطراد والحشو كل ذلك يطبعه طابع علمى متين[(١)] . وهو يتجلى على الخصوص فى إدراكه لقانون السببية ونظرية النشوء والارتقاء ولدرجة الترابط بين العلوم الاجتماعية المختلفة .

أما إدراكه لترابط العـلوم الاجتماعية المختلفة فيشهد عليه فكرة المقدّمة نفسها فهى مجموعة مباحث اقتصادية واجتماعية ومالية وسياسية وتهذيبية وأخلاقية ...
والاتجاه الحديث يتجه إلى إظهار الوحدة والترابط بين هذه العلوم الاجتماعية المختلفة ...
وبعد ماكانت النزعة الى تأكيد استقلال كل علم أخذت هـذه النزعة تزول وتحل محلها فكرة الاتحاد والارتباط بين هـذه العلوم المختلفة ذات الموضوع الواحد وقد نظر إليه من زوايا مختلفة ألا وهو العمران البشرى .

(١) "Unlike some of his brilliant successors he shows a remarkable freedom from bias, innuendo, carping criticism and extravagant praise". N. Schmidt p. 15.

وأما إدراكه لقانون السببية فواضح فى كثير من أقواله من ذلك قوله " إنا نشاهد هذا العالم بما فيه من مخلوقات كلها على هيئة من الترتيب والأحكام وربط الأسباب بالمسببات واتصال الأكوان بالأكوان واستحالة بعض الموجودات الى بعض[1] ".

وقد أدرك " أن تزاحم الظواهر أو تعاقبها والبحث عن المقنع فى تباينها أو تناسبها[2] " : يؤدى الى كشف القوانين الخاصة بها وقوانين تزاحم الظواهر هى قوانين السكون وقوانين تعاقب الظواهر هى قوانين الحركة .

كذلك لاحظ ابن خلدون عناصر نظرية النشوء والارتقاء الأساسية فقد سجل " تبدل الأحوال فى الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام ... .

وأحوال الأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال الى حال[3] ".

كما تكلم عن الاستحالة أى الانتقال من حال الى حال " وأن آخر أفق من أحوال الكائنات مستعد بالاستعداد القريب أن يصير أول أفق الذى بعده[4] ".

آراء النقد الغربى فى ابن خلدون :

لقد تبوأ ابن خلدون مكانا رفيعا فى نظر علماء الغرب . فاعتبره هؤلاء السباق الأول إلى علم الاجتماع وعلم التاريخ .

يقول جمبلوفتز " لقد أردنا أن ندلل على أنه قبل أوجست كونت بل قبل فيكو الذى أراد الإيطاليون أن يجعلوا منه أول اجتماعى أوروبى جاء مسلم تقى

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٩١ فى حقيقة النبوة .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٢٧ .

(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٩٢ فى حقيقة النبوة .

فدرس الظواهر الاجتماعية بعقل متزن ، وأتى فى هذا الموضوع بآراء عميقة وما كتبه هو ما نسميه اليوم علم الاجتماع [1] " .

ويقول دى بوير " لقد حاول ابن خلدون أن يؤسس نظاما فلسفيا جديدا لم يحل بذهن أرسطو وأن يجعل من التاريخ نظاما وهو يقول لنا إن هذا النظام إنما هو الحياة الاجتماعية ومادة المجتمع كلها وثقافته الفكرية ومهمته هى أن يبين كيف يعمل الناس وكيف يحصلون أقواتهم . وكيف تتقدم الحضارة من البداية الخشنة إلى الترف الناعم وتزدهر ثم تضمحل وتنقضى ". ثم يقول دى بوير أن ابن خلدون هو بلا ريب " أول من حاول أن يشرح بافاضة تطور المجتمع وتقدمه لأسباب وعلل معينة وأن يعرف ظروف الجنس والاقليم ووسائل الانتاج وما إليها وأثرها فى تكوين ذهن الانسان وعاطفته وفى تكوين المجتمع . وهو يرى فى سير الحضارة تناسقا داخليا منظما ... ... [2] " .

ويقول الأستاذ كلوزيو إنه " من حيث الجنس الذى انحدر منه والبلد الذى ولد فيه والحضارة التى ينتمى اليها — يمكن أن يوضع فى صف عظماء الرجال الذين يتبوءون فى التاريخ أسمى مكان [3] " .

ثم يقول " إن كانت نظريات ابن خلدون عن حياة المجتمع تجعله فى مقدمة فلاسفة التاريخ ، فان فهمه للدور الذى يؤديه العمل والملكية والأجور يحله فى مقدمة علماء الاقتصاد المحدثين [4] " .

ويرى الأستاذ شميدت أن ابن خلدون هو مؤسس علم الاجتماع ويتفق مع جمبلوفتز فى أن الاجتماع وجد قبل أوجست كونت بعصور وأن ابن خلدون

---

(١) L. Gumplowicz. Ibn Khaldoun ein arabischer soziologe des 14 Jahrhunderts. نقلا عن الأستاذ محمد عبد الله عنان (ابن خلدون) ص ١٥٢

(٢) De Boer. Geschichte der Philosophie im Islam (1901) نقلا عن الأستاذ محمد عبد الله عنان المؤلف السابق ص ١٥٠

(٣ و ٤) S. Colosio-Contribution à l'étude d'Ibn Khaldoun. Revue du Monde Musulman XXVI, 1914.

ذهب فى تفكيره الى حدود لم يذهب اليها كونت، وأنه فيما يعالج من خواص العادة والاقليم والأرض والغذاء قد سبق مونتسكيو وسبنسر وغيرهم[١].

موضوع الرسالة وتقسيمه :

نلاحظ أن معظم أبحاث علماء الغرب تناولت الجانب الاجتماعى والتاريخى فى مؤلف ابن خلدون ... ... ولم يظفر الجانب الاقتصادى بما كان يستحقه من اهتمام . وسنحاول فى هذه الرسالة بيان فضله من الناحية الاقتصادية خاصة وأن تفسيره للتاريخ وهو خلاصة مؤلفه إنما هو تفسير اقتصادى .

ونرى تقسيم الموضوع الى خمسة أبواب :

الباب الأول — النظريات الاقتصادية .

الباب الثانى — الاقتصاد الاجتماعى .

الباب الثالث — المالية العامة .

الباب الرابع — السياسة الاقتصادية .

الباب الخامس — فهم التاريخ .

والواقع أن عنوان الرسالة لا ينطبق بدقة على موضوعها فهى ذات خمس شعب كما قدمنا، لكننا أجملناها تحت عنوان الرسالة لعموميته ولأنه الصفة الغالبة فيها ...

والكلام فى القسم الأول متنوع وشيق . إذ يشمل بحث نظريات الانتاج والقيمة ومستوى الأسعار والنقود .

أما القسم الخاص بالاقتصاد الاجتماعى فيتناول مسائل العوامل المعنوية فى الانتاج والثروة ومسائل السكان واقتصاديات الترف ومقومات الحياة الاقتصادية وهذه الموضوعات لا تخلو من أهمية اذ أنها ذات أهمية دائمة التجدد وخاصة انه يعالجها بطريقة غاية فى الابتكار والاتقان ونصل بعد هذا الى القسم الثالث وهو خاص بالمالية العامة وفيه يعرض ابن خلدون آراءه فى تنظيم الجباية وأنواع

---

(١) N. Schmidt. p. 23.

الضرائب وراجعيتها ومرونتها ويلمح الى التفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة ثم يلم بظاهرة ازدياد نفقات الدولة ويأخذ فى تعليلها و بيان أثر الضغط المالى .

أما فى القسم الرابع فنعرض آراءه فى السياسة الاقتصادية من حيث تدخل الدولة وحرية السوق ونظم الأسعار والاحتكار الخ ... وهو اقتصادى حر بل هو مؤسس مذهب الحرية الاقتصادية .

وأخيرا نصل الى فهمه للتاريخ وأثر العامل الاقتصادى فيه .

المـــراجــع :

لما كان بحثنا قاصرا على الوجهة الاقتصادية أصلا فقد كان علينا أن نستقصى كتاب المقدمة نفسه نظرا لقلة المراجع الاقتصادية الخاصة به . ومع ذلك فقد كان لنا نعم العون على أداء مهمتنا فى البحث النفيس الذى نشر فى مقالتين بمجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٣ للأستاذ الدكتور محمد صالح بك عن الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الخامس عشر .

ونظرا للأحوال الحاضرة فانه كان من الصعب الحصـول على بعض المراجع عن طريق استعارتها من المكاتب أو استيرادها من الخارج . وعلى أية حال فمعظم هذه المراجع قليل الصلة بالناحية الاقتصادية التى تعالجها هذه الرسالة .

***

ونحسب أن رسالة هذا موضوعها ليست فى حاجة إلى بيـان أهمية أهدافها العلمية ... ... و إنا لنرجوا أن نؤدّى بها خدمة علمية وخدمة قومية ... ... وأن يكون فيهـا مساهمة جدّية فى علم تاريخ النظريات الاقتصادية والاجتماعيـة، ونسأل الله تعـالى أن يوفقنا إلى أن ننفض عن نفائسنا الغبار لتتخذ مكانها فى مجال العلوم والمعـارف ... ...

الباب الأول

النظريات الاقتصادية

الفصل الأول – نظرية الإنتاج

المبحث الأول – القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية

يرى ابن خلدون كما ترى المدرسة الاقتصادية الحرة أن الظواهر الاقتصادية تتجه دائما للوصول إلى حالة توازن خلال مد وجزر دائمين وآليين بحيث يحصل التوازن دائما بين المطلوب والموجود بين نفقة الإنتاج وثمن البيع بين مجموع الإنتاج ومجموع الاستهلاك بين الأجور والقدرة الإنتاجية وهكذا تسير الحياة الاقتصادية بتدبير حكيم وفى مظهر آلى الى إشباع رغبات الانسان وتوفير العمران .

وهناك ثلاثة قوانين تسود تنظيم العمران : أولها قانون تقسيم العمل و بمقتضاه يتعاون عدة أشخاص فى إنتاج نوع من الأنواع بحيث يتخصص كل واحد منهم فى جزء من عملية الإنتاج و بمقتضى هذا القانون ينتج الفرد للآخرين و يستهلك إنتاج الآخرين . وثانى تلك القوانين هو قانون تدرج الاعمال . فالأعمال ليست فقط متبادلة ولكنها غير متساوية . ولا تقتصر الحياة الاقتصادية على التعاون و إنما يسودها نوع من تسخير المجموع للفرد وتسخير الفرد للفرد . والقانون الثالث هو قانون التضامن و يتلخص فى أن هؤلاء الناس الذين يحتاج بعضهم الى بعض والذين قسموا العمل فيما بينهم يسود بينهم التضامن لما يجنونه من المنافع المشتركة من الاجتماع .

الفرع الأول – تقسيم العمل

خلق الانسان ضعيفا بوصفه فردا قويا باندماجه فى المجتمع وشعور الانسان بضعفه فردا وقوته عضوا فى مجتمع يدفعه الى التعاون مع غيره ومقاسمتهم أعباء العيش يعطيهم مما يحسن و يأخذ مما يحسنون . ويقول ابن خلدون فى ذلك ” إن قدرة

الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفية له بمادة حياته منه . ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة فلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج الى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخورى هب أنه يأكله حبا من غير علاج فهو أيضا يحتاج فى تحصيله حبا الى أعمال أخرى أكثر من هذه : من الزراعة والحصاد والدراس ، ويحتاج كل واحد من هذه الى آلات متعددة وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير ، ويستحيل أن توفى بذلك كله أو بعضه قدرة الواحد . فلا بد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت لهم وله فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف [1] ” .

ويعقب الأستاذ محمد صالح بك على ذلك قائلا ” إنه من التوافق أن يبدأ ابن خلدون كتابه بالكلام على تقسيم العمل كما بدأ بالكلام عليه آدم سميث فى كتابه ”ثروة الأمم“ . لكن ابن خلدون قصر كلامه على ملاحظة وجود هذه الظاهرة، ولم يذكر من أسبابها إلا سببا واحدا وهو عدم قدرة الانسان على الوفاء بحاجاته بمفرده فى حين أن هنالك أسبابا كثيرة كاختلاف الأمزجة الشخصية والكفايات وكثرة السكان وما يترتب على ذلك من اتساع الأسواق وتعدد الحاجات . كما أن ابن خلدون لم يعن ببيان الآثار المترتبة على تقسيم العمل كانشاء الطبقات الاجتماعية ومن قبل العامل اكتساب المهارة والاقتصاد فى الوقت . كما أنه لم يبين مضار تقسيم العمل كتضييق مجال الفكر والتعلق بأساليب الإنتاج المألوفة وانحطاط قوى العمال . والذى يؤخذ على ابن خلدون من الوجهة الاجتماعية اعتباره تقسيم العمل ظاهرة اقتصادية عامة موجودة فى كل زمان وفى كل مكان ، فى حين أنه ظاهرة تاريخية تقتضى توافر قسط معين من الحضارة فى المجتمع [2] “ .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٤٠ فى العمران البشرى على الجملة .
(٢) مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٣ ص ٣٣٨

والواقع أن هذه الانتقادات تتيح لنا الفرصة لبيان فضل ابن خلدون فى بحثه الدقيق المتشعب . فبعض مما قيل إن ابن خلدون أغفله نراه مسطرا فى كتابه فى أبلغ عبارة وأدق تعبير .

فالنقد الأول ينصب على أن ابن خلدون قصر كلامه على ملاحظة وجود ظاهرة تقسيم العمل ولم يذكر من أسبابها إلا سببا واحدا وهو عدم قدرة الانسان على الوفاء بحاجاته بمفرده فى حين أن هنالك أسبابا كثيرة كاختلاف الأمزجة الشخصية والكفايات وكثرة السكان وما يترتب على ذلك من اتساع الأسواق .

ونلاحظ أن عدم قدرة الانسان على الوفاء بحاجاته بمفرده من ناحية والغلة المتزايدة الناتجة عن تقسيم العمل من ناحية أخرى هما أساس الدافع لفكرة تقسيم العمل . كما نلاحظ أن ابن خلدون كان يتناول فى هذا الموضوع بالذات تقسيم العمل كظاهرة عامة فى الحياة وليس من ناحية معينة مثل الصناعة . وحين تكلم عن الصناعة أبان ارتباط تقسيم العمل باختلاف الأمزجة والكفايات فقال : إن الصناعة ملكة فمن حصلت له ملكة فقل أن يجيد بعدها ملكة أخرى[1] ، مما يدعو الى تخصص كل فرد فى صناعة معينة بحسب ما يكسبه مزاجه من ملكات . كذلك نلاحظ أن ابن خلدون بيّن حين الكلام على الأسواق مقدار الارتباط بين تقسيم العمل وكثرة السكان ، فذكر وكان ذلك مفخرة له أن تقسيم العمل هو صمام الأمان لزيادة السكان[2] . فزيادة السكان يصاحبها زيادة الحاجات . وزيادة الحاجات ينتج عنها زيادة تقسيم العمل مما ينتج عنه زيادة الإنتاج بحيث يتعادل الإنتاج والاستهلاك من جديد .

أما الوجه الثانى للنقد فهو أنه لم يعين الآثار المترتبة على تقسيم العمل كانشاء الطبقات الاجتماعية ومن قبل العامل اكتساب المهارة والاقتصاد فى الوقت كما أنه

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٣

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٢ (فى أن تفاضل الأمصار الخ ...) .

لم يعين مضار تقسيم العمل كتضييق مجال الفكر والتعلق بأساليب الإنتاج المألوفة وانحطاط قوى العمال .

ونلاحظ على هذا النقد مبدئيا أن إنشاء الطبقات الاجتماعية لم ينتج عن تقسيم العمل بل عن انفصال عوامل الإنتاج أى الأرض والعمل ورأس المال . بعد أن كانت تجتمع فى يد واحدة فوجدت طبقتا الأجراء والرأسماليين .

كما أننا نلاحظ أن تقسيم العمل الذى يتكلم عنه ابن خلدون كان قبل الثورة الصناعية ولم يكن له ذلك التأثير الذى نتج فيما بعد عن الإنتاج الكبير .

ففى هذا الإنتاج الكبير حيث يذهب تقسيم العمل الى أقصى حدوده تبدو عيوب الإفراط فى تقسيم العمل واضحة من حيث انحطاط قوى العامل وتضييق مجال الفكر عنده .

وعلى أية حال فقد لاحظ ابن خلدون قانون الغلة المتزايدة الناتج عن تقسيم العمل . والسبب فيه هو أن العامل يكتسب مهارة تسمح له بالاقتصاد فى الوقت . ومن جهة أخرى لاحظ ما يجره التخصص من جمود عند العامل مفصلا ذلك بقوله إن من حصلت له ملكة صناعية فقل أن يجيد بعدها صناعة أخرى .

بقى الوجه الثالث من أوجه النقد وهو أن ابن خلدون اعتبر تقسيم العمل ظاهرة اقتصادية عامة موجودة فى كل زمان وفى كل مكان فى حين أنه ظاهرة تاريخية تقتضى توافر قسط معين من الحضارة فى المجتمع . ونود أن نذكر هنا أن ابن خلدون قد أكد الارتباط الوثيق بين الصناعة والحضارة . والصناعة تبدو فيها ظاهرة تقسيم العمل أكثر من غيرها . فالارتباط الموجود بين درجة الحضارة وبين تقسيم العمل لم يغفله ابن خلدون فى بحثه .

وأخيرا نرى من الانصاف أن نقرر أن ابن خلدون لم يعمد الى تفصيل ظاهرة تقسيم العمل وانما أورد شذرات منها هنا وهناك . فان كان مع هذا قد أصاب فى أكثر من مرمى فهو فضل يذكر له بكل ثناء .

الفرع الثانى — تدرّج العمل والتسخير

يقول سير و. ﻫ. مالوك إن الفارق المميز بين حالة التمدن وحالة البربرية ليس تقسيم العمل وإنما هو تدرج العمل . وإنه يكفى القوم البدائيين ليوفوا بأودهم أن تكون لديهم أعمال متنوعة . أما المتحضرون فانه لا يكفيهم وجود أعمال متنوعة لديهم إنما يجب وجود أعمال متفاوتة بينهم (١) .

ذلك التدرّج فى الأعمال يقابله تنظيم المجتمع تنظيما يسوده التفاوت، ولذلك نرى جنزبرج يقول إننا نجد مبدأين يسودان المجتمع وهما : مبدأ السيادة ومظهره التسخير، ومبدأ الاجتماع ومظهره التعاون (٢) .

ويدرك ابن خلدون أن المجتمع يسوده التسخير ومن مظاهره التفاوت المشاهد فهو يقول " إن الجاه متوزع فى الناس ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة ينتهى فى العلو الى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية وفى السفل الى من لا يملك ضرا ولا نفعا بين أبناء جنسه وبين ذلك طبقات متعدّدة حكمة الله فى خلقه بما ينتظم معاشهم وتتيسر مصالحهم ويتم بقاؤهم لأن النوع الانسانى لا يتم وجوده إلا بالتعاون ثم إن هذا التعاون لا يحصل إلا بالاكراه عليه لجهلهم فى الأكثر ... ... فلا بد من حامل يكره أبناء النوع على مصالحهم (٣) ... ... " .

وقد تناولنا هذه الظاهرة بتفصيل أكثر عند الكلام عن الجاه وعلاقته بالثروة .

الفرع الثالث — التضامن

اذا كان الانسان لا يستطيع أن يعيش بنفسه فقط فهو أحوج ما يكون إلى تسخير جهوده لخدمة الآخرين ليفيد من ذلك تسخير الآخرين جهودهم لخدمته . وينتج عن تبادل الاعتماد على الجهود الاتية من الغير شدّة الارتباط بين الناس

---

(١) W. H. Mallock. l'Egalité sociale - traduction Salmon. Paris, 1883 p. 239

(٢) Ginsberg. Sociology. 1934, p. 136.

(٣) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٠ فى أن الجاه مفيد للمال .

وخاصة بسبب تقسيم العمل . وتلك الحالة من الارتباط الناتجة عن تبادل الحاجات وتقسيم العمل تسمى التضامن .

فهناك أولا تبادل الحاجات وعدم استطاعة الفرد العيش بمفرده فينتج عن ذلك التعاون . ولكن لا توجد مساواة فى التعاون فواقع الأمر هو تسخير . ويراعى فى تسخير الجهود هذه فوائد التخصص وتقسيم العمل . وينتج عن ذلك زيادة شعور الانسان لا بضعفه فقط وإنما بفائدة الغير له ومن ذلك ينشأ التضامن . يقول ابن خلدون " فالواحد من البشر لا تقاوم قدرته قدرة واحد من الحيوانات العجم سيما المفترسة فهو عاجز عن مدافعتها وحده بالجملة . ولا تفى قدرته أيضا باستعمال الآلات المعدّة للمدافعة لكثرتها وكثرة الصنائع والمواعين المعدّة لها . فلا بدّ فى ذلك كله من التعاون عليه بأبناء جنسه ... ... فاذن هذا الاجتماع ضرورى للنوع الانسانى وإلا لم يكمل وجودهم وما أراده الله من اعتمار العالم بهم واستخلافه إياهم..."(١)

ويقول الأستاذ صالح بك إن هذه الآراء قد سبقه إليها ابن مسكويه وهو من كتاب القرن الرابع الهجرى فقال فى كتابه الفوز الأصغر " فأما الإنسان فإنه خلق عاريا غير مهتد بشىء من مصالحه إلا بالمعاناة والتعليم ولا يكفيه القليل من المعاونين حتى يكون عدّة كبيرة وجماعة وافرة ... ولكن ليس يتم له البقاء الأسنى إلا بالتعاون والتعاضد الذى إن ذهبنا نعد ما يتعلق به من المطعوم والملبوس والمشروب وسائر المنافع مما يقى الحرّ والبرد ويحفظ البدن على اعتداله ، إلى ما يتلو ذلك مما يجرى مجرى الزينة والمتعة وفضول الحاجة ، احتجنا إلى إحصاء جميع ما فى العالم . وإذا كان هذا على هذا وكان سبيل الإنسان فى حياته وحسن عيشه على خلاف سبيل الحيوان كله قيل إنه مدنى بالطبع أى محتاج إلى ضروب المعاونات التى تتم بالمدينة واجتماع الناس فيها ، وهذا الاجتماع للتعاون هو التمدن ، فمن العدل إذن أن نعين الناس بأنفسنا كما أعانونا بأنفسهم ونبذل لهم عوض ما بذلوا لنا(٢) " .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأوّل ص ٤١

(٢) مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٣ ص ٣٣٩

وفى كلام كل من ابن خلدون وابن مسكويه ما يدل على إدراكهما التام لفكرة أن تطوّر التمدن هو تطوّر التضامن . فالتضامن يبدأ محليا فهو تضامن عصبية أو تضامن عائلى أو تضامن قبيلة . ثم إذا انتقل الناس الى المدينة ظهر التضامن الاقتصادى فى شكل أوسع ، ثم إذا تركزت السلطة فى الدولة ظهر التضامن أوسع كذلك بتضامن عدة مدن وأمصار حتى نصل إلى التضامن الدولى من طريق التجارة الخارجية وسهولة المواصلات .

ويمتاز العصر الحاضر بسهولة المواصلات و باتساع نطاق التجارة الخارجية فكان يمكن أن ينتج عن هذا روح تضامن لم يسبق لها مثيل ... ... فما الذى أدّى الى هذا التقاطع وهذا الانفراد فى الاتجاه ... كل حزب بما لديهم فرحون ... يمكننا أن نجد الجواب عن ذلك خلال السطور فى كتابة ابن خلدون ... فالتضامن يسبقه التسخير وتقسيم العمل . أما التسخير فنسبه ليست على وتيرة واحدة . بل تختلف حسب حالة كل من المسخر والمسخر ... والنزاع فى داخل الدولة يحصل على نسب التسخير بين الأفراد والفئات . فهناك رغبة مستمرة فى تعديل النسب الماضية وعدم التسليم بها ... فالمستأجر يتنازع مع المؤجر . والعامل مع صاحب العمل . والأجير مع المنظم والمستهلك مع الوسيط . والمدين مع الدائن . أما فى خارج حدود الدولة فيحصل النزاع بين الدول فى التسليم بنسب التسخير الماضية . و بسبب الرغبة فى تعديلها . فالدولة المحمية تتنازع مع الدولة الحامية والدولة المدينة مع الدولة الدائنة . والدولة المستعمَرة مع الدولة المستعمِرة . والدولة الكبرى مع الدولة الصغرى . والدولة الكبرى مع الدولة الكبرى التى تنافسها وتضغط عليها .

والحالة الأولى تتعلق بالتضامن بين الأفراد والحالة الأخيرة خاصة بالتضامن بين الدول . وفى الحالتين تنازع على نسب التسخير وهذا ما يعرقل التضامن .

وأما من حيث تقسيم العمل فهو يفترض الحرّية الاقتصادية وحيث توجد الحواجز والعراقيل يفسد تقسيم العمل و بالتالى تحصل عرقلة التضامن .

المبحث الثانى — عوامل الإنتاج

يختلف الانتاج فى العصر الحاضر عن الانتاج فى زمن ابن خلدون وقد غيرت الثورة الصناعية و إدخال الآلات فى الصناعات كثيرا من أوضاع الانتاج السائدة فى القرون الماضية فعرف الانتاج الكبير والانتاج الآلى وانفصلت عناصر الانتاج بعد أن كانت موحدة فى يد المنتج . واستقل كل من العمل والطبيعة ورأس المال وظهر عنصر التنظيم . وازدادت المنافسة الصناعية وظهر الترست والكارتل واتخذت بعض المشروعات الصناعية صبغة دولية ساعد عليها سهولة المواصلات وظهرت مسائل جديدة مثل الحماية الجمركية و إغراق الأسواق . وقفزت الى الطليعة مسألة توزيع المواد الخام وأصبحت الحياة الاقتصادية معقدة وسادت فيها النظرة الحدية .

مشاكل هذا المجتمع الحديث التى حدثت نتيجة تغيركثير من الأوضاع السابقة ونتيجة حلول عوامل جديدة لم يعهد لها نظير فى الأزمنة المتقدّمة لم تكن بطبيعة الحال موضع دراسة ابن خلدون . فلا عهد له بالآلة وما أثارته من مسائل كبرى . لا عهد له بجيوش المتعطلين لأن البطالة فى شكلها الحديث لم تكن معروفة . لم يعرف المنظم ووظيفته لأن عناصر الانتاج كانت فى يد واحدة ، فلا معنى لمنظم يجمع شتاتها ، لم تكن الحياة حدية كما هى الآن حتى يعرف عنصر تنظيم العمل .

المكوس تفرض للجباية لا لغرض الحماية الصناعية . لم يكن يسمع بعد عن إغراق الأسواق وتقاتل المشروعات الكبرى . لم تكن المنافسة الحرّة تهدم نفسها كما يقال ذلك فى العصر الحديث . المواد الخام فى حاجة لمن يستغلها . لم يكن هناك مشكلة وقود للقوة المحركة ولا مشكلة معادن الصناعات المختلفة .

لعلنا نرى إذن أن المجتمع الذى وصفه ابن خلدون ليس مماثلا من وجهة التقدّم الفنى المادى لمجتمعاتنا الحديثة . فلا ينتظر منه أن يعالج مشاكل لم يعهدها أو يتعرّض لأبحاث عن فروض لم تُحقق لزمنه . ومع ذلك فقد بلغ مجتمع ابن خلدون درجة كبيرة من النضوج وانتهى إلى قسط وافر من الحضارة ، وظهرت فيه أعراض

لا زالت تحدث إلى الآن فى كل المجتمعات المترفة . ولذلك فان كتابته عن المسائل الاقتصادية ومنها مسائل الانتاج لا زالت تحتفظ بكثير من رونقها وجدتها . وقد تناول بالبحث فى نظرية الانتاج عوامل الانتاج و وجوه المعاش، الطبيعى منها وغير الطبيعى . واتجاه الانتاج وفق قانون أقل مجهود وقانون العرض والطلب . وأثر الترف فى الانتاج . وعلاقة الانتاج بالاستهلاك ونظرا للأهمية التى يعلقها على الترف وأثره فى المجتمع رأينا بحث مسائل الانتاج والاستهلاك التى يثيرها فى فصل خاص بعنوان " اقتصاديات الترف " .

ونتناول فى المبحث الحالى الكلام عن عوامل الانتاج .

الفرع الأول — العمل وأهميته فى الإنتاج

العمل فى نظر ابن خلدون هو العامل الأساسى الذى يتخلل كل عوامل الانتاج الأخرى . ويتميز عليها بطابعه الايجابى . وهو العامل المشترك فى كل مشروع للانتاج حتى أن جنى ثمار الطبيعة لا يكون إلا به . وقد كان الزمن الذى كتب فيه ابن خلدون مقدمته متميزا بتفوق العمل فى الانتاج . والواقع أن عوامل الانتاج لم تكن كلها متساوية الأهمية فى العصور المختلفة . ففى الدور البدائى تحتل الطبيعة المكان الأول . أما فى الدور الحضرى دور العمران والصنائع فان العمل يتفوق على الطبيعة . إلى أن نصل إلى عالم رأسمالى كما هو العصر الحاضر .

ولقد نظر ابن خلدون الى العمل كمقياس لقيم الأشياء . ولكنه من جهة أخرى لاحظ أن العبرة ليست ببذل مجهود فى أى مجال فليس كل ما يبذل فيه مجهود عملا منتجا، بل لابد من ملاحظة بذل المجهود لإنتاج شىء يسد حاجة يشعر بها المجتمع . وهذا فهم متزن لا ريب لأثر العمل فى الانتاج فمن جهة يراعى مجهود العامل ومن جهة أخرى يراعى توجيه هذا المجهود الى سد حاجة للمجتمع .

إذن جعل ابن خلدون من العمل محور الإنتاج . ومما يبرر ذلك انفراده بالطابع الايجابى وتخلله للعوامل الأخرى . وقد تكلمنا عن آراء ابن خلدون فى العمل بافاضة فى الفصل الخاص بالقيمة .

الفرع الثانى — الطبيعـــة

لم يغفل ابن خلدون عما للطبيعة من أهمية بعيدة الأثر . لذلك نراه قد أسهب فى شرح أثر الطبيعة فى حياة الإنسان من مختلف الأوجه . ويخلص القارئ الى أن ابن خلدون يعتقد فى تأثير الطبيعة فى أحوال البشر وخاصة من الوجهة الاقتصادية تأثيرا كبيرا ، وذلك عن طريق توفير المواد الأوليـة ، وتأثير الظروف المناخيـة فى الاتجاهات الاقتصادية ، وزكاء المنابت واعتدال الطينة (١) .

ومن الأمثلة على ما تقدم أن جنسا واحدا يوزع على إقليمين مختلفين : فترى الطبيعة قد وجهت كلا منهما وجهة غير وجهة الآخر . فالعرب الذين أقاموا باليمن والبحرين وعمـان والجزيرة قد بلغوا الغاية من الحضارة والترف وتوفرت لديهـم الصنائع ورسخت كصناعة الوشى وما يستجاد من حوك الثياب والحـرير . وما كان هؤلاء ليبلغوا هذا المبلغ لو أنهم سكنوا من جزيرة العرب بيداءها وفيافيها (٢) .

ويقرر ابن خلدون أن مسألة الطقس ذات أهمية عظمى فى النشاط الاقتصادى فالأقاليم المعتـدلة موطن ازدهار الحضارة ورواج التجارة وتقـدم الصناعة بعكس الأقاليم المتطرفة، سواء كانت مفرطـة فى الحرّ أو فى البرد . وهو يقـول فى ذلك ”وأهل الأقاليم المعتدلة تجدهم على غاية من التوسط فى مساكنهم وأقواتهم وصنائعهم يتخذون البيوت المنجدة بالحجارة المنمقة فى الصناعة ويبالغون فى استجادة الآلات والمواعين ويذهبون فى ذلك الى الغاية (٣) “ .

ومن رأى ابن خلدون أن الانسان يكتسب صفاته ومنها الصفات الاقتصادية بتأثير البيئـة الطبيعية التى تأقلم فيها . فالصفات الاقتصادية هى والنحلة أو اللـون أو السمة تتبـدل فى الأعقاب ولا يجب استمرارها (٤) . ويذكـر مثلا لذلك أنه

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٧٩ و ٨٣ و ٨٤

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٣ فى أن العرب أبعد الناس عن الصنائع .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٧٩ و ٨٠

(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٨٢

لما كانت مصر فى مثل عرض البلاد الجزائرية أو قريبا منها فان صفات أهلها متقاربة يغلب عليهم الخفة أو الغفلة عن العواقب "حتى أنهم لا يدخرون أقوات سنتهم ولا شهرهم وعامة مآكلهم من أسواقهم" . أما فاس فان أهلها يختلفون فى صفاتهم عن أهل الجزائر وذلك لتوغلها فى التلول الباردة "فترى أهلها مطرقين مفرطين فى نظر العواقب حتى أن الرجل منهم ليدخر قوت سنتين من حبوب الحنطة ويباكر الأسواق لشراء قوته ليومه مخافة أن يرزأ شيئا من مدخره"(١) .

الفرع الثالث — رأس المال

لم يخصص ابن خلدون لرأس المال تلك الشخصية القائمة بذاتها التى يفردها له الاقتصاديون الحاليون . ومن الطبيعى أن يكون هذا رأى ابن خلدون فى رأس المال فى زمنه إذ لم يكن رأس المال منفصلا عن عنصر العمل بل كان صاحب العمل مالكا لرأس المال فكان يجمع فى شخصه عنصرى العمل ورأس المال . أما فصل رأس المال عن العمل فقد جاء أثر الثورة الصناعية التى أدت إلى أنه لم يعد فى إمكان العمال تملك المشروع الاقتصادى لضخامة تكاليف انشاء المصانع الكبيرة وإدارتها فاقتصر دورهم على أن يكونوا أجراء . واستقل عنصر رأس المال عن عنصر العمل وظهرت بظهوره طبقة الرأسماليين كما ظهرت طبقة المنظمين الذين يجمعون شتات عناصر الانتاج .

ولم يكن لعنصر رأس المال تلك الأهمية التى أصبحت له فى عصرنا هذا . ونود أن نورد هنا رأى عالم اقتصادى عن رأس المال فى القرون الوسطى . فالزمن الذى يتكلم عنه قريب من زمن كتابة المقدمة كذلك استنتاج كل من المؤلفين . يقول آشلى .

"يمكن القول على وجه الاجمال إنه لم يكن هناك مجال يذكر لاستغلال رأس المال فى الفترة ما بين القرن الحادى عشر والرابع عشر . وفى أواخر تلك الفترة كانت

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٨٣ (فى أثر الهواء فى أخلاق البشر) .

تتاح فرص بين حين وآخر للشاركة فى مشروع تجارى ولم تكن توجد موانع فى استغلال رأس المال فى مثل هذا السبيل على ألا تشترط فائدة محددة بل تكون الشركة فى المكسب والخسارة على السواء ولكن تلك الفرص كانت لا تزال نادرة ... ...

وحتى عند نهوض الصناعات فى ذلك الوقت لم يكن المجال يتسع للقيام بمثل المشروعات الحديثة والتوسع فى الانتاج . وقد كان الطلب محدودا جدا وكذلك الصناع بحيث لا يمكن القيام بزيادة الانتاج بسرعة كما نعهد ذلك الآن (١) " .

المبحث الثالث — تطور الإنتاج

يرى ابن خلدون أن الانتاج يسترشد بقانون أقل مجهود وبالطلب والأثمان كما يرتبط بتقدم التعليم والمعرفة وبعامل الأمن .

الفرع الأول — قانون أقل مجهود

من الأمثلة على ذلك أن الانسان يبدأ بالفلاحة لأنها بدائية طبيعية فهى تستدعى مجهودا أقل من الصناعة إذ الصنائع أمور صناعية أى ليست طبيعية، تستدعى ملكات خاصة وتعليما ومجهودا خاصا ودرجة من التحضر . " ثم أن الصنائع نفسها منها البسيط ومنها المركب والمتقدم منها فى التعليم هو البسيط لبساطته ولأنه مختص بالضروريات (٢) " .

الفرع الثانى — الطلب والأثمان

الطلب أول ما ينصب على الضروريات حتى اذا أشبعت الضروريات انتقل الى الكماليات . وكلما تأصلت حاجة اقتصادية ورسخت كان الطلب على الانتاج المقابل لها شديدا ومن ذلك مواد الترف حين استفحال الحضارة فانها تكون مطلوبة من المترفين وتغلو أثمانها غلاء فاحشا وإليها يتجه الانتاج الجديد .

(١) Ashley — Economic History and Theory — P. 139.

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٨ فى أن الصنائع لابد لها من المعلم .

ويعقد ابن خلدون فصلا خاصا فى بيان أن الصنائع انما تستجاد وتكثر اذا كثر طالبها[1] . فالطلب من ناحية وقانون أقل مجهود من ناحية أخرى هما العاملان الأساسيان فى توجيه الانتاج .

الفرع الثالث — عامل المعرفة والتعليم

على أن الانتاج يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم الفنى وهذا يأتى إما من ملابسة حضارات قديمة وتقليدها أو عن طريق التعليم . وقد بين ابن خلدون "أن الصنائع لا بد لها من المعلم" فليست الصنائع[2] قائمة فقط على ملكات تميها الحضارة وإنما هى أحوال "نقلها بالمباشرة أوعب لها وأكمل"[3] وقد تناولنا أثر التقدم الفنى فى الانتاج عند الكلام على تطور الصناعة .

الفرع الرابع — عامل الأمن

يرى ابن خلدون أن رسوخ الدولة شرط أساسى لتقدم الانتاج . فصناعات الترف إنما توجد فى الأمصار التى تقادم فيها العمران زمنا طويلا والعمران كما يقول إنما هو من قِبَل الدولة . ففى أول الدولة ينصرف السلطان الى تمهيد أركانها فى الداخل والخارج . أما حين ترسخ الدولة وينتشر الأمن فان معظم نفقات السلطان توجه الى مواد الرفه فيعظم الانتاج وتحصل إجادته . وقد تكلمنا عن علاقة الدولة بالعمران فى الفصل الخاص بالبيئة السياسية .

تقسيم وجوه الانتاج :

على ضوء ما تقدم يرى ابن خلدون أن الانتاج يبدأ بدائيا ثم يصبح فى دور الحضارة صناعيا ويتجه عند استحكام الحضارة الى أن يصبح ترفيا .

والناس يتلمسون وجوه المعاش الطبيعية حتى اذا أدى الترف الى اختلال بين الدخل والخرج لجأوا الى وجوه المعاش غير الطبيعية .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ــ الفصل الخامس ص ٣٨١

(٢و٣) مقدمة ابن خلدون ــ الفصل الخامس ص ٣٧٨

فهناك إذًا وجوه المعاش الطبيعية وهذه تنقسم الى إنتاج بدائى و إنتاج صناعى و إنتاج ترف ثم هناك وجوه المعاش غير الطبيعية . ونتناول هذين النوعين فى المبحثين التاليين . و يلاحظ أن الانتاج الترفى مرتبط بنظرية ابن خلدون العامة عن الترف ولذلك نبحثه فى فصل "اقتصاديات الترف" .

المبحث الرابع — وجوه المعاش الطبيعية

الفرع الأول — الإنتاج البدائى

يختلف الانتاج البدائى عن الانتاج الصناعى باعتماد الانتاج البدائى على الطبيعة من غير حاجة لمعلومات أو خبرة فنية خاصة . فهو إنتاج بسيط و ينصرف معظمه نحو إشباع الضروريات مثل القوت . ومن أمثلته الفلاحة وتربية الماشية وصناعة الألبان واستخراج الحرير والعسل . والصيد والرعى . وتمتاز جميعها بالبساطة والتوافق مع الفطرة فالانسان إنما يطرق من بين طرق المعيشة أبسطها قبل أن يصل الى الأنواع المركبة الدقيقة .

ويهتم ابن خلدون من بين أنواع الانتاج البدائى بالفلاحة فنراه يقول "وأما الفلاحة والصناعة والتجارة فهى وجوه طبيعية للمعاش . أما الفلاحة فهى متقدمة عليها كلها بالذات إذ هى بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج الى نظر ولا علم ولهذا تنسب فى الخليقة الى آدم أبى البشر وأنه معلمها والقائم عليها إشارة الى أنها أقدم وجوه المعاش وأنسبها الى الطبيعة [١]" .

تعريف الفلاحة :

يعرف ابن خلدون الفلاحة بأنها "صناعة ثمرتها اتخاذ الأقوات والحبوب بالقيام على إثارة الأرض لها وازدراعها وعلاج نباتها وتعهده بالسقى والتنمية الى بلوغ غايته ثم حصاد سنبله واستخراج حبه من غلافه وأحكام الأعمال لذلك وتحصيل أسبابه ودواعيه [٢]" .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٣ فى وجوه المعاش وأصنافه .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٤ فى صناعة الفلاحة .

الفلاحة صناعة بدوية :

يقول ابن خلدون إن الفلاحة أقدم الصنائع " لما أنها محصلة للقوت المكمل لحياة الانسان غالبا إذ يمكن وجوده من دون جميع الأشياء إلا من دون القوت ولهذا اختصت هذه الصناعة بالبدو لأنه أقدم من الحضر وسابق عليه فكانت هذه الصناعة لذلك بدوية لا يقوم عليها الحضر ولا يعرفونها لأن أحوالهم كلها ثانية عن البداوة "[١] .

وقد يكون قصد ابن خلدون بوصفها أنها صناعة بدوية الدلالة على بساطتها وعلى تقدمها من حيث الزمان على الصناعات الأخرى . ذلك أن هناك من الكتاب من يرى أن العالم تميز فى كل من أدوار تطوره بطابع اقتصادى خاص متغلب على ما سواه . وفى الأدوار الأولى تميز الانتاج بالطابع الزراعى . ولعله قصد الى هذا المعنى بنسبتها الى البداوة وهى الطور الذى يسبق الحضارة دائما . وكلمة البدو فى تعبيره تنصب على من لم يكن من الحضريين سكان المدن أى أنها تشمل الفلاحين ولا يقصد بها ما نفهمه الآن عن البدو الرحل . فهو يستعملها بمعنى البدائيين .

ابن خلدون والفيزيوكرات :

ويتفق ابن خلدون فى تقديمه للفلاحة على ما سواها مع الطبيعيين (الفيزيوكرات) وقد كانوا يرون أن الأرض إنما هى طريق الانتاج الحقيق الوحيد وأن طبقة الزراع إنما هى الطبقة المنتجة الوحيدة وأما الطبقات الأخرى فما هى إلا طبقات عقيمة . بيد أنه تميز عنهم بصدق النظر واعتدال الرأى فهو لم يسرف كما أسرفوا فى إفراد الأرض بالصفة الانتاجية ، بل على خلاف ذلك قرر أن الصناعة والتجارة من الوجوه المنتجة كذلك .

من هذا نرى أن ابن خلدون لم يسرف فى تقديره للفلاحة مثل الطبيعيين كما أنه لم يهمل شأنها مثل ما فعل التجاريون بل سلك بين هذا وذاك سبيلا وسطا

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٤ فى صناعة الفلاحة .

وسار فى أثره آدم سميث . كما قال ليست (List) بتقسيم التطوّر الانتاجى الى أدوار يأتى فى أوّلها دور الفلاحة فى صورتى الرعى والزراعة . ولكن ابن خلدون يمتاز عليه بأنه لم يقدّم مثله دور الصناعة على دور التجارة وهو ما لا يوجد دليل حاسم على اضطراد حدوثه .

مهانة الفلاحة :

ثم تكلم ابن خلدون عن نقطة الضعف فى الفلاحة وهى المهانة التى تلازم من يحترفها فعقد فصلا فى أن الفلاحة من معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو. ويقول الأستاذ محمد صالح بك فى هذا الصدد " وليس فى موقف ابن خلدون إزاء الفلاحة ما يبعث على الدهشة ولم يكن رأيه إلا ترديدا لما عرف عن العرب من كراهية الاشتغال بالفلاحة لأن انتحالها يقضى بالاستقرار فى مكان معين ارتقابا لثمرتها المرجوّة وهى لا تأتى إلا فى مواعيد دورية متباعدة . لذلك هيأت الفلاحة للحكام والأمراء إمكان بسط إرادتهم وسلطانهم على الفلاحين وفرض المغارم والمكوس عليهم .

فإذا انضاف إلى ما تقدّم أن العرب لم يحترفوا الفلاحة وأنهم تمتعوا طوال تاريخهم باستقلالهم وأنهم استعبدوا كل الأمم المجاورة لهم فى فارس وسوريا ومصر وهى تلك الأمم التى احترفت الفلاحة منذ فجر الحضارة أدركنا كراهية العرب للفلاحة واعتبارهم إياها رمز العبودية والمهانة [(١)] " .

ومما هو جدير بالذكر أن التجار والصناع يتعرّضون كذلك للاستطالة والقهر ومع ذلك لم ينسب ابن خلدون لهم صفة الذلة والمسكنة . فما الذى انفردت الفلاحة به دون غيرها لتنسب لها المهانة . الواقع أنه يجب أن ينظر نظرة عميقة لتلك الظاهرة ليستطاع تفسيرها . ذلك أنه يلاحظ أنه كلما أتى كسب الإنسان رغدا سهلا واعتاد الحياة تبعا لذلك مستقرة منتظمة ، نقصت فيه صفات الكفاح وضعفت فيه

(١) مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٣ ص ٧٦٧

صفات التوثب والاستعداد . ولهذا فإن الفلاحة لا تؤدى الى مهانة المنتحلين لها بنسبة واحدة فى حالة إقليمين مختلفين : هذا إقليم جبلى مجدب ، وذاك سهل وافر الخصب . فالزارع الجبلى أقرب الى الاحتفاظ بصفات الكفاح . أما زارع السهل فالحياة السهلة والمعيشة المستقرة تدفعه الى الاستكانة ومن ثم الى الخضوع للضغط الخارجى .

وإذا سلمنا بما تقدم فالفلاحة ليست بحد ذاتها منفردة باكساب المهانة لمنتحليها وإنما هى حال الاستقرار الاقتصادى والدعة وعادة الرخاء والترف المؤدى الى الانحلال . وهذه الحالة النفسية وإن توفرت كثيرا فى الفلاحة فهى قابلة لأن تتوفر فى التجارة والصناعة فى مجتمعات مختلفة . عندئذ تنطبق عوارض المهانة على طبقات الصناع والتجار بعكس الفلاحين ، فإنهم يحتفظون بصفات الكفاح ويصبحون المورد المهم الذى تستغله البلاد للدفاع عنها . وهذا ما يفسر لنا ميل الاقتصاديين الحديثين إلى مقاومة الهجرة من الريف إلى المدن نظرا لما تمتاز به الحياة فى الريف من حيث إنماء صفات الرجولة والشجاعة والكفاح .

إنما يمكن القول أن ابن خلدون اهتم بالصنائع أكثر من اهتمامه بالفلاحة التى وصفها بأنها بدائية لارتباط إتقان الصنائع وتنوعها بتقدم الحضارة ورسوخها . فقد كان فى البلاد كفايتها من المنتجات الزراعية . ولم تكن الوسيلة الى رفع مستوى المعيشة مضاعفة الإنتاج الزراعى . فالدولة التى يكفيها مليون أردب قمح لا يرتفع مستوى معيشتها إذا أنتجت ٢ مليون أردب (إلا فى حالة التصدير) . أما إذا أنتجت مليون أردب قمح وصرفت المجهود الجديد لإنتاج صنائع متنوعة فإن مستوى معيشتها يرتفع . وقد أدرك ابن خلدون ذلك فلم يقرن التقدم المادى بزيادة الإنتاج بل بتنوعه . وفى الصنائع مجال التخصص والتنوع . فالمجتمع الذى لازمه ابن خلدون كان قد جاوز الطور الزراعى البدائى الى طور الحضارة بصناعاتها ومهنها المختلفة المتنوعة .

الفرع الثانى — الإنتاج الصناعى

يمتاز هذا الدور بادخال صناعات وخدمات جديدة . وتأتى الصناعة بعد الفلاحة من حيث الزمن " فهى ثانيتها ومتأخرة عنها لأنها مركبة وعلمية تصرف فيها الأفكار والأنظار ولهذا لا توجد غالبا إلا فى أهل الحضر الذى هو متأخر عن البدو وثان عنه "[1] .

يقصد ابن خلدون إذًا بالصناعة تلك الأعمال التحويلية المركبة الدقيقة نوعا ما والتى لا تكون إلا حيث يبلغ الإنسان درجة من التحضر والمدنية فصناعة الآلات أو الأدوات الأولية التى يحتاج إليها الصياد أو الزارع وهو على حاله من البداوة لا يعتبرها ابن خلدون مما يدخل فى نطاق تعريفه . فالصناعة تفترض تجاوز الإنسان طور البداوة وحصوله على حدّ أدنى من التحضر . وتبدو أهمية تلك الملاحظة عند شرح رأيه فى أن رسوخ الحضارة يؤدى إلى ازدهار الصناعة فهناك علاقة وثيقة بين الصناعة والحضارة بخلاف الفلاحة فهذه ملازمة لحال البداوة .

وهو يبحث إجمالا أنواعا من الصناعات يوردها على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر إذ أنه يرى " أن الصنائع كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة فى العمران فهى بحيث تشذ عن الحصر ولا يأخذها العد " . وهى تتفاوت من حيث ضرورتها وشرف موضوعها . فمثل الضرورى صناعة " الفلاحة والبناء والنجارة والحياكة " . ومن الصناعات الشريفة الموضوع " الكتابة والطب والغناء .... وهذه داعية إلى مخالطة الملوك الأعاظم فى خلواتهم ومجالس أنسهم فلها بذلك شرف ليس لغيرها "[2] .

وثمة ما يلفت النظر فى إدماجه الطب والغناء الخ ... فى الصناعة فهو بذلك قد أدمج الخدمة فى باب الصناعة . ويجدر بالذكر هنا أن الخدمة لم تظفر بالاعتراف بصفتها الإنتاجية إلا حديثا بعد محاولات طويلة لبعض الاقتصاديين وقد اعترف

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٣ فى وجوه المعاش وأصنافه ومذاهبه .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٤ فى الإشارة إلى أمهات الصنائع .

آدم سميث بالخدمة كعامل منتج إذا كانت تؤدى إلى إنتاج أشياء مادية ولكنه لم يعترف بالخدمات المعنوية والتدريس. أما ابن خلدون فعقد فصلا فى أن التدريس للعلم من جملة الصنائع[1] ... وأنه لفضل يذكر بالثناء الجم لابن خلدون أن يكون أول من أقر لخدمة بالصفة الإنتاجية.

ولقد ذكر صناعة الفلاحة من بين الصناعات والواقع أن الفلاحة بما انطوت عليـه من عمل تحويلى تشبه الصناعة كثيرا ولكنها تتميز بتفوق الطبيعة فى المساهمة فى ثمرات الإنتاج. وهو يستعمل لفظ صناعة فى هذا الموضع بمعنى حرفة أو مهنة.

التخصص فى الصنائع :

تلك الصناعات الكثيرة المتعددة لا يزاولها فـرد واحد. فهى افتراضا مركبة تستدعى كثيرا من الخبرة التى تكتسب بالتمرين ... ولا بد من أن يتخصص الأفراد فى الصناعات وهذا هو التخصص الفردى فى الصناعات.

ومن جهة أخرى فانه لاينتظر أن تستجاد كل الصنائع بدرجة واحدة فى الممالك المختلفة نظرا لاختلاف استعداد كل منها. مما يؤدى الى تخصص كل منها فى صناعات معينة و إتقانها لهـا. وهذا مايعرف بالتخصص الإقليمى فى الصناعة. وقد لحظ ابن خلدون هذين النوعين من التخصص وتكلم عنهما بافاضة.

أما عن التخصص الفردى فهى ظاهرة تصاحب تقسيم العمل و إشاعة التضامن فى المجتمع الذى يكمل بعضه بعضا. فكل ينتج ما تخصص فيه وما لم ينتجه يحصل عليـه من إنتاج الغير المتقن. ولقـد فسر ابن خلدون ظاهرة التخصص الفردى فى الصناعات بأنه لمـا كانت الصناعة ملكة فان من حصلت له تلك الملكة فقـل أن يجيد بعدها ملكة فى أخرى[2]. ومثال ذلك الترزى إذا أفاد ملكة الحياكة وأحكمها ورسخت فى نفسه فلا يجيد من بعـدها ملكة النجارة أو البناء والسبب فى ذلك أن الملكات صفات للنفس وألوان فلا تزدحم دفعة.

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل السادس ص ٤٠٧

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٣

ويأتى ابن خلدون فى هذا الصدد بملاحظة يحسن تدبرها بامعان كبير فهو يقرر "أن من كان على الفطرة كان أسهل لقبول الملكات ومنها ملكة الصناعة وأحسن استعدادا لحصولها . أما من خرج عن الفطرة فقد ضعف فيه الاستعداد للتلون بأية ملكة لسبق تلونه بملكة معينة فكان قبوله للملكة الأخرى أضعف . وهذا بين يشهد له الوجود"(١) . والمثل الواضح لذلك أن العرب حين نزلوا بالأندلس وكانت نفوسهم على الفطرة قبلوا ألوان الحضارة وضربوا بالسهم الوافر فى مختلف مناحى الصناعة والفلاحة والعلوم فى سرعة مدهشة وباتقان عظيم .

وتكلم عن التخصص الاقليمى(٢) فقرر أنه ينبنى على احتياجات الاقليم . فالصناعة تسعى إلى سد حاجات الانسان الضرورى منها فالكمالى ، فالعربى البدوى بعيد عن العمران الحضرى وما يدعو إليه من الصنائع إذ الصنائع تستجاد كلما كثر الطلب عليها ولا يكثر الطلب عليها إلا إذا كانت تسد حاجة متزايدة الأهمية لدى المجتمع المحلى خاصة وأنه يبدو أن الصناعة لم يكن الغرض الأول منها التصدير للخارج "أن الصناعة الضرورية للمعاش توجد فى كل مصر . كالحياط والحداد والنجار وأمثالها ، وما يستدعى لعوائد الترف وأحواله ، فانما يوجد فى المدن المستبحرة فى العمران الآخذة فى عوائد الترف والحضارة مثل الزجاج والصائغ والدهان الخ وهى متفاوتة وبقدر ماتزيد عوائد الحضارة وتستدعى أحوال الترف تحدث صنائع لذلك النوع فتوجد بذلك المصر دون غيره . ومن هذا الباب الحمامات لأنها إنما توجد فى الأمصار المستحضرة المستبحرة العمران لما يدعو إليه الترف والغنى من التنعم ولذلك لا تكون فى المدن المتوسطة وأن نزع بعض الملوك والرؤساء إليها فيختطها ويجرى أحوالها إلا أنها إذا لم تكن لها داعية من كافة الناس ، فسرعان ما تهجر وتخرب وتفر عنها القومة لقلة فائدتهم ومعاشهم منها"(٣) . فأساس الصناعة إشباعها لحاجات شخصية لدى المستهلكين يؤثر الاقليم وحالة العمران فى تكييفها .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٣

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٧ فى اختصاص بعض الأمصار ببعض الصنائع دون بعض .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٨ فى اختصاص بعض الأمصار ببعض الصنائع دون بعض .

تطــوّر الصــناعة :

سبق أن قدمنا أن الصناعة تتطلب حالة من الحضارة أرفع ممـا تتطلبه الفلاحة فهى لا توجد إلا فى الأمم التى تجاوزت حالة البداوة و بدأت فى تذوق حدّ معين من الحضارة وقلنا إن المقصـود بالصناعة ليس تلك التى تنتج أنواعا من المنتجات الأولية الضرورية الخشنة فهذه لا يكاد يخلو منها عصر من عصور التمدن البشرى .

على أن الصناعة لا تقفز طفرة الى ذروة الاتقان والرسوخ بل هى تتدرّج من البسيط نسبيا الى المركب ومن الضرورى الى الكمالى بل ان نظر المجتمع الى ما هو ضرورى أو كمالى من الصناعات والخدمات يتطوّر بتطوّر الحضارة .

يقول فى ذلك " ثم ان الصنائع منهـا البسيط ومنها المركب والبسيط هو الذى يختص بالضروريات والمركب هو الذى يكون للكماليات والمتقدم منهـا فى التعليم هو البسيط لبساطته أولا ولأنه مختص بالضرورى الذى تتوفر الدواعى على نقـله فيكون سابقا فى التعليم ويكون تعليمه لذلك ناقصا . ولا يزال الفكر يخرج أصـنافها ومركباتها من القـوة الى الفعل بالاستنباط شـيئا فشيئا على التـدريج حتى تكمل . ولا يحصل ذلك دفعة و إنمـا يحصل فى أزمان وأجيال إذ خروج الأشياء من القوة الى الفعل لا يكون دفعة لاسيما فى الأمور الصناعية فلا بدّ له إذن من زمان[(١)] " .

وكثيرا ما اتحدت الكماليات بمـزاج المجتمع ورسخت فيـه فأصبحت من الضروريات . ولـما كان المطلوب من الصناعة إنتاج أشياء لسدّ حاجات المجتمع فانهـا ترسخ وتستجاد حيث الحاجة إليهـا أكثر إلحاحا وحيث يكون المزاج القومى متذوقا لها ومستسيغا إياها .

ويرى ابن خلدون تأييدا لما تقدّم فى الظاهرة الآتيـة وهى أن الصناعة لا تستجاد بالأمصار المستحدثة العمران بالدرجة التى تستجاد بهـا فى الأمصار التى

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٩ فى أن الصنائع لا بدّ لها من المعلم .

استبحرت فى الحضارة ثم تناقص عمرانها . ولو بلغت الأمصار المستحدثة العمران مبلغ الأمصار القديمة فيه من حيث الوفور والكثرة (١) .

ويضرب ابن خلدون مثل الأندلس فى عهده فيقول " فانا نجد فيها رسوم الصنائع قائمة كالمبانى والطبخ وأصناف الغناء واللهو والرقص وتنضيد الفرش فى القصور وحسن الترتيب والأوضاع الخ ... ... (٢) " .

فالصنائع فى نظر ابن خلدون تتدرج نحو الاتقان وتتنوع وفقا لتقدم الحضارة ورسوخها وازدياد الحاجات وازدياد الثروة .

على أن الشعور بالحاجة وحده ليس سبب الاختراع وإنما هو دافع لتحسين أو إتقان اختراع موجود ومكتشف (٣) . ذلك أن الشعور بالحاجة يتولد عن تجربة اختراع قائم والايمان بفوائده . أما الاختراع نفسه فقد يكون نتيجة المصادفة أو التجربة والتعليم .

لذلك رأينا ابن خلدون اهتم اهتماما كبيرا ببيان أثر المعلم — ممثل التجربة والتعليم — فى الصناعات وفى إيجادها ونشرها فهو يقول مثلا " إن الصناعة هى ملكة فى أمر عملى فكرى وبكونه عمليا هو جسمانى محسوس والأحوال الجسمانية المحسوسة نقلها بالمباشرة أوعب لها وأكمل لأن المباشرة فى الأحوال الجسمانية المحسوسة أتم فائدة والملكة صفة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد أخرى حتى

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٠ فى أن رسوخ الصنائع فى الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٠ و ٣٨١ فى أن رسوخ الصنائع فى الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة .

(٣) "Looking backward one may think a consciousness of need was the most important thing, but cultural needs as distinct from psychological urges, are not a cause of invention but a result of experience. The sense of need we have with regard to inventions is for the perfection or improvement of the inventions we already know." Hoyt, Consumption in our Society p. 34.

ترسخ صورته وعلى نسبة الأصل تكون الملكة ونقل المعاينة أوعب وأتم من نقل الخبر... وعلى قدر جودة التعليم وملكة المتعلم يكون حذق المتعلم فى الصناعة"[١] .

مقارنة آرائه بآراء آدم سميث والطبيعيين والتجاريين :

نظر ابن خلدون الى الصناعة نظرة شاملة لم يسبق إليها . فلقد اعتبر الصناعة شاملة لانتاج الأشياء المادية وكذلك الامتهانات فهو يقول فى مقدمته "والكسب من الأعمال الانسانية أما فى مواد معينة وتسمى الصنائع من كتابة ونجارة وحياكة وفروسية أو فى مواد غير معينة ، وهى جميع الامتهانات والتصرفات"[٢] .

وفى موضع آخر من المقدمة يقول " وتنقسم الصنائع أيضا الى ما يختص بأمر المعاش ضروريا كان أو غير ضرورى والى ما يختص بالأفكار التى هى خاصية الانسان من العلوم والصنائع والسياسة . ومن الأول الحياكة والجزارة وأمثالها ، ومن الثانى الوراقة وهى معاناة الكتب بالانتساخ والتجليد ، والغناء والشعر وتعليم العلم ومن الثالث الجندية وأمثالها والله أعلم"[٣] .

وهو بهذه النظرة الشاملة للانتاج يتميز على الطبيعيين الذين كانوا يعتبرون الطبقات الأخرى غير الزراع طبقات عقيمة . وعلى التجاريين الذين لا يعنيهم أولا سوى جمع الذهب والفضة وعلى آدم سميث فإن آدم سميث وان اعترف بأن الامتهانات منتجة إلا أنه قصر تلك الصفة على الامتهانات التى تؤدى إلى منتجات مادية فقط ...

وقد تخلص ابن خلدون من إحساس البعض بالازدراء نحو الصنائع التى تؤدّى خدمات ثقافية أو اجتماعية . فبعض الناس ينظر إليها كصنائع طفيلية بينما هى كما بين ذلك ابن خلدون نتيجة حتمية للتقدم المادى وازدياد الثروة ففى تلك الأوجه " الترفية " يصرف نشاط المجتمع المتزايد . ومن الملاحظ فى الزمن الحديث

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٨ فى أن الصنائع لا بد لها من المعلم .
(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٣ فى وجوه المعاش وأصنافه .
(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٩ فى أن الصنائع لابد لها من المعلم .

إتجاه المجتمع نحو تلك الصنائع الترفية والصنائع التى تؤدى خدمات ثقافية واجتماعية . إن بعض المؤلفين لا زالوا متأثرين بآراء آدم سميث عن " العمل غير المنتج " ويردد هؤلاء القول بأن العالم لا يمكن أن يعيش على " الترفيات " ولا بد من توجيه الإنتاج نحو المنتجات الأساسية .

على أنه يلاحظ أن المنتجات الأساسية لها طلب محدود ولا بد من اتجاه القوى الإنتاجية الزائدة الى الصنائع الحاجية والكمالية . ويبقى من المرغوب فيه صقل الذوق العام بحيث يختار من الأمور الحاجية والكمالية تلك التى لها طابع النفع الحقيقى ضاربا الصفح عما يعتبر تضييعا وسوء اختيار .

ولم يغفل ابن خلدون مع ذلك عن أن الصنائع المشار إليها قد يحصل الاسراف فى إنمائها . أو قد تتجاوز صفة الكماليات الى الخروج عن الحد ونبه الى مضار ذلك . ويتفق فى ذلك مع الاقتصاديين الحديثين[١] .

الفرع الثالث — التجارة

بدأ ابن خلدون بتعريف التجارة تعريفا علميا واضحا فقال " إن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أياما كانت السلعة من زرع أو حيوان أو قماش . وذلك القدر النامى يسمى ربحا . وتلخص التجارة فى كلمتين : شراء الرخيص وبيع الغالى[٢] " .

ثم ذكر ابن خلدون فى تعريفه للتجارة بأنها تحصل عن أحد طريقين : إما باختزان السلعة وتحين حوالة الأسواق من الرخص الى الغلاء ، وإما بنقلها الى بلد آخر تنفق فيه تلك السلعة أكثر من البلد الذى اشتريت فيه . فربح التجارة إنما ينتج عن نقل السلعة نقلا زمانيا أو مكانيا[٣] .

---

(١) فيشر ص ٣٢ Allan G. B. Fisher, Clash of Security and Progress 1935.

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٤ فى معنى التجارة .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٥ فى نقل التاجر للسلع .

شـــروط التـجارة :

يقرّر ابن خلدون أن التـاجر يجب أن يكون له من الصفات ما يستطيع بهـا مغالبة الأحوال التي تعترضه فى التجارة ، لذلك يبدأ بعرض ظروف التجارة "وكثرة ما فيها من الغش والتطفيف بالبضائع والمطل فى الأثمان والجحود والإنكار المسحت لرأس المـال إن لم يتقيد بالكتاب والشهادة" .

ويخلص من ذلك الى ما يجب على التاجر أن يتصف به من جرأة على الخصومة وبصر بالحسبان وشـدّة فى المماحكة وإقدام على الحكام أو جاه يحمـل الحكام على إنصافه من معامليه[1] ويستنتج " أن من كان فاقدا للجرأة والإقدام من نفسـه وفاقدا للجاه من الحكام، فينبغى له أن يجتنب الاحتراف بالتجارة لأنه يعرض ماله للضياع والذهاب ويصير مأكلة للباعة[2]" .

بيـد أن تلك الصفات لا تكفى لنجاح التاجر بل عليه أن يتبع سـياسة معينة فى انتقاء سلعه . فمـا هى إذًا تلك السياسة .

ينصح ابن خلدون التاجر بأن يجلب من الأصناف ما تشتد حاجة الناس اليه أى أن يراعى حالة الطلب . على أن مراعاة حالة الطلب فى زمن معين قصير لا تكفى فقد يشتدّ الطلب على سلعة اليوم ويكسد غدا مثل الأزياء . لذلك يجب على التاجر انتقاء سـلعة يكون الطلب عليها ثابتـا غير مرن فلا تؤثر تقلبات السوق تأثيرا سيئا على سلعته . إلا أن كل ذلك أيضا لا يكفى بل يجب على التاجر أن يختار من هذه السلعة النوع الوسط، إذ هو[3] أدعى أن يكثر استيعاب الجمهور له . فيكون فى متناول أهل الثروة وسائر الناس . ولعل هذه النصيحة تتوافق مع الاتجاه الملحوظ حاليـا فى الصناعة الى تبسيط النماذج وتوحيدها (standardization) إذ يسهل الإنتاج الكبير ويؤدّى الى اعتدال الأثمان وبالتالى الى زيادة الاستيعاب .

(١و٢) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٤ فى أى أصناف الناس يحترف بالتجارة .

(٣) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٥ فى نقل التاجر للسلع .

احتـــكار الســـلع :

الى هنا تكلم ابن خلدون عن التجارة الحرّة غير المقيدة بيد أن هناك الاحتكار وهو كثيرا ماشغل جزءا هاما فى مجال التجارة . وقد عالج ابن خلدون هذا الموضوع منتقدا تلك الظاهرة إلا أنه يفـرّق بين حالتين : احتكار الأقوات واحتكار مواد الترف، ويشتد فى نقد احتكار الأقوات بنوع خاص[1] .

وقد بين ابن خلدون فى مقدّمته فضل الاقتصاد الحرّ بطريقة علمية فذة وبين أنه يؤدّى الى بلوغ المتعاملين لمنفعتهم القصوى . فلا ينتظر من مثل هذا المؤلف تحبيذ الاحتكار وفيه إلغاء للتعامل الحرّ . بيـد أن الضرر الذى يصيب المتعاملين يختلف فيما إذا كانت البضـاعة المحتكرة ضرورية لهم أوكمالية يصح لهم الاستغناء عنهـا أو استبدالها بغـيرها . لذلك نراه يحمل حملة شـديدة على محتكرى الأصناف الضـــرورية .

ويحسن هنا أن نلاحظ ظاهرة لها أهميتها وهى أن الاحتكار بطبيعته يتطلب كون موضـوعه متمتعا بطلب غير مرن . إذ أنه إذا كان موضوع الاحتكار سلعة ذات طلب مرن فان قانون الاستبدال يحدّ من الاحتكار حدّا بالغا . وينتج عن ذلك أن شركات الاحتكار تسعى الى وضع يدها على ماهو ضرورى للمجتمع فيزداد بذلك أثر تحكمها وضرره . وتلك الظاهرة تبين أهمية التفرقة التى أشار إليها ابن خلدون فى احتكار ما هو ضرورى وما هو غير ضرورى من السلع .

هذا الضرر الذى يلحق المستهلكين يؤدى إلى إيجاد نفرة فى نفوسهم من المنتجين المحتكرين . ويؤدى إلى شقاق وتباغض . ويتخذ هـذا النفور مدى جديدا فى عالم ينفصل فيه الرأسماليون عن غيرهم . فالاحتكار يصبح فى يد طبقة الرأسماليين وتكون تلك الطبقة موضع سخط الطبقات الأخرى ويكون الاحتكار أحد العوامل الهامة فى إذكاء حرب الطبقات .

---

(١) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٦ فى الاحتكار .

وقد تكفل الزمن هنا أيضا بتوضيح وتبرير فكرة ابن خلدون عن متابعة قوى المستهلكين النفسية لما يدفعونه كرها للمحتكرين وهو ما يقول فيه " اعلم أن الناس لحاجتهم الى الأقوات مضطرون الى ما يبذلون فيها من المال اضطرارا ... فتبقى النفوس متعلقة به لإعطائه ضرورة من غير سعة فى العذر فهو كالمكره، فلهذا يكون من عرف بالاحتكار تجتمع القوى النفسانية على متابعته لما يأخذه من أموالهم[1] ".

ابن خلدون وحرّية التجارة :

قدمنا رأى ابن خلدون فى التجارة الحرّة وفى الاحتكار وكيف أنه حمل على الاحتكار وندّد به و بذلك نستطيع أن نقرر أن ابن خلدون من أنصار حرية التجارة بل هو أوّل كاتب اقتصادى عظيم الأثر ناصر التجارة الحرّة قبل آدم سميث بأكثر من ثلاثمائة سنة . ولقد ذكر رأيه هذا فى أكثر من موضع وفصله بكثير من التدقيق . وقد بينا فى فصل آخر كيف شرح السوق الحرّة وأهميتها وفوائدها وكيف أيد استنتاجه بنظرية تقارب القوة الشرائية وما تؤدى إليه من بلوغ المتعاملين المنفعة القصوى . ولانرى داعيا لتكرار ما ذكر فى ذلك الفصل بالتفصيل . و إنما أشرنا إليه لندعم القول إن كان فى حاجة الى تدعيم بأن ابن خلدون أوّل أنصار المدرسة الاقتصادية الحرّة . ويجلو ذلك المقارنة بين آرائه و بين ماساد القرون الوسطى من مختلف القيود والتحديدات على الانتاج تلك القيود والتحديدات التى أدّت الى جمود أورو با ذلك الجمود المعروف مدى تلك القرون[2] .

المبحث الخامس — وجوه المعاش غير الطبيعية

الفرع الأوّل — أمثلة من وجوه المعاش غير الطبيعية

تكلمنا فى المبحث الرابع عن وجوه المعاش الطبيعية فتناولنا الفلاحة والصناعة والتجارة والامتهانات . غير أنه كثيرا ما يلجأ الانسان الى طرق وجوه أخرى من

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٦ فى الاحتكار .

(٢) أنظر أشلى — كتابه فى تاريخ النظريات الاقتصادية .

المعاش قد تكون غير طبيعية . وقد ضرب ابن خلدون عدة أمثلة لها فمنها الخدمة والامارة وابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز وانتحال المعاش من كشف المستقبل والكيمياء . ونستعرض بعضها فيما يلى :

فى أن الخدمة ليست من المعاش الطبيعى :

يقسم ابن خلدون الخدمة الى قسمين : الخدمة العامة ، والخدمة الخاصة . أما الخدمة العامة فهى تندرج فى الامارة والملك الأعظم هو ينبوع جداول من يخدمونه[(١)] . وأما الخدمة الخاصة فهى مادون ذلك وسببها " ان أكثر المترفين يترفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزا عنها لما رُبِّىَ عليه من خلق التنعم والترف فيتخذ من يتولى ذلك له ويقطعه عليه أجرا من ماله[(٢)] " .

يقول ابن خلدون عن الامارة " إنها ليست بمذهب طبيعى للمعاش . وقد تقدّم شىء من أحوال الجبايات السلطانية وأهلها فى الفصل الثانى[(٣)] " .

ويقول عن الخدمة الخاصة " إنها حالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للانسان إذ الثقة بكل أحد عجز ولأنها تزيد فى الوظائف والخرج وتدل على العجز والخنث اللذين ينبغى فى مذاهب الرجولية التنزه عنهما[(٤)] " .

فكأنما قد قضى ابن خلدون على شطرى الخدمة بالشذوذ والانحراف عن الطريق الطبيعى . فهل قصد ابن خلدون ذلك الاطلاق الذى قد يستنتج من كتابته . أم قد قصد الى تبيان أحوال تطرأ على الامتهانات وتجعلها غير مسايرة للقواعد المألوفة . نتبين ذلك بتحليل كتاباته فى شطريها .

ففى كلامه عن الإمارة دمغها بأنها مذهب غير طبيعى للمعاش وقرن ذلك بما يصاحبها من أحوال الجبايات السلطانية وما يعتريها من مثالب ومظالم .

(١و٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٤ فى أن الخدمة ليست من المعاش الطبيعى .
(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٣ فى وجوه المعاش وأصنافه .
(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٤

فنى الجبايات ظلم وتمنت وفى إنفاقهـا إسراف وتضييع بغـير حق . فحيث يكون الانفاق خاضعا للهوى وسوء التقدير تكون الامارة فى حدود ما تقدّم مذهبا غير طبيعى للمعـاش فهو يقصد إذًا التنديد بحـالة الإسراف فى التوظيف والإنفاق والعسف والاضطهاد فى الجباية . فالذين ينالون مرتباتهم نتيجة لقيامهم بالمظالم أو من المـال المشوب بها لا يتناولون معاشا طبيعيا .

ننتقل الى ما قاله عن الخدمة الخاصة . نجـد التفسير الذى قدّمناه مضطردا كل الاضـطراد فهو يحمـل على الإسراف فى إسـناد أعمال الى الغـير كان ينبغى لصاحبها القيام بها . فهذا الشخص المترفع عن مباشرة أموره بنفسه مختل التقدير من الناحية الاقتصادية ومن يختارهم للقيام بأعماله يعيشون معتمدين على إسرافه واختلال تقديره وهى حالة لا يحسن استمرارها فحالتهم ليست طبيعية . ومن وجه آخر فإنهم لا يؤدون الأعمـال الموكولة إليهـم بدافع شخصى فهم يؤدّونها باهمـال أو بتضييع ولا يتناسب إنتاجهم مع إنتاج مخدومهم لو أنه كان يخدم نفسه بنفسه .

يقول ابن خلدون " ومع ذلك فالخـديم القائم بذلك لا يعدو أربع حالات : إما مضطلع بأمره وموثوق فيما يحصل بيده، وإما بالعكس فيهما وهو أن يكون غير مضطلع بأمره أو موثوق فيما يحصل بيده، وإما بالعكس فى إحداهما فقط مثل أن يكون مضطلعا غير موثوق أو موثوقا غير مضطلع . فأما الأول وهو المضطلع الموثوق فلا يمكن أحد اسـتعماله بوجه إذ هو باضطلاعه وثقته غنىّ عن أهل الرتب الدنية ومحتقر لمنال الأجر من الخدمة لاقتداره على أكثر من ذلك فلا يستعمله إلا الأمراء أهل الجاه العريض لعموم الحاجة الى الجـاه . وأما الصنف الثانى وهو من ليس بمضطلع ولا موثوق فلا ينبغى لعاقل استعماله لأنه يجحف بمخدومه فى الأمرين معا، فيضيع عليه لعدم الاضطلاع تارة و يذهب ماله بالخيانة أخرى فهو على كل حال كلّ على مولاه؛ فهذان الصنفان لا يطمع أحد فى إستعمالهما ولم يبق إلا استعمال الصنفين الآخرين موثوق غير مضطلع ومضطلع غير موثوق وللناس فى الترجيح بينهما مذهبان

ولكل من الترجيحين وجه إلا أن المضطلع ولو كان غير موثوق أرجح لأنه يؤمن تضييعه ويحاول على التحرز من خيانته جهد الاستطاعة، وأما المضيع ولو كان مأمونا فضرره بالتضييع أكثر من نفعه[(١)]".

مما تقدم يتبين أن ابن خلدون لم يقصد إطلاقا أن الخدمات غير منتجة بل أراد أن يبين أن حالة المأجورين ليست كالحالة الاستقلالية من ناحية الإنتاج يؤيد ذلك أنه اعتبر الخدمات فى الزراعة والفلاحة والصناعة، بل الامتهانات على العموم منتجة، وإنما قصد بحملته على الخدمة حالات فيها هى موضوع سخطه مثل الإسراف فى التوظيف، والاعتماد من غير موجب على الخدم، والاهمال فى مباشرة الشخص أعماله بنفسه. هذا ما أراد التنبيه اليه وهو فى ذلك على حق إذ أن الدافع الشخصى إذا لم يتوفر للمنتج نقص انتاجه نقصا فاحشا. وتلك النتيجة إنما هى جزئية من الكلية العامة التى قال بها وهى النظام الاقتصادى الحر الذى يعتمد على الدافع الشخصى.

فى انتحال المعاش بابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز :

بعد أن بينا رأى ابن خلدون فى الامارة والخدمة ننتقل الى أمثلة ذكرها عن الوسائل غير الطبيعية للمعاش غير التى تقدم ذكرها. فنراه يذكر صناعة (مهنة) تشوف المستقبل[(٢)]، وصناعة الكيمياء[(٣)]، وهى التى كان يوهم أصحابها الناس بقدرتهم على تحويل المعادن الرخيصة الى ذهب ويفرد فصلا فى انتحال المعاش بابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز[(٤)] يبحث فيه ظاهرة الالتجاء الى وسائل غير طبيعية للمعاش وأسباب ذلك ودواعيه.

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٤ فى أن الخدمة ليست من المعاش الطبيعى.

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل السادس ص ٥١٨ فى إبطال صناعة النجوم ... ...

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل السادس ص ٥٠٣ علم الكيمياء.

(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٥

يقول ابن خلدون "إن كثيرا من ضعفاء العقول فى الأمصار يحرصون على استخراج الأموال من تحت الأرض و يبتغون المكسب من ذلك و يعتقدون أن أموال الأمم السالفة مختزنة كلها تحت الأرض". ويذكر أنه "كثيرا ما يولع ضعفاء العقول بجمع الأيدى على الاحتفار و يتسترون فيه بظلمات الليل مخافة الرقباء وعيون أهل الدول، فاذا لم يعثروا على شىء ردّوا ذلك الى الجهل بالطلسم الذى ختم به على ذلك المال[1]".

الفرع الثانى — أسباب الالتجاء الى الوجوه غير الطبيعية

و يتابع ابن خلدون حديثه عنهم بقوله : "والذى يحمل على ذلك فى الغالب زيادة على ضعف العقل إنما هو العجز عن طلب المعاش بالطرق الطبيعية للكسب من التجارة والفلح والصناعة فيطلبونه بالوجوه المنحرفة وعلى غير المجرى الطبيعى". وكثيرا ما تحاول الدولة أثناء عزم الفارين عن ولوج الطرق غير الطبيعية للمعاش فتفرض العقوبات عليهم . ولكن هيهات للعقوبات أن تستأصل ظاهرة اجتماعية متأصلة الأسباب إذ هى فى الأكثر "نتيجة زيادة الترف وعوائده وخروجه عن حدّ النهاية حتى يقصر عنها وجوه الكسب ومذاهبه ولا تفى بمطالبها، فإذا عجز عن الكسب بالمجرى الطبيعى لم يجد وليجة فى نفسه إلا التمنى لوجود المال العظيم دفعة من غير كلفة ليفى له ذلك بالعوائد التى حصل فى أسرها[2]".

هذا التعليل الذى قدمه لنا ابن خلدون له أهمية فى تفسير ظاهرة الالتجاء الى الطرق غير الطبيعية فى المعاش حين يعم الترف بين الناس . من ذلك انتشار النصب ولعب الميسر وسباق الخيل واليانصيب والمضاربات من غير المحترفين ، كما حصل فى أمريكا سنة ١٩٢٩ حيث كان هم الفرد العادى المضاربة فى البورصة. كل ذلك لا ينتشر فى عالم هادئ متزن الدخل والخرج موفور الطالبات ولكنه أعراض تبدو حيث يختل الدخل والخرج عند كثير من الأفراد فيحاولون جبر النقص

(١ و ٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٥ و ٣٦٦ فى إبتغاء الأموال من الدفائن والكنوز .

بالالتجاء الى الطرق غير الطبيعية . وعلى الذين يرجون معالجة تلك الأعراض أن يتتبعوا أسبابها و يعملوا على معالجة الاختلال الأساسى المتسبب فيها . ولعله يحسن أن يتبع المجتمع سياسة ضغط على مظاهر الترف فترجع الحياة الى نسبها المعقولة ذلك أجدر برد الأفراد عن انتحال الطرق غير الطبيعية فى المعاش .

المبحث السادس

هل يصح وصف مجتمع ابن خلدون بالجمود الاقتصادى

وصف بوتول المجتمع الذى تكلم عنه ابن خلدون بأنه مجتمع ذو اقتصاد جامد وذكر أنه يتصف بقلة المرونة[1] . وعلل ذلك :

(١) بعدم وجود الائتمان تقريبا .

(٢) إن السلطة السياسية كانت سلطة مطلقة .

(٣) التنظيم الحرفى للصناعة .

(٤) عدم توفر النقود لقصرها على النقود المعدنية .

و يلاحظ على الوجه الأول أن الحاجة لم تكن ماسة إلى الائتمان لأن عنصر العمل كان أهم عناصر الانتاج . أما عنصر رأس المال فلم تكن له أهمية كبيرة .

و يلاحظ على الوجه الثانى أن كون السلطة السياسية مطلقة ليس معناه أنها كانت دائما تعسفية و إنما كانت تخضع لقواعد الإسلام وهى تنص على العدل والاعتدال .

و يلاحظ على الوجه الثالث أنه لو صح أن التنظيم الحرفى كان سببا لجمود الصناعة ومنع الاختراع لذكر ابن خلدون ذلك فى مبحث الصناعة . بل انه لم يذكر شيئا عن وجود مثل تلك القيود أو التنظيمات الحرفية التى يقول بها بوتول . وعلى العكس من ذلك يقول ابن خلدون أن الصناعة كانت تساير الحضارة دائما خطوة

---

(١) بوتول ص ٣٥ و٣٦ فلسفة ابن خلدون الاجتماعية .

بخطوة . وأن الاختراع كان دائما يرحب به وأن المهرة من الصناع كانوا دائما موضع طلب المجتمع المتحضر .

بق الوجه الرابع وهو عدم كفاية النقود لقصر التعامل على النقود المعدنية . والرد على ذلك أن ابن خلدون لا يلحظ مثل ذلك القحط الذى يدعيه بوتول بل على العكس قرر أن النقود ينقصها أو يوفرها العمران . فكمية النقود تساير حالة العمران خطوة بخطوة وهى وافرة فى البلاد الوافرة العمران .

ويكفى لنفى فكرة الجمود الاقتصادى وجود تلك الظاهرة التى لاحظها ابن خلدون وهى اتجاه الانتاج نحو صناعات الترف . فتلك الظاهرة تحصل دائما فى النظام الاقتصادى المرن المتقدم . وهو ما يقرره الأستاذ فيشر فى كتابه عن "تعارض التقدم والأمان" .

على أنه إذا لم يكن الاقتصاد الذى وصفه ابن خلدون اقتصادا جامدا فما لاشك فيه أنه لا يماثل الاقتصاد الحديث فى مرونته أو فى تعقده إلا أنه من الانصاف كذلك أن نقرر أن وسائل البحث الاقتصادى لم تكن متوفرة فى عصر ابن خلدون بمثل ما هى عليه الآن . مما يزيد فى قيمة ملاحظاته فى جوهر الحياة الاقتصادية وصدق نظرته فى مجالها .

الفصل الثانى — نظرية القيمة ومستوى الأثمان

المبحث الأول — نظرية القيمة

الفرع الأول — فكرة القيمة

معيار القيمة قابلية السلعة للتقويم بثمن ما . لذلك ترتبط نظرية القيمة كل الارتباط بنظرية الأثمان . وهذا ما يجعلنا نستعرضهما فى فصل واحد مبينين آراء ابن خلدون الخاصة بهما .

ولقد ظلت فكرة القيمة وتحديد أسبابها ومقاييسها مثار جدال طويل بين الاقتصاديين خاصة منذ القرن الثامن عشر . فعلى أى أساس تحدد القيمة .

هـل يكون تحديدها مبنيا على المنفعة التى تدرّها سلعة ما، أم على المجهود المبـذول لانتاجها، أم على ندرتها، أم على نفقة إنتاجها أو نفقة إعادة إنتاجها. ثم اذا فرض وكانت المنفعة التى تدرّها السلعة أساس قيمتها فما مقياس تلك المنفعة هل هو مقياس شخصى يستقل بتقديره المنتفع بالسلعة أم يرجع فى تقديره وتقويمه للمجتمع بأسره .

أخذت كل هذه الآراء تتنازع تفسير القيمة. وأهم النظريات التى تولدت عن تلك المناقشات نظريات قيمة العمل ونفقة الانتاج وقيمة المنفعة والمنفعة الحدية وأخيرا النظرية الهادمة لكل تلك التفسيرات الجانبية . وهى نظرية التوازن الاقتصادى .

أما عن نظرية قيمة المنفعة فيعاب عليها قصورها عن تفسير ضآلة أثمان سلع ذات منفعة كبيرة مثل الخبز واللبن كما أنها تعجز بالمثل عن تفسير الظاهرة العكسية وهى ارتفاع أثمان سلع ذات منفعة قليلة جدا مثل الأحجار الكريمة . فنظرية قيمة المنفعة لا تكفى وحدها لتفسير ظاهرة القيمة .

ولقـد حاول ريكاردو وسميث أن يبينا أهمية نفقـة الانتاج فى تحديد القيمة مع ملاحظتهم أن العمل هو أهم عناصر الانتاج ولكن نفقة الانتاج ليست سبب القيمة بل هى نتيجة استخدام أشياء ذات قيمة . ويؤكد ذلك أنه مهما تكن نفقة إنتاج سلعة ما كبيرة، فان هذه السلعة لا تساوى شيئا يوم لا تعود تؤدّى منفعـة للتناول لهـا .

ممـا تقدّم يتضح أن هنالك تيارين لتفسير القيمـة : أحدهما التيار المـادى (objective) وهو ينظر الى السلعة نفسها نظرة عينية فيرى ما أنفق عليها والصفات التى تتميز بها من غير نظر الى المنفعة التى تعود على من يستخدم تلك السلعة ، والتيار الآخر تيار شخصى (subjective) يحاول إظهار أن أساس القيمة والطلب والثمن أساس نفسانى شخصى .

أما باريتو فهو يرى أن كلمة القيمة كلمة غامضة ولا محل لها وأنه يحسن الاستغناء عنها والاكتفاء بفكرة الثمن . وهو يؤكد أن من يحاول البحث عن سبب واحد للقيمة يجهل ظاهرة التوازن الاقتصادى جهلا تاما . فجميع الظواهر الاقتصادية شديدة

الارتباط لا يمكن فصل بعضها عن بعض، وما فصلها فى الكتب العلمية الدراسية إلا فرضا خياليا لتبسيط فهم عمل الآلة الاقتصادية ولا ظل له من الحقيقة والواقع.

ومقتضى نظرية التوازن الاقتصادى أن قيمة السلعة مرتبطة ليس فقط بالعوامل المؤثرة فيها مباشرة من منفعة أو نفقة إنتاج أو ندرة أو عرض وطلب، وإنما تتوقف أيضا بالتبادل على قيمة السلع الأخرى وبالتالى على كل العناصر المباشرة وغير المباشرة المؤثرة فيها والمتأثرة بها. وأن الشرط الأساسى للنظريات الأخرى وهو بقاء جميع العناصر الأخرى على ما هى عليه لا يتحقق، وبذلك تكون تلك النظريات محاولات جانبية لتفسير الظواهر الاقتصادية.

ويخلص القارئ من مجموع ما تقدم بالآراء الآتية :

(١) تأثير نفقة الانتاج فى القيمة.

(٢) أهمية عنصر العمل فى نفقة الانتاج وبالتالى فى القيمة.

(٣) أساس الطلب منفعة السلعة على أن يقصد بالمنفعة المنفعة الحدية.

(٤) ان القيمة نتيجة تفاعل عاملى العرض (نفقة الانتاج) والطلب (المنفعة الحدية).

(٥) ان قيم السلع مرتبط بعضها ببعض.

وقد بحث ابن خلدون نظرية القيمة والأثمان فى مواضع متفرقة ولم يحاول أن يكون نظرية كاملة الأركان ولكن كتاباته تضمنت عناصر هامة مما وصل إليه البحث الاقتصادى العلمى فيما بعد، وهو ما بيناه فى النقط الخمس المتقدمة.

ولقد أظهر ابن خلدون فى كتاباته أن القيمة نتيجة تجاذب العرض والطلب (المنفعة ونفقة الانتاج). وأنها نتيجة سعى الانسان وعوامل خارجية لا تخضع لارادته. وأشار الى أنه لما كان عنصر العمل مؤثرا فى نفقة الانتاج فيصح أن يتخذ مقياسا الى حد ما لقيم الأشياء خاصة فى زمن كان العمل فيه أهم عنصر فى الانتاج. ويلمس القارئ لمقدمته مقدار إدراكه لارتباط الظواهر الاقتصادية وبالتالى كيف أن قيم الأشياء مرتبط بعضها ببعض وتتبادل التأثير فيما بينها وهى حقيقة تكون إحدى دعائم علم الاقتصاد الحديث.

الفرع الثانى — فى حقيقة الرزق والكسب

يقول ابن خلدون إن سعى الانسان عنصر أساسى فى الحصول على المنافع "فيد الانسان مبسوطة على العالم وما فيه وأيدى البشر منتشرة، فهى مشتركة فى ذلك وما حصل عليه يد هذا امتنع عن الآخر إلا بعوض . فالانسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز طور الضعف سعى فى اقتناء المكاسب لينفق ما آتاه الله منها فى تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعواض عنها[1]" .

فالقاعدة عند ابن خلدون هى ضرورة سعى الانسان لتصبح للأشياء النافعة له قيمة مبادلة ولو اتخذ السعى مظهر وضع اليد ، كما فى الأرض فى أول عصور استغلالها . على أنه قد تحصل له المنفعة بغير سعى، كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله . إلا أنها إنما تكون معينة ولا بد من السعى معها[2] .

ويميز ابن خلدون بين الكسب والرزق . فالكسب يشمل عموم المكاسب ويسمى معاشا إن كان بمقدار الضرورة والحاجة، ورياشا ومتمولا إن زاد على ذلك . أما الرزق فيختص بما تعود منفعته على العبد وتحصل له ثمرته من إنفاقه فى مصالحه وحاجاته . فان لم ينتفع به فى شىء من مصالحه ولا حاجاته فلا يسمى بالنسبة للمالك رزقا والمتملك منه حينئذ بسعى العبد وقدرته يسمى كسبا . وهذا مثل التراث فانه يسمى بالنسبة الى الهالك كسبا ولا يسمى رزقا إذ لم يحصل به منتفع وبالنسبة الى الوارثين متى انتفعوا به يسمى رزقا[3] .

ولهذه التفرقة بين الكسب والرزق صدى عملى . فنحن نرى من يدافع عن صغار الباعة الذين ينفقون مايكسبونه يقول "لاتصادروهم فى أرزاقهم بمطاردتهم" . أما المتكلمون عن كبار التجار الذين يكسبون أكثر مما ينفقون فنراهم يقولون "يجب الحد من مكاسب التجار وجشعهم بالتسعيرة وبضريبة الأرباح الاستثنائية". وطبيعة ما يحصل عليه التاجر الصغير والتاجر الكبير متشابهة . ولكن البائع الصغير

(١ و ٢ و ٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس فى حقيقة الرزق والكسب ص ٣٦١

ينفق ما يحصل عليه ليقتات فهـو يتناول بسعيه رزقا . أما التاجر الكبير فمكسبه ينفق جزءا منه والجزء الآخر يضمه لرأس المال فهو يتناول رزقا وكسبا .

ولهـذه التفرقة صـدى علمى فى الاقتصاد . فالذين يعتمد عليهم الادّخار هم الذين يتناولون كسـبا لا رزقا . وقـد يكون المدّخر أقـل إيرادا من الذى لا يدّخر شيئا ولكن الذى لا يدّخر يتنـاول رزقا ، بينما الذى يدّخر يتناول رزقا وكسبا . والرزق هو الإيراد المستهلك .

وقد أخذت هـذه التفرقة تبدو واضحة عند الكلام عن علاوة الغلاء ومحاولة قصرها على الذين لا تزيد مرتباتهم عن حدّ معين . فقيل : إن هذه التفرقة تعسفية لأنه قد يوجد شخص يتناول أقل من هذا الحدّ ولا توجد عليه نفقات كثيرة فإيراده كسب له ، بينما يوجد شخص آخر يتناول مرتبا كبيرا هو كل رزقه لسدّ نفقاته التى تستغرق كل إيراده .

ويشترط ابن خلدون فى الكسب أن يكون بسعى الانسان . وسنرى فيما بعد أنه يكاد يمهد بذلك لفكرة الريع التى سيذكر لها أكثر من تطبيق فى شرحه .

الفرع الثالث — أهمية العمل فى القيمة

يقـرّر ابن خلدون أنه لا بدّ من الأعمال الانسـانية فى كل مكسوب ومتموّل " لأنه إن كان عمـلا بنفسه مثل الصـنائع فظاهر ، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلا بدّ فيـه من العمل الانسانى . وإلا لم يحصـل له ولم يقع به انتفاع "[١] . فالمبدأ الأساسى أن كل ماله قيمة لا بدّ أن يكون متضمنا عملا بشريا ما . تلك القيمة يترجم عنها بالحجرين الكريمين الذهب والفضة "وهما الذخيرة والقنيـة ، وسبب ذلك أنهما بمعزل عن حوالة الأسواق " .

---

(١) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٢ فى حقيقة الرزق والكسب .

ثم يأخذ ابن خلدون فى تقصى أثر العمل الانسانى فى القيمة . فيقول "اعلم أن ما يفيده الانسان ويقتنيه من المتمولات :

(١) ان كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه قيمة عمله وهو القصد بالقنية إذ ليس هناك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية .

(٢) وقد يكون مع الصنائع فى بعضها غيرها مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل إلا أن العمل فيهما أكثر فقيمته أكثر .

(٣) وإن كان من غير الصنائع فلا بدّ فى قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذى حصلت به إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها"(١) .

فى الأمثلة المتقدمة يظهر أثر العمل فى القيمة "ويكون له حصة منها عظمت أو صغرت"، وهناك أحوال أخرى " قد تخفى فيها ملاحظة أثر العمل كما فى أسعار الأقوات بين الناس، فان اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحظ فى أسعار الحبوب ... ... لكنه خفى فى الأقطار التى علاج الفلح فيها ومؤونته يسيرة فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح"(٢) (لعل ابن خلدون يقصد الزراع الحديين) .

ويستنتج ابن خلدون من شرحه المتقدّم أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هى قيم الأعمال الانسانية . ولم يبالغ فيجعل التفسير الوحيد للقيمة أنها نتيجة العمل ولكنه أشار الى عظم تأثير العمل فى القيمة، ويلاحظ أنه يقرر أن المفادات والمكتسبات إنما هى قيم الأعمال الانسانية . ولكنه لم يقل إن الأعمال الانسانية ذات قيم متساوية، فلا يستنتج من كلامه أن المفادات والمكتسبات تختلف فى القيمة بحسب نسبة العمل المنفقة فيها ؛ وهى النظرية التى أخذ بها الاشتراكيون . فنظرته الى علاقة العمل بالقيمة ليست متطابقة مع نظرية قيمة العمل (valeur travail) بل كل ما أراد بيانه وكان فى ذلك على حق مبين هو أن العمل الانسانى كبير الأثر فى الانتاج، وبالتالى

(١و٢) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٢ فى حقيقة الرزق والكسب .

فى القيمة . قد يقال بأن التطور الاقتصادى الحديث جعل الغلبة لعنصر رأس المال، وبالتالى قلل من أهمية العمل، ولكن يرد على ذلك أن العمل لم يقتصر دوره على ما كان له من شأن فى الماضى بل أخذ يتجه الى الحلول محل رأس المال (substitution) فالعمل عنصر عظيم الأهمية فى تكييف الانتاج ، وبالتالى فى القيمة . إنما بالغ الاشتراكيون فى أنهم نظروا الى العمل من حيث الكم لا من حيث الكيف فبالغوا فى تقدير المجهود دون الاهتمام خاصة بنوع المنفعة الآتية من بذل ذلك المجهود .

الفرع الرابع — فكرة الريع عند ابن خلدون

بينا عند الكلام فى حقيقة الرزق والكسب رأى ابن خلدون فى أن الكسب نتيجة سعى الانسان . وذكرنا رأيه فى أنه قد ينال الانسان منافع من غير أن يسعى لها مثل المطر المصلح للأرض . ولكنه قرر أن هذا إنما يكون فى حالات معينة ولا بدّ من السعى معها .

وهناك حالات أخرى ذكرها ابن خلدون أكثر شبها بالريع من المثل المتقدم . فقد يقال إن الأرض التى أصابها مطر فأصلح زرعها لها ريع أو شبه ريع على الأرض التى لم يصبها المطر . ولكننا نلمس فكرة الريع أكثر وضوحا من هذا فى مواضع أخرى . وأهم ما أشار إليه فى هذا الصدد الريع التفضيلى فى الأرض الزراعية والريع الحاصل عن تأثل العقار .

وقد ضرب مثلا لريع الأرض الزراعية حالة العرب فى الأندلس وكيف أن اضطرارهم الى استغلال الأرض الرديئة قارن رفع أسعار المنتجات . وقد يظن كثيرون أن ريكاردو أول من بحث ظاهرة الريع وارتباطها بنفقة الانتاج . ولكننا نرى ابن خلدون يلمس هذا الموضوع وفيه يقول ” حدث فى الأندلس أن العرب لما ألجأهم النصارى الى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة، النكدة النبات، وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب فاحتاجوا الى علاج المزارع والفدن

لاصلاح نباتها وفلحها وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من السماد وغيره لها مؤونة وصارت فى فلحهم نفقات لها خطر ، فاعتبروها فى سعرهم واختص قطر الأندلس بالغلاء منذ اضطرهم النصارى الى هذا المعمور بالإسلام مع سواحلها لأجل ذلك ، ويحسب الناس اذا سمعوا بغلاء الأسعار فى قطرهم أنها لقلة الأقوات والحبوب فى أرضهم ، وليس كذلك فهم أكثر أهل المعمور فلحا فيا علمناه وأقومهم عليه وقل أن يخلو منهم سلطان أو سوقة عن فدان أو مزرعة أو فلح إلا قليل من أهل الصناعات أو المهن والطراء على الوطن من الغزاة المجاهدين ... ... ولما كانت بلاد البربر بالعكس من ذلك فى زكاء منابتهم وطيب أرضهم ارتفعت عنهم المؤن بجملة فى الفلح مع كثرته وعمومه فصار ذلك سببا لرخص الأقوات ببلدهم[1] ".

وظاهرة الريع مبنية على أن الأرض فى مجموعها محدودة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان لبعض الأراضى مزايا إنتاجية على البعض الآخر، مع اتحاد ظروف الاستغلال ، نظرا لاختلاف الأرض من حيث الخصوبة . ومجمل هذا أن للأرض عموما ريع الندرة ولبعضها على البعض الآخر ريع التفضيل وتحدد نفقة الانتاج بنفقة الأرض الحدّية ، فان استغلال الأرض الحدّية إنما هو نتيجة طلب المجتمع وحاجته لحاصلات ، ومعنى استغلال الأرض الحدّية أن المجتمع يقبل أن يدفع فى حاصلاتها ثمنا مرتفعا . أما الأراضى الجيدة فانها وإن كانت نفقات استغلالها أقل من نفقات الأرض الحدّية إلا أن منتجاتها تحصل على نفس الثمن نظرا لضرورة اتحاد الثمن فى مجتمع واحد بالنسبة لدرجة واحدة من سلعة واحدة . أما فى المثل الذى ضربه ابن خلدون : فان مستوى الأسعار مختلف نظرا لاختلاف البلدين .

أما فى حالة تأثل العقار فهو يشير الى ما يجنيه الفرد، من غير بذل مجهود، من تفاوت قيمة العقار فى زمنين مختلفين : فطريق الإثراء من اقتناء العقارات إما بتركيز العقارات فى يد شخص بالوراثة أو بشرائها فى زمن الرخص والاحتفاظ بها الى أن

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٥ و ٣٤٦ فى أسعار المدن .

تتصقع ، أى الى زمن الغـلاء . وأسباب الرخص تداعى الدولة وقلة الحماية فيها وقلة المنفعة من العقارات فتتملك بالأثمان الرخيصة وعند قيام دولة فتية تحل محل الدولة المتداعية يتجدد شـباب المصر ويستفحل أمره ويكثر التعامل وتكثر منافع العقار، و بالتالى تزيد قيمته ويحصل الثراء” وليس ذلك بسـعى الفرد واكتسابه إذ قدرته تعجز عن مثل ذلك[1] ” .

وفى هـذا المثل إشارة الى نوع من الريع أو شبه الريع هو الريع أو شبه الريع الزمنى الناتج عن اختلاف الظروف الاقتصادية بين زمنين مختلفين، بينما المثل الأول يشير الى الريع المكانى .

المبحث الثـانى — نظـرية الأثمان

الفرع الأول — فى ماهية السوق

تكلم ابن خلدون عن الآلة التى يحصل بوساطتها التعبير عن القيمة وهى السوق وكذلك اللغـة التى يتم بها ذلك التعبير وهى الأثمان، وقد عرّف ابن خلدون السوق بأنهـا تلك التى تشتمل على حاجات الناس . منها الضرورى وهى الأقوات مثل الحنطـة وما فى معناها . ومنها الحاجى والكمالى مثـل الأدم والفواكه والملابس والمـاعون والمراكب وسائر المصانع والمبانى[2] .

ولقد كان لسهولة المواصلات ورفع قيود التجارة والتوسع الاقتصادى والانتاج الكبير وصناعات التصدير أثر عميق فى تعديل السوق التى عرفت فى زمن ابن خلدون وفى القرون الوسطى . فقد أصبحت السوق دولية وعالمية بالنسبة لبعض المنتجات وتحررت عن مكان الانتاج حتى أن أعظم سـوق للمواد الاستوائيـة كانت توجد فى لندن وهامبورج . أما قبل هذا التوسع والتطور فقد كانت السوق محلية تتبع المصر الموجودة به فى الأهمية والاتساع وكثرة السكان . ولذلك وجد نوعان من الأسواق :

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٩ فى تأثل العقار .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٤ فى أسعار المدن .

أسواق الأمصار الكثيرة السكان، وأسواق الأمصار الصغيرة القليلة السكان . وقد تكلم ابن خلدون عن الأثمان فى كل من هذين النوعين . و إنما قبل أن نطرق ذلك الموضوع نودّ أن نشير الى رأيه فى قانون العرض والطلب وهو الحاكم المسيطر على عمل الأسواق .

الفرع الثانى — ابن خلدون وقانون العرض والطلب

مهما تكن العوامل المؤثرة فى القيمة مختلفة ومتنوعة، فانها جميعا تتخذ شكلها النهائى فى قانون العرض والطلب . ويسعى كل من عنصرى العرض والطلب للتوافق مع العنصر الآخر . ومهمة الأثمان هى إتمام ذلك التوفيق بأكبر منفعة لكل من البائع والمشترى . ويميل الطلب الى التحكم فى السوق فى الزمن القصير بينما العرض و بالتالى نفقة الانتاج تكيف السوق فى الزمن الطويل .

و يدرك ابن خلدون قانون العرض والطلب إدراكا تاما، ونجد فى أكثر من موضع من مقدمته تطبيقات هامة له . فهو من جهة يلاحظ ناحية المنفعة فى السلعة، والمنفعة هى التى تحرك الطلب . ومن جهة أخرى يلاحظ نفقات الانتاج وهى التى تحرك آخر الأمر العرض وتكيفه وتسيطر عليه .

(١) وقد سبق لنا الاشارة الى رأيه فى الطلب وأن المؤثر فيه مزاج القوم، فاذا ما أساغوا ألوان الترف أنسوا لها وصار لها سوق رائجة عندهم . أما اذا لم يسيغوها فلا قيمة لها . وهو بذلك يفسر القيمة تفسيرا شخصيا (subjective) .

(٢) كذلك أشرنا الى رأيه فى أن نفقة الانتاج[١] وأهمها العمل تؤثر فى القيمة، وقد استقصى فكرة نفقة الانتاج حتى أنه ذكر خصائص الريع دون ذكر اسمه الذى اصطلح عليه فيما بعد .

وقد لاحظ ابن خلدون كذلك راجعية المكوس وأثرها فى الأثمان . و يقول فى ذلك " إن المصر الكثير العمران يختص بالغلاء فى أسواقه وأسعار حاجته

(١) يقول "وقد تدخل أيضا فى قيمة الأقوات قيمة علاجها فى الفلح" ص ٣٤٥ من المقدمة .

ثم تزيدها المكوس غلاء لأن الحضارة إنما تكون عند انتهاء الدولة فى استفحالها وهو زمن وضع المكوس فى الدول لكثرة خرجها حينئذ ... ... والمكوس تعود على البياعات بالغلاء لأن التجار كلهم يحتسبون على سلعهم و بضائعهم جميع ما ينفقون حتى فى مؤونة أنفسهم فيكون المكس لذلك داخلا فى قيم المبيعات وأثمانها... ...[1] ".

ومن تلاق العرض والطلب تأخذ الأثمان فى الاستقرار وفيها ينعكس تقدير المجتمع لمنافع معينة حسب الظروف التى تمرض فيها . إلا أن هذه الأثمان تختلف باختلاف كبر أو صغر السوق . فسنتكلم إذن فيما يلى عن الأثمان فى الأسواق الكبيرة ثم عن الأثمان فى الأسواق الصغيرة .

الفرع الثالث — الأثمان فى الأسواق الكبيرة

تتميز السوق الكبيرة عن السوق الصغيرة بكثرة العرض والطلب لكثرة السكان واتساع المصر . ويرى ابن خلدون أن حالة الأثمان تختلف فى السوق الكبيرة بحسب ما إذا كانت السلع من الأشياء الضرورية أو من الأشياء الكمالية ، فأثمان النوع الأول رخيصة بينما تسرف أثمان النوع الآخر فى الغلاء[2] .

رخص أثمان الأشياء الضرورية فى السوق الكبيرة :

يقول ابن خلدون : إنه إذا استبحر المصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الأشياء الضرورية من القوت وما فى معناه . والسبب فى ذلك " أن الحبوب من ضرورات القوت فتتوفر الدواعى على اتخاذها . إذ كل أحد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله لشهره أو سنته فيعم اتخاذها أهل المصر أجمع أو الأكثر منهم فى ذلك المصر أو فيما قرب منه وكل متخذ لقوته تفضل عنه وعن أهل بيته فضلة كبيرة تسد خلة كثيرين من أهل ذلك المصر فتفضل الأقوات عن أهل المصر من غير شك فترخص أسعارها

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٣ فى أن الحضارة غاية العمران .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٤ فى أسعار المدن .

فى الغالب إلا ما يصيبها فى بعض السنين من الآفات السماوية ، ولولا اختزان الناس لها لما يتوقع من تلك الآفات لبذلت دون ثمن ولا عوض لكثرتها بكثرة العمران[١]".

ويقول الأستاذ محمد بك صالح إن التوفيق " لم يكن حليف ابن خلدون فى هذه الآراء لأن كثرة السكان يترتب عليها زيادة طلب القوت فيرتفع ثمنه ، كما أن عدول الناس عن اختزان أقواتهم سلفا لمدة معينة لا يمكن أن يترتب عليه بذلها بلا ثمن إذ لا يكون لمنتج الأقوات فى هذه الحالة أية مصلحة فى الاستمرار على الإنتاج . نعم قد يترتب على عدم الاختزان قلة الطلب وقت عرض الأقوات فى السوق فيترتب على ذلك هبوط الأسعار لكنها لا تهبط الى العدم[٢] " .

ولا يبدو جليا من تلك الملاحظة ما إذا كان النقد منصبا على الظاهرة أم على تعليلها . فهناك ظاهرة معينة يقرر ابن خلدون وجودها وهى اتجاه أثمان الأشياء الضرورية فى الأسواق الكبيرة الى الرخص . وهناك تعليله لتلك الظاهرة بكثرة الإنتاج كثرة تجعلها تبذل بلا ثمن ، فهل المقصود من الملاحظة نقد الظاهرة أم نقد التعليل ، ونحن إن اتفقنا فى نقد التعليل نختلف فى الحكم على الظاهرة إذا كانت مما شمله النقد . وسنفصل رأينا هذا بعد الكلام عن الظاهرة الثانية وهى غلاء الأشياء الكمالية فى الأسواق الكبيرة . لارتباط الكلام عنهما .

غلاء الأشياء الكمالية فى الأسواق الكبيرة :

يقول ابن خلدون : إنه إذا استبحر المصر وكثر ساكنه غلت أسعار الأشياء الكمالية من الأدم والفواكه وما إليها " لأنها لا تعم بها البلوى ولا يستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر أجمعين ولا الكثير منهم ثم أن المصر إذا كان مستبحرا موفور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعى على طلب تلك المرافق والاستكثار منها كل بحسب حاله ، فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصورا بالغا

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٤ فى أسعار المدن .

(٢) مجلة القانون والاقتصاد ص ٧٩٤ سنة ١٩٣٣

ويكثر المستامون لها وهى قليلة فى نفسها فيزدحم أهل الأغراض ويبذل أهل الرفه والترف أثمانها بإسراف فى الغلاء لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع فيها الغلاء[1]".

وقد علل ابن خلدون الغلاء كذلك "بكثرة المترفين وكثرة حاجاتهم الى امتهان غيرهم والى استعمال الصناع فى مهنهم فيبذلون فى ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة فى الاستئثار بها، فيعتز العمال والصناع وأهل الحرف وتغلو أعمالهم وتكثر نفقات أهل المصر فى ذلك[2]".

وقد انتقد الأستاذ محمد بك صالح أيضا ما كتبه ابن خلدون عن غلاء أشياء الترف وحاول انتحال العذر له بالظروف الموجودة فى زمنه وفى هذا يقول "وقد قرر ابن خلدون أن استبحار العمران يترتب عليه كثرة طلب أشياء الترف فيقع فيها الغلاء. وقد يصح ذلك إذا كان عرض هذه الأشياء غير مرن أى إذا اقتضى صنعها إنقضاء فترة طويلة وليست كل أشياء الترف على هذه الشاكلة. والمستفاد طبقا لآرائنا الاقتصادية الحاضرة أن ارتفاع ثمن سلعة بسبب كثرة الطلب وقلة العرض يحمل المنتجين على التسابق فى إنتاجها وهو ما يفضى الى رخصها. ولكن هذه النتيجة تشترط حرية العمل أى إمكان الانتقال بسهولة من صناعة الى أخرى دون أن يعوق هذا الانتقال عوائق طائفية أو خلقية[3]".

ويجمل ما ذكره الأستاذ محمد بك صالح أن غلاء مواد الترف يقابله زيادة الانتاج وبالتالى زيادة العرض ويعقب هذا انخفاض الأثمان. وقدم العذر لابن خلدون فى عدم إدراكه هذه المسائل بأنه كان من الصعب فى زمنه أن يتكيف الانتاج بسرعة لسد الطلب المتزايد لصعوبة انتقال عنصر العمل وهو أهم عناصر الانتاج فى ذلك الوقت[4].

ونحن نرى أن ابن خلدون كان صادق النظر فى ملاحظته للظاهرتين اللتين ذكرهما وكل ما يمكن أن ينتقد فيه هو أنه قد يكون بالغ فى وصف الظاهرة

(١ و ٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٥ فى أسعار المدن.
(٣ و ٤) مجلة القانون والاقتصاد ص ٧٩٥ سنة ١٩٣٣

الأولى . وقد أيد البحث العلمى وجود الظاهرتين المتقدمتين تطبيقا لنظرية القوة الشرائية للنقود أو المقدرة الشرائية للأفراد وهى مبنية على نظرية المنفعة الحدية .

ومقتضى هذه النظرية أن الأفراد يقارنون بين منفعة سلعة ما ومنفعة النقود. وفى الطبقة الشعبية تكون منفعة النقود الحدية كبيرة وبذلك تصبح السلع الضرورية رخيصة الثمن وان كانت كبيرة المنفعة إذ الثمن نتيجة قسمة منفعة السلعة الحدية على منفعة وحدة النقود الحدية. أما فى طبقة المترفين فان المنفعة الحدية للنقود ضئيلة . لذلك تصبح أدوات الترف التى تقبل عليها تلك الطبقة غالية الثمن، وبذلك يوجد تفاوت عظيم قائم على حقيقة اجتماعية ملموسة ومستقرة . ذلك التفاوت هو الذى لحظه ابن خلدون فى أسعار الضروريات وأسعار مواد الترف وقد كان فى ملاحظته تلك صادق النظر وموفقا كل التوفيق . وتتجلى هنا كما فى غيره من المواضع عبقرية ابن خلدون الاقتصادية .

الفرع الرابع — الأثمان فى الأسواق الصغيرة

يقرر ابن خلدون أن الأمصار غير المستبحرة فى العمران والقليلة السكان لا يحصل فيها التوسع الاقتصادى المشار إليه سابقا "فأقواتهم قليلة لقلة العمل فيها وما يتوقعون لصغر مصرهم من عدم القوت فيتمسكون بما يحصل منه فى أيديهم... فيعز وجوده لديهم ويغلو ثمنه على مستامه" ولا يكون الانتاج إلا بقدر ما يسد حاجة الانسان من القوت فلا يبقى لديه فضلة عن حاجته . أما أشياء الترف فلا تجد لها طلبا بسبب "ضعف الاحوال" (ضعف القوة الشرائية) فيرخص سعرها [(١)] .

ويقول الأستاذ محمد بك صالح "إن هذه الآراء تفترض انعدام تجزئة العمل وانعدام التداول واقتصار السكان على إنتاج الأشياء الضرورية وأنهم من أجل ذلك لا يتخلون عن أى جزء منها إلا ببذل أرفع الأثمان . ومتى كان حال المصر على هذا

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٥ فى أسعار المدن .

الشأن فلا محل للتفكير فى أدوات الترف ، وإن وجدت فلن يأبه بها سكان هذا المصر فترخص أثمانها[1]" .

ونرى أن تقارب القـوة الشرائية مع ضعفها عموما يؤدى الى هبوط أسـعار مواد الترف فى الأسواق الصغيرة .

ونكاد نلمس فى تعليل ابن خلدون لرخص أسـعار الأقوات وغلائها وارتباط ذلك بوجود فضـلة عن الحاجة شبها كبيرا بنظرية فائض المستهلك ، فمقتضى كلام ابن خلدون أن الانسان يحصل على القوت بسعر أرخص فى مجتمع مستبحر العمران نظرا لكثرة الانتاج ووفرة السلع . وكذلك نظرية فائض المستهلك تشير الى ما يفيده الانسان من العمران وازدياد النشاط الاقتصادى ، والمنفعة التى يحصـل عليها من الشراء بسعر منخفض ناتجة عن البيئة التى يعيش فيها . وكلما ارتفع مستوى العمران كلمـا زاد فائض المستهلك .

الفرع الخامس — أثر الأسعار فى الانتاج

بعد أن تكلم ابن خلدون عن أثر نفقة الانتاج فى الأسعار نراه يتكلم فى فصل مستقل عن أثر الأسعار فى أحوال المحترفين بالرخيص . من رأيه أن المنتجين ينظرون دائمـا الى الكسب فاذا قلت احتمالات الكسب قلت تبعا لذلك رغبتهم فى الانتاج وكسد سوقهم . فهو يقرر مثلا فى حالة التجارة أنه " إذا استديم الرخص فى سلعة أو عرض من مأكول أو ملبـوس أو متموّل على الجمـلة ولم يحصـل للتاجر حوالة الأسواق فسد الربح والنمـاء بطول تلك المدّة وكسدت سوق ذلك الصنف فقعد التجار عن السعى فيها وفسدت رؤوس أموالهم[2] " .

على أن الكساد وإن بدأ بشكل جزئى محدود فلا يلبث أن يمتد أثره وينتشر، من الفلاحة الى الصناعات الزراعيـة الى الصنائع الى مالية الدولة ، وهكذا نلمس

(١) مجلة القانون والاقتصاد ص ٧٩٦ سنة ١٩٣٣

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٧ فى أن رخص الأسعار مضر الخ .

فى أكثر من موضع من مقدمة ابن خلدون رأيه فى تساند الحياة الاقتصادية وتماسكها وكيف أنها تؤلف وحدة متماسكة الأطراف إذا مرض منها عضو تداعت له سائر الأعضاء .

ويصف ابن خلدون كيف يؤثر رخص أسعار سلع معينة فى السلع الأخرى فيقول " واعتبر ذلك أولا بالزرع فانه إذا استديم رخصه يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلح والزراعة لقلة الربح فيه وندرته أو فقده فيفقدون النماء فى أموالهم أو يجدونه على قلة ويعودون بالانفاق على رؤوس أموالهم وتفسد أحوالهم ويصيرون الى الفقر والخصاصة [(١)] " .

ويتبع ذلك " فساد حال المحترفين أيضا بالطحن والخبز وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرث الى صيرورته ما كولا ، وكذا يفسد حال الجند إذا كانت أرزاقهم من السلطان على أهل الفلح زرعا فانها تقل جبايتهم من ذلك ويعجزون عن إقامة الجندية [(٢)] ... ... " .

" وكذا إذا استديم الرخص فى السكر أو العسل فسد جميع ما يتعلق به وقعد المحترفون عن التجارة فيه وكذا الملبوسات إذا استديم فيها الرخص فإذًا الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص وكذا الغلاء المفرط [(٣)] " .

يستنتج ابن خلدون أن الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص وكذا الغلاء المفرط . " وإنما معاش الناس وكسبهم فى التوسط فى ذلك وسرعة حوالة الأسواق " .

أما نقده للغلاء المفرط فسببه كما بيناه فى غير هذا المكان أنه يمنع الاستيعاب الأوفق للسلع فيكسد التعامل فيها . كما أن الرخص المفرط مضر بالمنتجين .

على أن ابن خلدون استثنى من القاعدة التى قدمها الأقوات والمنتجات الزراعية فقال " وإنما يحمد الرخص فى الزرع من بين المبيعات لعموم الحاجة إليه واضطرار

(١و٢و٣) مقدمة ابن خلدون ــــ الفصل الخامس ص ٣٧٧ فى أن رخص الأسعار مضر الخ .

الناس الى الأقوات من بين الغنى والفقير والعالة من الخلق هم الأكثر فى العمران فيعم الرفق بذلك ويرجح جانب القوت على جانب التجارة فى هذا الصنف الخاص"[١].

وقول ابن خلدون إن جانب القوت يرجح جانب التجارة يؤكد ما يذهب إليه الاقتصاديون الحديثون من أن الاعتبارات الاقتصادية ليست هى الوحيدة التى تؤثر فى نظرة الانسان لمسائل الاقتصادية بل هناك موازنة بينها وبين الاعتبارات الاجتماعية والحربية والعمرانية المختلفة ...

الفرع السادس

حالة الأسعار فى نظامى الاحتكار وتحديد الأسعار

تكلمنا فيما تقدم عن الأسعار فى الاقتصاد الحر . وفى موضع آخر تكلمنا بافاضة عما يؤدى اليه السوق الحر من حسن التوزيع وإبلاغ المتعاملين أقصى المنفعة الممكنة[٢] . وسنتكلم هنا فى بضع سطور عن الأسعار فى ظل نوعين من القيود على حرية التعامل وهما الاحتكار ونظام تحديد الأسعار .

والمقصود بالاحتكار هو تحكم أشخاص معينين فى السوق شراء أو بيعا ولايشترط أن يكون حكوميا . ومن هذا القبيل ما تكلم عنه ابن خلدون بقوله "إن احتكار الزرع لتحين أوقات الغلاء مشئوم وإنه يعود على فائدته بالتلف والخسران[٣]" .

وتأثير مثل هذا الاحتكار كما هو واضح هو خفض ثمن الشراء أثناء المحصول لامتناع المشترى المتحكم فى السوق عن الشراء إلا بالثمن الذى يرضاه، ورفع ثمن البيع بعد اختزان المحصول ...

وهذه إحدى ظواهر تفوق الوسيط وهى ظاهرة تجد فى نظام المنافسة الحرة ما يؤدى الى تقلصها بعكس الحال فى نظام الاحتكار ، فان عدم وجود منافسين يؤدى الى إسراف الوسيط فى تحكمه إذا ما احتكر الصنف .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٢٧٧ فى أن رخص الأسعار مضر الخ .

(٢) الباب الخاص بالسياسة الاقتصادية .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ٣٧٦ فى الاحتكار .

بيد أن تعسف الوسيط المحتكر أو المنتج المحتكر له حد يقف عنده، وهو احتمال عودة المنافسين لمنافستهم أى المنافسة الاحتمالية إذا كان الاحتكار فعليا ، وقانون الاستبدال اذا كانت السلعة المحتكرة مما يصح الاستعاضة عنها بغيرها .

يقول ابن خلدون "ثم أن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غصبا أو بأيسر ثمن ... أو لا يجد من يناقشه فى شرائه فيبخس ثمنه على بائعه أو يكلف أهل تلك الأصناف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع ولا يرضون فى أثمانها إلا القيم . وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله"(١) .

وتحديد الأسعار الذى يشير إليه ابن خلدون هو نوع من المصادرة والفساد المالى بينما يتخذ الآن أداة لتحقيق أغراض اجتماعية وعمرانية فى أوقات غير عادية وقد لجأت اليه كثير من الدول أثناء الحرب واقترن تحديد الأسعار بنظام البطاقات . والغرض منه التوفيق بين الانتاج والاستهلاك وضمان حصول جميع الطبقات على السلع بحسب حاجتها اليها لا بحسب الأسبقية التى تستمدها من تفوق قوة الشراء عندها(٢) .

الفرع السابع — مستوى الأجور

عند الكلام عن أسعار السلع بينا رأيه فى العوامل المؤثرة فيها، من منفعة ونفقة إنتاج ، وقلنا إن الشكل الذى يظهر فيه تأثير تلك العوامل هو قانون العرض والطلب . والعرض والطلب كما يتناول أسعار السلع يتناول مستوى الأجور مع اختلاف فى التفصيل .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٦٧ فى أن التجارة من السلطان ... الخ .

(٢) تعرض ابن قيم الجوزية للتسعير فقال "وأما التسعير فمنه ما هو ظلم محرم ومنه ما هو عدل جائز فاذا تضمن ظلم الناس باكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منعهم مما أباح الله لهم فهو حرام . وإذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل ... فهو جائز بل واجب" .

« إن مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير سعر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط » .

كتاب الطرق الحكمية لابن قيم الجوزية .

يقول ابن خلدون " إن الكسب قيمة الأعمال وهى متفاوتة بحسب الحاجة إليها ، فاذا كانت الأعمال ضرورية فى العمران عامة البلوى به كانت قيمتها أعظم وكانت الحاجة إليها أشدّ[1] " .

وتطبيقا لذلك يقدّم مثل القائمين بأمور التدريس والإمامة والخطابة فيقرّر أن ثروة هؤلاء لا تعظم لأن الحاجة إليهم ليست عامة وإنما هى محصورة فى طبقة الخواص "فيقع الاستغناء عن هؤلاء فى الأكثر ... ... ويقسم لهم السلطان حظا من الرزق ... ... بحسب عموم الحاجة وضرورة أهل العمران ... ... فلا يصح فى قسمتهم إلا القليل ... ... وهم أيضا لشرف بضائعهم أعزة على الخلق وعند نفوسهم فلا يخضعون لأهل الجاه حتى ينالوا منه حظا يستدرّون به الرزق ولا تفرغ أوقاتهم لذلك لما هم فيه من الشغل بهذه البضائع الشريفة المشتملة على أعمال الفكر والبدن بل ولا يسعهم ابتذال أنفسهم لأهل الدنيا لشرف بضائعهم فهم بمعزل عن ذلك . فلذلك لا تعظم ثروتهم فى الغالب[2] .. ... " .

ومما يدل على طريقة ابن خلدون العلمية سعيه لدعم حججه العقلية بالمشاهدات العملية . فمثلا نراه يورد أدلة مادية على صحة ما قدّم فيقول "ولقد باحثت بعض الفضلاء فنكر ذلك علىّ فوقع بيدى أوراق مخرقة من حسابات الدواوين بدار المأمون تشتمل على كثير من الدخل والخرج وكان فيما طالعت فيه أرزاق القضاة والأئمة والمؤذنين فوقفته عليه وعلم منه صحة ما قلته ورجع إليه[3] " .

والظاهرة التى قدمها مشاهدة عموما فان الأعمال العقلية الشريفة التى لا يشعر المجتمع بنفعها المباشر له لا يكتسب صاحبها الجزاء المناسب لما يقدّمه من خدمة . فمن ذلك طوائف الفلاسفة والمفكرين والصحافيين والأدباء والمدرّسين ، ومن جهة أخرى فان شرف موضوع المهنة مثل التدريس فى الجامعة يجذب إليه كثيرين فيصبح العرض أكثر من الطلب فيقل مستوى مرتبات الأساتذة مثلا .

(١ و ٢ و ٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٢ فى أن القائمين بأمور الدين من القضاء والفتيا والتدريس ... ... لا تعظم ثروتهم فى الغالب .

إلا أن لمستوى الأجور حدًا أدنى هو حد القوت . ولابد فى الأجر أن يحقق مستوى يكفل لصاحبه أن يقتات منه ويتمتع بمستواه العادى من الحياة . هذا على رأى ، والرأى الآخر أنه لا يمكن أن يقل مستوى الأجر عن حد القوت . ويظهر أن ابن خلدون أخذ بفكرة الحد الأدنى للقوت إذ يقول " إن أكثر التجار وأهل الفلاحة فى الغالب وأهل الصنائع كذلك إذا فقدوا الجاه واقتصروا على فوائد صنائعهم فانهم يصيرون الى الفقر والخصاصة فى الأكثر ولا تسرع إليهم ثروة وإنما يرمقون العيش ترميقا ويدافعون ضرورة الفقر مدافعة[1] " .

ولقد كانت مرونة الأجور من أسباب تجنب البطالة فى الزمن الماضى إذ كانت تقبل الضغط الى أن تصل لحد القوت . أما الأجور فى الزمن الحاضر فقد اتجهت الى أن تفقد مرونتها بتأثير الإعانات وتمسك العمال بالمستوى الذى بلغوه من الرفه والمعيشة الحسنة . وهذا فى رأى بعض الاقتصاديين سبب البطالة وكثير من الارتباكات الاقتصادية الحالية .

الفرع الثامن

أهمية آراء ابن خلدون فى القيمة والأسعار

إن تفسير القيمة من أدق الأمور فى الإقتصاد . وهناك دائما مجهودات متجددة فى هذا السبيل . ولقد ظن ميل (S. Mill) أنه جاء بالقول الفصل فى نظرية القيمة والأسعار . ولكن لم تلبث آراؤه أن أصبحت مجرد مجهود تاريخى لتفسير نظرية القيمة . أما ابن خلدون فعلى الرغم من مرور عدة قرون على كتابته فانها لا تزال تحتفظ فى هذا الباب بطرافتها وجدتها ... ... ومن العجيب أن نرى بوتول[2] ينكر على ابن خلدون أنه أتى بأفكار اقتصادية مجردة ويزعم أنه لم يتكلم عن فكرة القيمة . على أن الأستاذ مونييه يعترف بإلمام ابن خلدون بقانون العرض والطلب

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧١ فى أن السعادة والكسب إنما يحصل غالبا لأهل الخضوع .

(٢) بوتول ص ٣١

ونفقة الانتاج[1] . ومع ذلك فلم يدرك بوتول أو مونييه مدى اتزان آراء ابن خلدون فى موضوع القيمة . ولعل ما بيناه فيما تقدم يؤيد قولنا أن ابن خلدون جدير بأن يوضع فى صف أحسن الكتاب الاقتصاديين ، من حيث حسن إدراكه لجوهر الأشياء فى أدق المسائل الاقتصادية . ومن بينها نظرية القيمة .

الفصل الثالث — نظرية النقود

المبحث الأول — النقود عموما

تكلم ابن خلدون عن السكة باعتبارها من شارات الملك والسلطان الخاصة فوصفها بأنها ضرورية إذ بها تميز الخالص من المغشوش فى النقود وعند المعاملات ويعرفها بأنها عملية " الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدينار أو الدرهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة بعد أن يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس فى خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى[2] " .

ويقول ابن خلدون " إن لفظ السكة كان اسما للطابع وهى الحديدة المتخذة لذلك ثم نقل الى أثرها وهى النقوش الماثلة على الدنانير والدراهم ، ثم نقل الى القيام على ذلك والنظر فى استيفاء حاجاته وشروطه وهى الوظيفة فصار علما عليها[3] " .

ويقول ابن خلدون إن العرب فى فجر الإسلام لم يكونوا يعرفون السكة بل كانوا " يتعاملون بالذهب والفضة وزنا فكانت دنانير الفرس ودراهمهم بين أيديهم يردونها فى معاملتهم الى الوزن ويتصارفون بها بينهم " . واستمر الحال على ذلك " الى أن تفاحش الغش فى الدنانير لغفلة الدولة عن ذلك فأمر عبد الملك بضربها[4] " .

(١) مونييه مقالته عن ابن خلدون سنة ١٩١٣ مجلة تاريخ النظريات الاقتصادية والاجتماعية .

(٢ و ٣ و ٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث السكة ص ٢٤٧ .

وثمة عامل يفسد السكة وهو أن بعض المنتحلين للكيمياء إذ يحاولون عبثا تحويل المعادن الرخيصة الى ذهب وفضة يقتصرون فى ذلك على التدليس كتمويه الفضة بالذهب أو النحاس بالفضة ”وهؤلاء أخس الناس حرفة وأسوأهم عاقبة لتلبيسهم بسرقة أموال الناس ... وهذا الصنف لا كلام معهم ولا حاسم لعلتهم إلا اشتداد الحكام عليهم وتناولهم من حيث كانوا لأن فيه إفسادا للسكة التى تعم بها البلوى وهى متمول الناس كافة . والسلطان مكلف باصلاحها والاحتياط عليها والاشتداد على مفسديها (١) “ .

ويتضمن كلام ابن خلدون أن هناك نظامين كانا متبعين فى النقود وهما نظام التعامل بالعدد فى الوحدات النقدية ونظام السبائك المعدنية بعد وزنها . ويقول فى هذا ”و بعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير بوزن معين صحيح يصطلح عليه ... ... يكون التعامل بها عددا و إن لم تقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزنا (٢) ... ... “ .

ويفهم من كلامه هذا أن التطور التاريخى للنقود المعدنية كان قد بلغ منتهاه فى زمنه . ففى الدور الأول من ذلك التطور كانت النقود التى تستخدم عبارة عن السلع الشائعة الاستعمال مثل السكر والأرز والملح ، وفى الدور الثانى استعملت المعادن فى شكل سبائك توزن فى كل عملية مبادلة ، وفى الدور الثالث استعملت النقود من الذهب والفضة وانفردت الدولة بسكها .

المبحث الثانى — وحدة النقود

عند تحديد المشرع لوحدة النقود يستنير ببعض الاعتبارات التى قد لا تخلو من تحكم كقيمة أقل أو متوسط أو أكثر مايستهلكه الفرد فى زمن محدد . والدولة هى المختصة بتحديد وحدة النقد، على أننا نميل الى الاعتقاد بأن عمل الدولة إنما يأتى مقررا ومؤيدا للحقيقة التى أوجدها العرف المبنى على حالة المعاملات .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل السادس ص ٥٢٤ فى انكار ثمرة الكيمياء .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٤٧ السكة .

وقد تناول ابن خلدون بحث وحدة النقود بالتفصيل واستقصى أصلها وأسباب تحديدها . فتكلم عن الدينار والدرهم وأنواعهما ... ... قال " وقدر وزنها الى النقود على ما كانت استقرت أيام عمر ... ... وكان السبب فى ذلك أن أوزان الدرهم أيام الفرس كانت مختلفة وكان منها على وزن المثقال عشرون قيراطا ، ومنها اثنا عشر ، ومنها عشرة . فلما احتيج الى تقديره فى الزكاة أخذ الوسط وذلك اثنا عشر قيراطا وقيل كان منها البغلى بثمانية دوانق والطبرى أربعة دوانق ، والمغربى ثمانية دوانق ، واليمنى ستة دوانق . فأمر عمر أن ينظر الأغاب فى التعامل فكان البغلى والطبرى وهما اثنا عشر دانقا[(١)] ... ... " .

ويستفاد من كلام ابن خلدون أنه يرى أن السلطان يسترشد فى تحديد وحدة النقود بالعرف وحالة المعاملات فهو لا ينشئ جديدا وإنما يؤكد عرفا جاريا مقررا .

المبحث الثالث — وظيفة النقود

(١) النقود أداة مبادلة وأداة ادخار .

قدمنا أن النقود الذهبية والفضية أداة مبادلة يراها ابن خلدون " قيمة لكل متموّل " . (measure of value) بيد أنه يراها أيضا أداة ادّخار (store of value) فهو يقول إن الانسان يدخر كسبه حين يتزايد رفهه وتتسع الأحوال ويجيء الترف والغنى فى صورة نقود ذهبية أو فضية ولا يشترط أن تكون نقودا مسكوكة ، بل قد يكون الادخار أيضا فى شكل سبائك ذهبية أو فضية وسبب ذلك " أن الذهب والفضة هما الذخيرة والقنية لأهل العالم فى الغالب وان اقتنى سواهما فى بعض الأحيان فانما هو لقصد تحصيلهما بما يقع فى غيرهما من حوالة الأسواق التى هما عنها بمعزل[(٢)] ... ... " .

ويقول الأستاذ محمد بك صالح " أن ابن خلدون يفترض ثبات قيمة الذهب والفضة وهو فرض صحيح حتى أواخر القرن الخامس عشر حيث كانت كمية المعادن

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث السكة ص ٢٤٧ و ٢٤٨

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس فى حقيقة الرزق والكسب ٣٦٢ .

النفيسة محدودة وقليلة وكانت أثمان السلع فى ذلك العهد خمس أو ربع ما وصلت اليه فى القرن التاسع عشر، فظلت قيمة المعادن النفيسة بمعزل عن التقلب حتى اكتشفت مناجم جديدة فى أمريكا وغيرها من الأقطار[١]".

وبسبب ما للنقود من عظيم الشأن يتعين على السلطان أن يعنى باصلاحها والاحتياط عليها والاشتداد على مفسديها لأنها "قيمة لكل متمول" أو مستودع القيمة وإلا لم يحصل أحد من اقتنائها على شىء وهى مستودع القيمة خاصة لثباتها، فلنبحث ظاهرة الثبات النقدى.

(٢) ظاهرة الثبات النقدى.

فى البحث المتقدّم أشرنا الى أن الذهب والفضة تتخذ لثباتها أداة للادخار. كما أنها لثباتها تفضل كأداة للمبادلة، ففكرة الثبات النقدى فى نظام الذهب والفضة تتردّد فى أكثر من موضع فى كتاب ابن خلدون. وهو يرجع ذلك الى أن الذهب والفضة بمعزل عن حوالة الأسواق. ولسنا نبالغ إذا قلنا أن من حسنات بعض العصور الماضية ثبات نقدها. حقيقة أن التقدّم فى حماية حقوق الفرد وحريته جلب معه رخاء وبحبوحة وضمانا للناس فى معاشهم ولكن جزءا كبيرا من هذا التقدّم دكه التبلبل النقدى دكا وأودى به.

ويمتاز الذهب والفضة بأن إنتاجهما غير مضمون أى أن نتيجة استغلال منجم ما يخضع لعوامل مختلفة قد تأتى معاكسة فالطابع الاحتمالى للانتاج وضآلة الجزء المنتج الى الموجود فى السوق جعلا عرض الذهب والفضة عرضا ثابتا منتظما.

وبوجود الأئتمان ظهر العنصر غير الثابت فى النظام النقدى. لقد نفخ الأئتمان فى النظام المالى فنما ولكنه أصبح أقل مناعة وأكثر تعرّضا للتحكم والتعسف. وقد تكفل نظام الذهب بالحدّ من أسراف عيوب الأئتمان باشتراط الغطاء الذهبى الكافى وبالطريقة الآلية فى توزيع الذهب بين مختلف الدول بحسب حالة المعاملات

(١) الأستاذ محمد صالح بك مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٣ ص ٨٠١

وحاجتها بحيث يصل النقد دائما الى حالة توازن . بيد أن نظام قاعدة الذهب يفترض حرية التجارة وعدم وجود الحواجز وحرية السكة . وقد كان فقدان هذه الشروط سببا أساسيا فى عدم الثبات النقدى ولكن عبئا ثقيلا يقع على عاتق نظام الائتمان . فكثيرا ما حصل الاسراف فى استعماله ، فأدى ذلك إلى التضخم وكثيرا ما انتشر الارتباك النقدى من دولة إلى أخرى للترابط الدولى الاقتصادى . ولذلك تساءل كثيرون ما فائدة الارتباط بنظم تحمل فيها الدولة نتائج اخطاء دولة أخرى . من غير داع لذلك سوى الترابط المؤسس عليه هذا النظام .

وقد أدى اختلال النظام القائم على التوازن المالى العالمى إلى إبدال الميزان التجارى المزدوج به . وأخذت بعض الدول تعود إلى نظام المقايضة ولا زالت مسألة الثبات النقدى تشغل بال العالم . فهى احدى مسائله الأساسية .

ومما يتخذ دليلا على الاختلال المالى هجرة رؤوس الأموال . وقد تكلم ابن خلدون فى فصل آخر عن تلك الظاهرة وفسرها بأنها تحدث اجتنابا للارهاق المالى لا سعيا وراء كسب وذلك لصعوبة انتقال الأموال فى زمنه . أما الآن فإن تلك الظاهرة تتخذ مقياسا لحالة استقرار النقد والرخاء الاقتصادى .

على أنه إذا كان عدم الثبات النقدى آفة من آفات الوقت الحاضر فإن مجتمع ابن خلدون قد عرف آفة أخرى تنتج آثارا مشابهة لها وتلك هى ظاهرة عدم ثبات تكاليف المعيشة نتيجة لشيوع الترف وتأصل الحاجات الجديدة فى المجتمع والإسراف فى الغلاء والضرائب ونتيجة للتقلبات السياسية والثورات وما لازمها من زعزعة اقتصادية .

المبحث الرابع — كمية النقود والعمران

(١) تداول الذهب والفضة وعلاقته بحالة العمران .

لا يشترط فى دولة ما أن تكون منتجة للذهب حتى يكثر لديها ، فإنه لما كان الذهب يمثل قيمة المنتجات فالدولة المنتجة المصدرة تستطيع أن تحصل من الذهب القدر الوفير .

يقول ابن خلدون فى هذا الصدد " أن الأموال من الذهب والفضة والجواهر والأمتعة إنما هى معادن ومكاسب كالحديد والنحاس والرصاص، وسائر العقارات والمعادن، والعمران يظهرها بالأعمال الانسانية و يزيد فيها أو ينقصها . وما يوجد منها بأيدى الناس فهو متناقل متوارث ، و ربما انتقل من قطر إلى قطر ومن دولة إلى أخرى بحسب أغراضه والعمران الذى يستدعى له، فالنقود يوفرها أو ينقصها العمران[١] " .

و يضرب مثلا لذلك " اقطار المشرق مثل مصر والشام وعراق العجم والهند والصين وناحية الشمال وأقطار ما وراء البحر الرومى لما كثر عمرانها كيف كثر المال فيها وعظمت دولها وتعددت مدنها وحواضرها ، وعظمت متاجرها وأحوالها ... فانه يبلغنا عنها فى باب الغنى والرفه غرائب تسير الركبان بحديثها ، و ربما تتلق بالانكار ويحسب من يسمعها من العامة أن ذلك لزيادة فى أموالهم أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم . أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم وليس كذلك فمعدن الذهب إنما هو من بلاد السودان وجميع ما فى أرضهم من البضاعة فإنما يجلبونه الى غير بلادهم للتجارة فلوكان المال عتيدا موفورا لديهم لما جلبوا بضائعهم الى سواهم يبتغون بها الأموال ولاستغنوا عن أموال الناس بالجملة ... ...[٢] " .

ويدل هذا على مبلغ تفوّقه على التجاريين فى فهم وظيفة النقود وعلاقتها بالعمران . كذلك يبدو تفوق آرائه على آدم سميث الذى كان يرى أن التجارة الخارجية إنما هى تصريف للفائض عن الاستهلاك المحلى فبين ابن خلدون أنها تحصل لتبادل المنفعة والحصول على الذهب والفضة تمهيدا للحصول بهما على السلع الأخرى .

---

(١) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٨ فى ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز .

(٢) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٧ فى أن الأقطار فى اختلاف أحوالها بالرفه والفقر مثل الأمصار .

(٢) سرعة تداول النقود .

يقول ابن خلدون : إن النقود يوفرها أو ينقصها العمران . فالعمران يجلب النقود إلى البلاد الغنية . وكذلك يؤدى الرخاء إلى سرعة تداول النقود وكثرة التعامل[١] فينتج عن ذلك ارتفاع رقم النقود المتداولة .

ويقول أن العمران يظهر النقود بالأعمال الانسانية ويزيد فيها أو ينقصها[٢] . ومعنى ذلك أن سرعة التداول وكثرة التعامل تؤدى إلى زيادة المتداول من النقود فتوجد بكثرة . وإذا حل الكساد قلت النقود تبعا له نظرا للابطاء فى تداول النقود . وهكذا فان سرعة تداول النقود من أسباب كثرتها أو ندرتها فى السوق .

المبحث الخامس

مقارنة ابن خلدون بالكتاب المقاربين له من حيث الزمن

(١) مقارنة مع كتاب القرون الوسطى .

يظهر أن موجة تزييف النقود كانت تكتسح العالم المعروف فى ذلك العهد ولا غرو فقد شهدت الكيمياء القديمة عصرها الذهبى إذ ذاك . وكان جل هم الكيميائيين محاولة تحويل المادة الرخيصة إلى ذهب . فكثر الدجالون والمشعوذون وخاصة فى أوروبا التى كانت ترزح تحت عبء جهل شامل . وساد الاضطراب الحالة النقدية فظهرت مؤلفات تبحث فى علاج تلك الحالة . ومن هؤلاء المؤلفين كوبرنيك[٣] فقد ألف كتابا فى التزييف وتعدد النقود . واقترح فيه على ملك بولونيا سجسموند توحيد النقود وسكها من المعدن الخالص . وكذلك قال بيل[٤] (١٤٨٨) بمثل هذه الآراء فى فرنسا .

---

(١) يقول ابن خلدون مثلا أن تجدد المصر يؤدى الى كثرة التعامل واستفحال العمران وتأثل الثروات الكبيرة . وقد شرحنا ذلك فى المبحث الخاص بالكسب والرزق .

(٢) مقدمة ابن خلدون الفصل الخامس ص ٣٦٨

(٣) Copernic (1472 - 1543) Traité sur l'altération et la diversité des monnaies.

(٤) Biel (1488). Rambaud : Histoire des doctrines économiques, p. 83.

وكتابة هؤلاء لا تتسم بالعمق الفكرى مثل كتابة ابن خلدون و إنما هى محاولات لايجاد حلول عملية لعلاج حالة طارئة ، وقد ظهرت تلك الآراء بعد قرن من كتابة ابن خلدون . وقد عالج المقريزى تلك الموضوعات . وأنه ليكون بحثا ممتعا معرفة هل تأثر كوبرنيك مثلا بكتابة المقريزى ومقارنة آرائهما ومعرفة مدى التماثل الموجود بينها على وجه الدقـة . فقد قال كل منهما بتوحيد النقود ويتفق هؤلاء جميعا مع ابن خلدون فى القول بضرورة سك النقود من المعدن الخالص (الذهب والفضة) . ولمـا كان المقريزى تتلمذ على ابن خلدون فانه يهمنا استعراض آرائه فى هذا الموضوع.

(٢) آراء المقريزى فى النقود .

ردّد المقريزى وجهة نظر ابن خلدون فى " أن النقود التى تكون أثمانا للمبيعات وقيا للأعمال إنما هى الذهب والفضة فقط لا يعلم فى خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم ولا طائفة من طوائف البشر انهم اتخذوا ابدا فى قديم الزمان ولا حديثه نقدا غيرهما[١] " .

وأسهب المقريزى فى بيـان أثر رواج الفلوس وهى النقود التى كانت تضرب من النحاس . وكيف أنها بعد ما كان المقصود منها شراء المحقرات أى الأشياء التى تباع بكسور من وحدات النقـد المضروبة من الذهب أو الفضة أصبحت لكثرة ما ضرب منها النقد الغالب فى الأسواق . ذلك أن الذهب والفضة وهما من النقود الجيدة قد طردتها الفلوس وهى من النقود الرديئة ... وقد أدى التمادى فى ضرب الفلوس إلى كثرة النقود وتدهور قيمتها و بالتالى إلى ارتفاع الأسعار والغلاء الفاحش[٢].

وقد بيّن المقريزى أن الاسراف فى إصدار النقود يؤدى إلى ضعف قوتهـا الشرائية وضرب لذلك مثـل شخص كان إيراده عشرين ألف درهم فيا سلف من أرض زراعية صار الآن خراجها مائة ألف درهم ، فالعشرون ألف درهم فيا سلف كان مالكها ينفق منهـا فيا أحب واختار و يدخر منها بعـد ذلك ما شاء الله لأنها

(١ و ٢) المقريزى — إغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٤٧

كانت دراهم وهى قيمة ألف مثقال من الذهب أو قريب منها . والآن إنما يأتيه بدل تلك مائة ألف درهم فلوس هى قيمة ستمائة وستين مثقالا من الذهب فسعر الذهب قد زاد و بالتالى سعر المبيعات . ولذلك فإن القوة الشرائية لمائة ألف درهم لا تساوى قوة شراء العشرين ألف درهم قبل تدهور قيمة النقود[١] ... ...

وقد فهم المقريزى تماما أثر شيوع النقد المنحط فى نقص الاستهلاك كذلك أدرك أن التجار تزيد مكاسبهم من حيث الكم بفعل التدهور النقدى . فنراه يقول " إن التاجر إذا استفاد مثلا ثلاثة آلاف درهم فى بضاعته فإنما يتعوض عنها فلوسا أو عشرين مثقالا من الذهب و يحتاج إلى صرفها فيما لا غنى له عنه من مؤونته ومؤونة عياله وكسوته وكسوة عياله ، فهو لو تأمل لاتضح له أنه لما كان أولا يستفيد فى مثل هذه البضاعة ألف درهم مثلا أنها تغنى عنه فى كلفته أكثر مما تغنى عنه هذه الثلاثة آلاف درهم من الفلوس بكثير . فالبائس لغباوته يزعم أنه استفاد وفى الحقيقة أنه خسر ولسوف عما قليل ينكشف له الغطاء . و يرى ماله قد أكلته النفقات وأتلفه اختلاف النقود فيعلم فساد ما كان يظن وكذب ما كان يزعم[٢] ... ... " .

(١ و ٢) المقريزى — إغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٧٤

الباب الثانى

النظريات الاقتصادية الاجتماعية

الفصل الأول — العوامل المعنوية فى النظام الاقتصادى

مقــدمــة :

بحث ابن خلدون فى فصول متفرّقة تأثير العومل المعنوية فى الإنتاج وفى رخاء الفرد والدولة . ونرى أن نقــدّم ما تفرق من بحثه فى فصل واحد لارتباط الفكرة الأساسية الموجودة فى البحوث المتفرّقة، تلك الفكرة تلخص فى تأثير العوامل المعنوية فى الاقتصاد ، وقد أشار كل من مولر وليست الى تأثير القيم المعنوية فى الاقتصاد فقد وضع مولر فكرة رأس المـال المعنوى وهو مجموع ما ينتقل الى الجيل الحـاضر من الأجيال السابقة من حيث النظم القانونية والدستور والذكريات الخالدة الخ ... فبجانب رأس المـال المـادى يوجد رأس مال معنوى . وقد وضح ليست فى أسلوبه القوى ما أشار إليــه مولر إشارة غامضــة ، فقــال : " إن حالة الدول الحاضرة إنمـا هى نتيجة تراكم الاكتشافات والاختراعات والتحسينات التى قامت بهـا جميع الأجيال التى سبقتنا . وكل هذه الأشـياء تكون رأس المـال الطبيعى للجيـل الإنسانى الحالى[١] " .

كذلك يقول ليست بتأثير العوامل المعنوية فى الإنتاج تأثيرا كبيرا . ومن تلك العوامل " الحـرّية والذكاء والحضارة والنظام البرلمـانى " . ويضرب لذلك مثل الملاحة وعلاقتهـا بالحرّية ومثـل الصناعة وعلاقتها بالعـدالة فى كل من هولنـدا وانجـلترا[٢] .

(١ و ٢) List - System of National Economy.

ولقـد لمح ابن خلدون العـلاقة بين العوامل غير المادية والإنتاج ولم يحاول أن يكوّن من ذلك نظـرية ولكنه ذكر عدّة تطبيقات . ولنتكلم عن تطبيقين أو عاملين من تلك العوامل المعنوية المؤثرة فى الإنتاج والثروة وهما العدل والحرّية الشخصية ثم الجاه .

ويتصل هذان المبحثان بالاقتصاد الاجتماعى . فالجاه ظاهرة اجتماعية ، والمال ظـاهرة اقتصادية . والبحث عن علاقة الجاه بالثروة يدخل فى نطـاق الاقتصاد الاجتماعى . وكذلك الحال بالنسبة لعلاقة العدالة بالعمران ... ...

المبحث الأوّل

العـدل والحـرّية والدافع الشخصى والعمران

تعـريف الظـلم :

يعرف ابن خلدون الظلم بقوله " ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المـال أو الملك من يد مالكه من غير عـوض ولا سبب كما هو المشهور ، بل الظلم أعمّ من ذلك ، وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه فى عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه . فجباة الأموال بغير حقها ظلمة ، والمعتدون عليها ظلمة ، والمنتهبون لها ظلمـة ، والمـانعون لحقوق النـاس ظلمة ، وغصاب الأملاك على العموم ظلمة [1] " .

أهمية العدل والحرّية والدافع الشخصى للعمران :

يحمـل ابن خلدون على الظـلم مبينا أثره فى انقباض آمال المنتجين وتكاسلهم ورغبتهم عن الانتاج لمصادرة ثماره من قبل الحكام وما يتبع ذلك من اختلال حال الدولة وخراب العمران والفكرة الأساسية فى ذلك كله أن الانسان إذ يسعى الى خير نفسه يساهم بذلك فى الخير العام شعر بذلك أو لم يشعر . ويزيد من مضاء عزيمته

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧٣ (فى أن الظلم مؤذن بخراب العمران) .

فى الانتاج أمله فى أنه كلما زاد إنتاجه نوعا أو كمية[(١)] عاد ذلك عليه بالنفع العميم . فكلما قويت الآمال فى الحصول على نتيجة الأعمال قويت الرغبة فى بذل أقصى الجهود فى سبيل تلك الأعمال . وتلك الآمال هى التى تكيف توزيع الانتاج على فروعه المختلفة . فالانسان يسعى الى إنتاج الأشياء التى يأمل أن ينال منها أكبر نفع . والعامل النفسانى كبير الأثر فى نطاق العمران . وإذا كانت الحاجة تحرك الانسان لسد ضرورياته فان الأمل هو الذى يدفع الانسان إلى تحسين حالته والبحث عن آفاق جديدة من الرفه والمعيشة الحسنة . وما تطور العمران إلا تاريخ الانسان يحدوه الأمل فى تحسين حالته ويجعله يشعر بحاجات جديدة يرجو إشباعها . لذلك كان وجود هذا الأمل أو عدم وجوده معادلا لرغبة الانسان فى مواصلة تقدمه أو رغبته عنه . ولما كانت الحياة تتطلب حركة دائمة فان وقوف الانسان عن مواصلة تقدمه وتكاسله معناه أنه آخذ فى الرجوع القهقرى .

ولما كان الدافع الشخصى يذكو بشعور الانسان بنيله نتائج أعماله وأنه يحصد بقدر ما يبذر . فإن النظم القائمة على الملكية الفردية والحرية الاقتصادية يفترض فيها أنها تجلب فى أثرها الرخاء الاقتصادى العميم .

على أن تقرير نظام الحرية الاقتصادية والملكية الفردية من الوجهة النظرية شىء والتطبيق العملى له شىء آخر . فقد يقر السلطان ملكية الفلاح لبقرتين ولكنه يستولى على ما تدرانه من اللبن . فملكية الفلاح فى هذه الحالة ملكية نظرية فقط ... ... وكذلك الحال فى النظم التى ترهق المكلفين بأنواع التسخير والمصادرات والضغط المالى ... ... فلكى يبلغ الانتاج أقصاه يرى ابن خلدون وجوب إحاطته بالعدل والرفق المالى والحرية الاقتصادية ... ... ففى هذه الشروط الضمان الفعلى للملكية الفردية ... ... وهى أساس انبساط الآمال وهو ما يعلق عليه ابن خلدون الأهمية الكبرى فى الرخاء وازدياد العمران .

---

(١) إلا فى حالة تجاوز الحد الأوفق للانتاج (Optimum of production) .

ويقول فى صـدده " إعلم أن العدوان على النـاس فى أموالهم ذاهب بآمالهم فى تحصيلها واكتسابها لمـا يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم. وإذا ذهبت آمالهم فى اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعى فى ذلك وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعى فى الاكتساب، فاذا كان الاعتداء كثيرا عاما فى جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابهـا ، وإن كان الاعتداء يسيرا كان الانقباض عن الكسب على نسبته . والعمران ووفوره ونفاق أسواقه إنمـا هو بالأعمال وسعى النـاس فى المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين ، فاذا قعـد الناس عن المعـاش وانقبضت أيديهـم عن المكاسب كسدت أسـواق العمران وانتقضت الأحوال واختـل حال المصر . كذلك حال الدولة لمـا أنها صورة للعمران تفسـد بفساد مادتها ضرورة (١) ... ... " .

ويتخلل حديث ابن خلدون عن ارتبـاط العمران والانتاج بالعدل والحـرية والدافع الشخصى والرفق المـالى حكمة فارسية هى عبارة عن حديث نقله المسعودى يجرى بين ملك وأحد المقربين إليه . ومدار الحديث إنكار ما كان عليه هذا الملك من الظلم والغفلة عن عائدته على الدولة . وفيه ينصح الأمين الملك فيقول :

" أيها الملك ! إن الملك لا يتم عزه إلا بالشريعة والقيام لله بطاعته والتصرف تحت أمره ونهيـه ولا قوام للشريعة إلا بالملك ولا عز للملك إلا بالرجال ولا قوام للرجال إلا بالمـال ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل ... ... والعدل هو الميزان المنصوب بين الخليقة نصبه الرب وجعل له قيما وهو الملك وأنت أيها الملك عمدت إلى الضياع فانتزعتها من أربابها وعمارها وهم أرباب الخراج ومن تؤخذ منهم الأموال وأقطعتها الحاشية والخدم وأهل البطالة فتركوا العمارة والنظر فى العواقب. وما يصلح الضياع وسومحوا فى الخراج ... ... فلما سمـع الملك ذلك رد الضياع على أربابهـا فأخذوا

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧٢ فى أن الظلم مؤذن بخراب العمران .

فى العمارة وقوى من ضعف منهـم فعمرت الأرض وأخصبت البلاد وكثرت الأموال عند جباة الخراج[١] ... ... " .

وفى هذه الحكاية إشارة إلى أثر الظلم فى العمران ، وكثيرا ما نلمح ابن خلدون يأتى بالأدلة المنطقية ثم يؤيدها بالأدلة التاريخية أو بطرف من حكمة شيقة أو نبذة من أمثال سائرة ... ... فلنقتنع إذًا بالأدلة التاريخية أو بالحكم المعروفة ولكن حذار من الاطلاق ، فان ابن خلدون لا يسرف فى الاطلاق ... ... فكثيرا ما يستدرك فيقول مثلا " أو الأكثر منهم " لكى لا يجعل لما يقوله صفة الاطلاق . وفى بحثه لأثر العوامل المعنوية فى العمران والانتاج نراه يتجنب الاطـلاق كذلك ، فيقول إن العمران قـد يستمر مع تخلل الظلم للمجتمع ولا يقع فيه اختلال إلا أن ذلك يكون فى الأمصار العظيمة ، ذلك أنه " لما كان المصر كبيرا وعمـرانه كثيرا وأحـواله متسعة بما لا ينحصر ... كان وقوع النقص فيـه بالاعتداء والظلم يسـيرا لأن النقص إنما يقع بالتدريج فاذا خفى بكثرة الأحوال واتساع الأعمـال فى المصر لم يظهر أثره إلا بعد حين[٢] ... ... " .

وقد يكون ثمـة عامل آخر لتقليل أثر الظلم فى المجتمع وهـو مقاومة المجتمع له بمختلف الطرق مثـل التهرب على اختلاف أنواعه ومنـه التهرب الشرعى وكذلك الالتجاء إلى أساليب الرشوة و إفساد الأخلاق والطرق الاحتيالية ... فهذه الظواهر يجب ألا تؤخذ دائما على أنهـا فساد لاصق للمجتمع (Inherent) وانمـا قد تكون عوارض عرضت من جراء نظام غير عادل فرض على المجتمع وفيه إرهاق للأفراد .

تحريم الظلم وطريقة الشارع فى ذلك :

بعـد أن عرف ابن خلدون الظـلم و بين آثاره تناول الكلام عن تحريم الشارع له وحكمته فى ذلك . فانه لمـا كان الظلم مخربا للعمران ، فقد قصد الشارع بتحريمه تجنب ما ينشأ عنه من فساد العمران المؤذن بانقطاع النـوع البشرى

(١ و ٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧٢ و ٢٧٣

"وهى الحكمة العامة المراعاة للشرع فى جميع مقاصده الضرورية الخمسة من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال . فلما كان الظلم كما رأيت مؤذنا بانقطاع النوع لما أدى اليه من تخريب العمران كانت حكمة الحظر فيه موجودة فكان تحريمه مهما وأدلته من القرآن والسنة كثيراً أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر ...)[1] .

ولرب سائل يسأل لم لم يوضع أزاءه من العقوبات الزاجرة ما وضع بازاء غيره من المفسدات للنوع التى يقدر كل واحد على اقترافها من الزنا والقتل والسكر ...[2] ...

يرد ابن خلدون على هذا التساؤل بأن " الظلم لا يقدر عليه إلا من يقدر عليه (أى لا يقدر على عقاب مرتكبه إلا من يقدر على ارتكابه) لأنه إنما يقع من أهل القدرة والسلطان فبولغ فى ذمه وتكرير الوعيد فيه عسى أن يكون الوازع فيه للقادر عليه فى نفسه ...[3] " .

وهو يشير بذلك الى أن الأوامر الظالمة تصدر من الحاكم والحكومة ليست مسئولة عن تخبطها فى تشريعها . بل ترى أن قيامها بالتشريع مما يتعلق بأعمال السيادة ... والإنسان يخضع لتطبيق القانون لأنه قانون لا فرق فى ذلك بين القانون العادل والقانون الظالم .

والحاكم لا تنظر فى عدالة أوظلم القوانين . وعلى ذلك فلا يوجد حدّ رادع لسلطان المشرع إلا ضميره . ولذلك حورب الظلم بالوعيد بالعذاب وإيقاظ شعور العدالة فى ضمير المشرع والحاكم .

فيما تقدّم مثل رائع ضربه ابن خلدون للقواعد التى لا تتضمن جزاء . وكذلك حال القواعد الدولية فالضمان الحقيقى لاحترام العدل الدولى إنما هو فى ضمائر الدول وشعورها بالمصلحة العامة وتقديمها على المصلحة الخاصة للدولة ... فالضمير الدولى هو ضمان القواعد الدولية كما أن ضمير الحكام هو ضمان الحدّ من سلطتهم ومراعاة حرية الأفراد واحترام ملكيتهم والرفق المالى بهم والعدل فيهم ...

(١ و ٢ و ٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧٤ فى أن الظلم مؤذن بخراب العمران .

أمثلة من الظلم — العمل الاجبارى :

يتكلم ابن خلدون بعد ذلك عن أمثلة من الظلم فيتناول تكليف الأعمال وتسخير الرعايا ومصادرة السلع وفرض السلع على المشترين والتسعير الجبرى لمصلحة السلطان ...

وقد بحثنا التسعير الجبرى وفرض السلع فى مواضع أخرى [١] . ويهمنا أن نشرح رأيه فى تكليف الأعمال وتسخير الرعايا فهو يقول فيهما "ومن أشد الظلامات وأعظمها فى إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق وذلك أن الأعمال من قبيل المتمولات ... لأن الرزق والكسب إنما هو قيم أعمال أهل العمران ، فإذًا مساعيهم وأعمالهم كلها متمولات ومكاسب لهم ، بل لا مكاسب لهم سواها فان الرعية المعتملين فى العمارة إنما معاشهم ومكاسبهم من اعتمالهم ذلك فاذا كلفوا العمل فى غير شأنهم واتخذوا سخريا فى معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك وهو متمولهم ، فدخل عليهم الضرر وذهب لهم حظ كبير من معاشهم بل هو معاشهم بالجملة وان تكرر ذلك أفسد آمالهم فى العمارة وقعدوا عن السعى فيها جملة فأدى ذلك الى انتقاض العمران [٢] ..." .

وقد ظلت السخرة رمزا للظلم وعنوانا للعسف وخاصة فى الأزمان التى تلاشت فيها كل ضمانات حقوق الانسان . وما انتشارها فى بلد ما إلا دليلا على استعباده واضطهاد أهله وتسخيرهم كالانعام ولم تعرف السخرة قط بين قوم يعشقون الحرية مثل العرب ... ...

وقد منع النظام الاسلامى مثل هذا التسخير بلا عوض ، فالشريعة تنص على حرية المتعاقدين وتقضى بأن الاكراه مبطل للعقود .

---

(١) الفصل الخاص بنظرية القيمة والباب الخاص بالسياسة الاقتصادية .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧٤ ومن أشد الظلامات ... تكليف الأعمال وتسخير الرعايا .

دفاع ابن خلدون عن الديموقراطية الاقتصادية :

أن هناك اتجاها فى التشريع الحديث الى العودة الى مادة السخرة مع التغيير فى شكلها . ففكرة التسخير باقية ولكن الدافع والمبرر هو الذى تغير . فتسخير العمال المدنيين اكتسى شكل الدفاع القومى وتسخير الأفراد لتقوية الجسور وشق الطرق اكتسى شكل الخدمة العامة ... الخ .

ويقول الأستاذ جنسبرج فى هذا المعنى : " المشكلة القائمة هى هل يمثل الاتجاه من أساليب القهر الى أساليب الاقناع شيئا أكثر من مجرد تغيير أسلوب يتفق والتنظيمات الكبيرة وهل لم يزل مبدأ السيطرة هو العنصر السائد حقيقة فى العلاقات الاجتماعية[١] " .

وعلى العموم فان الدولة أخذت تلجأ فى الأزمنة الأخيرة إلى الطرق القديمة مكسبة إياها أشكالا حديثة فمادة إكراه المجتمع للفرد أخذت تتوسع وانما تسعى الدولة لافهام الفرد أنها تكرهه على القيام بأعمال ما فى سبيل المصلحة العامة ... ... وقد لا يكون ذلك بعيدا عن الصواب ولكن لم لا تترك للفرد حرية تكوين اعتقاده فى أن المطلوب هو خدمة المصلحة العامة فعلا ... ... وبالتالى يسخر نفسه بنفسه للقيام بها أو ليس الإكراه قرينة على أن النضوج الثقافى للأفراد أصبح متأخرا جدا فى المجتمعات الحديثة ... ... وإذا كانت الظواهر تدل على أن أفق الثقافة قد ازداد عنه فى القرن التاسع عشر أفليس ازدياد الالتجاء إلى الاكراه والتشريعات ذات الجزاءات الصارمة وبمعنى آخر التسخير العام دليلا على أن الترابط الاجتماعى قد ضعف كثيرا ... ... والأمر لا يعدو أن يكون التسخير لتلافى قلة إدراك المصلحة العامة عند الأفراد أو لأن الفرد على حسن إدراكه لوجه المصلحة العامة لا يؤمن بتقديم المصلحة العامة

---

(١) "The problem thus remains whether the movement from force to persuasion, reflects more than a change of tactics, adapted to large scale organization, and whether, in essentials the principle of domination is not still the ruling element in social relations". Ginsberg, Sociology, p. 145.

على مصلحته الخاصة . وكلا الأمرين خطير . إذ يتبع ذلك أن الحكومة بدلا من أن تتولى وكالة عن الشعب فانها تتولى فى الواقع وصاية عليه إما لقلة إدراك الموصى عليه أو لجنوحه فى تصرفاته . والشعب فى مثل تلك الحالة لا يمكن أن يكون المتولى المباشر لأمره وفكرة الديمقراطية فى مثـل هذه الحالة لا تجد المجال الخصب حيث تنبت وتترعرع . أن ازدياد الاكراه فى طريقـة الحكم وازدياد الالتجاء إلى القهر وتجنب الاستعانة بالتطوع والارشاد دليل على أن أسلوب الحكم يبتعد عن النظام الديموقراطى . فالديموقراطية إما حالة وهى فى فرضنا هذا غير متوفرة أو اتجاه الى حالة وأن الظواهر تدل على أن الدول لا تسير فى الاتجاه الديموقراطى وإنما تتجه إلى زيادة السلطة التنفيذية وانكماش الحقوق الفردية وزيادة إدماج الفرد فى الجماعة بحيث تتلاشى شخصيته وتظهر بدلا عن ذلك الوحدة الكبرى وهى الجماعة، على أنه يلاحظ أنه إذا كان اتجاه الجمـاعة الى استيعاب شخصية الفرد وإدماجه فيهـا عاما فى الأزمنة الأخيرة، فان ثمة ظروف ساعدت على أن يتخذ ذلك الاتجاه شكلا أكثر وضوحا وأكبر أثرا . فاننا نرى مثلا أن فكرة العمل الاجبارى التى انتشرت أخيرا إنما ساعد على انتشارها اتساع نطاق البطالة والتفكير فى محاربتها لا بالوسائل الفردية وإنمـا بوسائل الجماعة . فالجماعة التى تعبر عنها الدولة إذ أضافت الى أعبائها عبئا جديدا أخذت فى مقابل ذلك تضحية جديدة من الفرد هى تنازله عن جزء جديد من حريته وثمـة علاقة مضطردة بين ازدياد تدخل الدولة فى المجـال الاقتصادى وبين تراجع حدود الحرية الاقتصادية ، ولمـا كان تدخل الدولة أمرا يزداد مدى وظهورا فى الأزمنة الأخيرة فعلى القارئ أن يدرك مدى انكماش الحرية الاقتصادية للفرد الناتج عن هـذا التدخل المضطرد وتأثير ذلك على الدافع الشخصى وعلاقتـه بتكليف الأعمال والسخرة والضغط المـالى ... ...(١)

(١) Among the most advanced forms of the civic state, the public authority has vast powers of coercion at its disposal and though such powers are said to rest upon the will of the people, there always remains a great deal of unwilling subordination, indifference or mere acquiescence". Ginsberg, Sociology. p. 139.

وقد تكون الحرب والاستعداد للحرب من الظروف الهادمة للحرية الشخصية والمؤدية الى اتساع نطاق التسخير . وقد عمدت أكثر الدول اتصافا بالديموقراطية الى فرض العمل الاجبارى والى تسخير الفرد ومقتنياته للدولة .

على أن تنوع أسباب التسخير يدل على أن التسخير ليس نتيجة ظروف الحرب فقط وإنما أصبح مألوفا فى الأزمات لعلاج البطالة وهو أمر أصبح كثير الحدوث . ولذلك يحق لنا أن نتساءل هل تسير الديموقراطية السياسية جنبا إلى جنب مع الديموقراطية الاقتصادية .

وإذا كان هناك عدة أنواع من الديموقراطيات فما هو النوع الغالب فى صفة الديموقراطية عموما . وقد نخلص من البحث الى القول بأن الديموقراطية هى مادة وليست شكلا تلك المادة تتمثل فى بعد الدولة عن الاتجاه إلى التسخير والقهر . وما الديموقراطية السياسية التى تحكم فى اقتصاديات الفرد إلا دكتاتورية هادمة لحرية الفرد فى طريقة معاشه (١) .

فالديموقراطية هى ابتعاد الجماعة ما أمكن عن الضغط على شخصية الفرد وحرياته المختلفة . ومن أهمها الحرية الاقتصادية التى يسودها العدل وتنتزه عن التسخير والتسعير الجبرى وغير ذلك مما يؤثر تأثيرا سيئا على الدافع الشخصى وبالتالى على الانتاج والعمران ، وتلك هى الديموقراطية التى نادى بها ابن خلدون .

آراء ابن خلدون عند المقريزى والدلجى :

تلك الآراء التى قال بها ابن خلدون عن علاقة العدل والدافع الشخصى بالعمران لا تقتصر أهميتها على أنها دستور صالح للسياسة الاقتصادية وإنما نجد المؤلفين اللاحقين لابن خلدون قد أخذوا عنه تلك المبادئ التى أوضحها فى بيانه الرائع

---

(١) "Prediction is not our business here, but it seems reasonably safe to assert that the survival of modern democracies depends largely on whether means will be found for reconciling economic equality with high productivity". Ginsberg. Sociology, p. 189.

وأسلوبه المبتكر ، فنجدهم يحلونها فى كتاباتهم اسمى مكان ... ... ومن هؤلاء الدلجى والمقريزى خاصة .

فقد ردّد الدلجى آراء ابن خلدون فى ضرورة توفر العدل والأمن لرواج التجارة وهو يرجع أسباب كساد التجارة الى أن " الأيدى الغاصبة مستولية على التجار لمقهوريتهم مع الدولة وحامية الملك وخاصة المخادعين " . كذلك يصف العوارض الحكومية التى تعترض سبيل الزراعة من تسلط الظلمة على الزراع وفرضهم الضرائب والمغارم الثقيلة عليهم وتفننهم فى وجوه الجبايات وأنواع الظلامات و إلجائهم الى بيع زراعاتهم فى حال كسادها وعدم رواجها (١) ... ...

كذلك أفاض المقريزى فى بيان أثر الظلم والترف على أحوال العمران، ففى كتابه " إغاثة الأمة بكشف الغمة " أكد أن السبب الرئيسى لمحن مصر الاقتصادية وأصل الفساد إنما هو "ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال بحيث لايمكن التوصل الى شىء منها إلا بالمال الجزيل . فتخطى لأجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ الى مالم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة لتوصله بأحد حواشى السلطان ووعده بمال للسلطان على ما يريده من الأعمال فلم يكن بأسرع من تقلده ذلك العمل وتسليمه إياه وليس معه مما وعد به شىء قل ولا جل ولا يجد سبيلا الى أداء ما وعد به إلا باستدانته بنحو النصف مما وعد به مع ما يحتاج إليه من شارة وزى وخيول وخدم وغيره فتتضاعف من أجل ذلك عليه الديون و يلازمه أربابها . ولا جرم أنه يغمض عينيه ولا يبالى بما أخذ من أنواع المال ولا عليه بما يتلفه فى مقابلة ذلك من الأنفس ولا بما يريقه من الدماء ولا بما يسترقه من الحرائر ويحتاج الى أن يقرر على حواشيه وأعوانه ضرائب و يتعجل منهم أموالا فيمدّون هم أيديهم الى أموال الرعايا ويشرئبون لأخذها بحيث لا يعفون ولا يكفون ... ...

(١) كتاب الدلجى فى الفلاكة والمفلوكين . مقالة الأستاذ العميد محمد صالح بك مجلة القانون والاقتصاد ص ٣٩٢ و ٣٩٣

فلما دهى أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم اختلت أحوالهم وتمزقوا كل ممزق وجلوا عن أوطانهم فقلت مجابى البلاد ومتحصلها لقلة ما يزرع بها وخلو أهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم وعلى من بقى منهم (١)".

المبحث الثانى — "الجاه والثروة"

لكى يسير العمران :

يقول ابن خلدون " إن النوع الانسانى لا يتم وجوده إلا بالتعاون و إنه و إن ندر فقد ذلك فى صورة مفروضة لا يصح بقاؤه ... ... ثم ان هذا التعاون لا يحصل إلا بالإكراه عليه لجهلهم فى الأكثر بمصالح النوع ولما جعل لهم من الاختيار وأن أفعالهم إنما تصدر بالفكر والروية لا بالطبع وقد يمتنع من المعاونة فيتعين حمله عليها فلابد من حامل يكره أبناء النوع على مصالحهم لتتم الحكمة الإلهية فى بقاء هذا النوع (٢)".

فلكى يسير العمران سيرا منتظما لا بد من وجود ضغط و إكراه وتسخير الأفراد بعضهم لبعض للقيام بما تمليه واجبات التعاون والتضامن ، ومتى قيل إلزام وتسخير فلا بد من وجود نظام فيه تفاوت وفيه سيطرة من بعض الناس على بعض .

و يسجل ابن خلدون أن المجتمع المنظم يسوده التفاوت والتسخير ، فالناس درجات كل طبقة لها قدرة على تسخير التى دونها وتخضع هى بدورها للطبقة التى فوقها . هذا التفاوت وهذا التسخير إنما اقتضاهما نظام العمران لكى يتم الخير للمجتمع كله .

وهذا معنى الآية الكريمة : ﴿ ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون ﴾ .

تعريف الجاه :

وتلك القدرة التى تسمح بالالزام هى ما يسميها ابن خلدون الجاه . فالجاه فى رأيه هو " القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالاذن

(١) المقريزى : إغاثة الأمة بكشف الغمة (ص ٤٣ و ٤٤) .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٠ فى أن السعادة والكسب إنما يحصل غالبا لأهل الخضوع .

والمنع والتسلط بالقهر والغلبة ليحملهم على دفع مضارّهم وجلب منافعهم فى العـدل بأحكام الشرائع والسياسة[١] » .

وتلك المقـدرة على التسلط بالقهر والغلبة تحمل الناس على التقرّب من صاحبها لدفع مضارّه وجلب منافعه فيتقرّبون اليه بأعمالهم وأموالهم ولذلك فإن الجاه وإن كان أصلا قدرة على التسخير لمصالح العامة فى العدل بأحكام الشرائع والسياسة فإنه كثيرا ما تستعمل تلك القدرة لقضاء الأغراض الخاصة . « ولكن الأوّل مقصود فى العناية الربانية بالذات ، والثانى داخل فيها بالعرض كسائر الشرور الداخلة فى القضاء الإلهى لأنه قد لا يتم وجود الخير الكثير إلا بوجود شر يسير من أجل المواد فـلا يفوت الخـير بذلك بل يقع على ما ينطوى عليـه من الشر اليسير وهذا معنى وقـوع الظلم فى الخليقة[٢] » .

والجاه كما يراه ابن خلدون ظاهرة عامة فى الكون . « أن كل طبقة من طباق أهل العمران من مدينة أو إقليم لها قدرة على من دونها من الطباق ، وكل واحد من الطبقـة السفلى يستمدّ بذى الجاه من أهل الطبقة التى فوقه ويزداد كاسبه تصرفا فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه والجاه على ذلك داخل عل الناس فى جميع أبواب المعاش ويتسع ويضيق بحسب الطبقة والطور الذى فيه صاحبه ، فإن كان الجاه متسعا كان الكسب الناشئ عنه كذلك ، وإن كان ضيقا قليلا فمثله ... ...[٣][٤] » .

أثر الجاه فى المـال :

يقول ابن خلدون فى أن الجاه مفيد للمـال ... ... « إنا نجـد صاحب المـال والحظوة فى جميع أصناف المعاش أكثر يسارا وثروة من فاقد الجاه والسبب فى ذلك

(١) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٠

(٢ و ٣) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٠

(٤) " The principle of subordination cuts deep into the social structure, affecting not only the administration of justice, but the whole economic order which presents a series of gradations ". Ginsberg, Sociology, p. 142.

أن صاحب الجاه مخدوم بالأعمال يتقرب بها إليه فى سبيل التزلف والحاجة الى جاهه فالناس معينون له بأعمالهم فى جميع حاجاته من ضرورى أو حاجى أو كمالى فتحصل قيم تلك الأعمال كلها من كسبه وجميع ما شأنه أن تبذل فيه الأعواض من العمل يستعمل فيه الناس من غير عوض فتتوفر قيم تلك الأعمال عليه . فهو بين قيم للأعمال يكتسبها وقيم أخرى تدعوه الضرورة الى إخراجها فتتوفر عليه والأعمال لصاحب الجاه كثيرة فتفيد الغنى لأقرب وقت ويزداد مع الأيام يسارا وثروة ....[1] " .

ويقول " ولهذا المعنى كانت الإمارة أحد أسباب المعاش[2] " .

على أن تسخير القلوب كذلك يكسب الجاه " إنا نجد كثيرا من الفقهاء وأهل الدين والعبادة إذا اشتهر حسن الظن بهم واعتقد الجمهور معاملة الله فى ارفادهم فأخلص الناس فى إعانتهم على أحوال دنياهم والاعتمال فى مصالحهم أسرعت اليهم الثروة وأصبحوا مياسير من غير مال مقتنى إلا ما يحصل لهم من قيم الأعمال التى وقعت المعونة بها من الناس لهم . رأينا من ذلك أعدادا فى الأمصار والمدن وفى البدو يسعى لهم الناس فى الفلح والتجر وكل قاعد بمنزله لا يبرح من مكانه فينمو ماله ويعظم كسبه ويتأثل الغنى من غير سعى ويعجب من لا يفطن لهذا السر فى حال ثروته وأسباب غناه ويساره والله سبحانه وتعالى يرزق من يشاء بغير حساب[3] " .

حاجة الناس الى الجاه :

نتلخص اذًا فوائد الجاه فى إنقاص تكاليف الانتاج من ناحية وجلب المنافع الايجابية من ناحية أخرى لتقرب الناس بأعمالهم الى صاحب الجاه .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٩ فى أن الجاه مفيد للمال .

(٢) يرى ابن خلدون أن الامارة كثيرا ما تسخر فى قضاء الأغراض الخاصة ، فالمعاش الناتج عن ذلك غير طبيعى وإنما هو نوع من الاستغلال . ويؤثر فى آرائه هذه نزعته الصوفية والتقاليد الإسلامية . فانه يؤثر عن عمر رضى الله عنه أنه كان يحاسب الولاة على ما يكتسبونه من الأموال ويصادر ما يرى فيه استغلالا لجاه الوظيفة .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٩

تلك فوائد الجاه إجمالا ... ... بق أن نعرف من هم هؤلاء الذين يحتاجون الى صاحب الجاه أكثر من غيرهم ... ... يستمدّون منه جاها و يأخذون عنه القدرة على حماية مصالحهم وترويجها . وقد قدّم لنا ابن خلدون المبدأ العام وهو احتياج الناس عموما الى الجاه ثم أتى بأمثلة فيها تخصيص لهذا العموم فمن أشدّ الناس احتياجا الى الجاه المتموّلون والتجار وأرباب الصنائع .

فالحضرى إذا بلغ من الثروة مبلغا وأصبح مطمح الأنظار من قبل الحكام أصبح فى خطر تآمرهم عليه لانتهاب ماله ومصادرته " وهم يتحيلون على ذلك بكل ممكن حتى يحصلونه فى ربقة حكم سلطانى وسبب من المؤاخذة ظاهر ينتزع به ماله وأكثر الأحكام السلطانية جائرة فى الغالب إذ العدل المحض إنما هو فى الخلافة الشرعية وهى قليلة اللبث ... ... فلا بدّ حينئذ لصاحب المال والثروة الشهيرة فى العمران من حامية تذود عنه وجاه ينسحب عليه يستظل بظله و يرتع فى أمنه من طوارق التعدّى وإن لم يكن له ذلك أصبح نهبا بوجوه التحيلات وأسباب الحكام"[1] .

والواقع إننا نجد مثل تلك الظاهرة فى الزمن الحاضر . فالماليون يجتهدون فى أن يحصلوا على الجاه عن طريق تمويلهم للأحزاب . وكثيرا ماكان صراع الأحزاب ستارا لصراع الماليين وتنازعهم وتنافسهم ... ...

ومن الذين يجرون وراء الجاه التجار وذلك " أن الجاه يوقع الهيبة عند الباعة ويحمل الحكام على إنصافهم من المتعاملين معهم"[2] . وكذلك أرباب الصنائع . فان أجور الصناع المتجرّدين عن الجاه ومكاسبهم ترمى الى الاستقرار حول مستوى القوت .

ويقول فى ذلك " وفاقد الجاه و إن كان له مال فلا يكون يساره إلا بمقدار عمله أو ماله ونسبة سعيه ذاهبا وآيبا فى تنميته كأكثر التجار وأهل الفلاحة فى الغالب .

---

(١) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٩ فى حاجات المتموّلين ... ... الى الجاه .

(٢) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٤ فى أى أصناف الناس يحترف بالتجارة .

وأهل الصنائع كذلك إذا فقدوا الجاه واقتصروا على فوائد صنائعهم فانهم يصيرون الى الفقر والخصاصة فى الأكثر ولا تسرع اليهم ثروة وإنما يرمقون العيش ترميقا ويدافعون ضرورة الفقر مدافعة ... ...(١) ".

ويلاحظ ملاحظة دقيقة موضوعها أن المحسن فى صناعته أو العالم المتبحر فى علمه أو الكاتب المجيد فى كتابته أو الشاعر البليغ فى شعره هؤلاء جميعا قلما يحظون بالجاه أو الثروة " ذلك أنهم لشرف بضائعهم أعزة على الخلق وعند نفوسهم فلا يخضعون لأهل الجاه حتى ينالوا منهم حظا يستدرّون به الرزق بل ولا تفرغ أوقاتهم لذلك لما هم فيه من الشغل بهذه البضائع الشريفة المشتملة على أعمال الفكر والبدن ... ... فلذلك لا تعظم ثروتهم فى الغالب(٢) ".

مصدر الجاه :

لما كان الجاه هو القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم فقد وجب معرفة ممن تستمدّ هذه المقدرة . يقول ابن خلدون " إن الجاه متوزع فى الناس ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة ينتهى فى العلو الى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية ، وفى السفل الى من لا يملك ضرا ولا نفعا بين أبناء جنسه وبين تلك طبقات متعدّدة حكمة الله فى خلقه بما ينتظم معاشهم وتتيسر مصالحهم ويتم بقاؤهم ... ...(٣) ".

فالملوك بما لهم من السلطة العامة يستمدّ منهم الجاه ومن يستمدّونه منهم ينقلون بعضه الى من دونهم وهكذا . ومعنى هذا أن مصدر الجاه فى الولاية العامة وتشرب جزء منها أى أن مظهره سياسى .

على أننا بينا رأيه فى أن تملك القلوب يكسب الجاه كما يكسبه تملك القياد السياسى وهو فى ذلك يتفق مع الغزالى . إلا أن الغزالى يلتزم وجهة نظر نفسانية ويرى أن الجاه ظاهرة نفسانية فقط .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧١ فى أن السعادة والكسب إنما يحصل لأهل الخضوع .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٣ فى أن القائمين بأمور القضاء ... الخ لا تعظم ثروتهم .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧٠ فى أن السعادة والكسب إنما يحصل لأهل الخضوع .

يقول الغـزالى " إن الدراهم والدنانير لا غرض فى أعيانها إذ لا تصلح لمطعم ولا مشرب ولا منكح ولا ملبس وإنما هى والحصباء بمثابة واحدة ولكنهما محبوبان لأنهما وسيلة الى جميع المحاب وذريعة الى قضاء الشهوات فكذلك الجاه لأن معنى الجاه ملك القلوب وكما أن ملك الذهب والفضة يفيد قدرة يتوصل الإنسان بها الى سائر أغراضه فكذلك ملك القلوب والقدرة على استسخارها يفيد قدرة على التوصل الى جميع الأغراض . والجاه وسيلة وآلة الى المـال ... فمن ملك الجاه فقد ملك المـال ومن ملك المـال لم يملك الجاه ... ... (١) .

ويرى الغزالى أن مصدر الجاه إنما هو فى الكمال لأن قلوب الخلق لا تكتسب إلا بأنواع من المعاملات ولا تصير القلوب مسخرة إلا بالمعارف والاعتقادات . وكل من اعتقد القلب فيـه وصفا من أوصاف الكمال انقاد له وتسخر له بحسب قوة اعتقاد القلب ... ... (٢) .

مقارنة آراء ابن خلدون بآراء غيره من الاقتصاديين :

من المسائل التى شغلت الاقتصاديين خاصة منـذ القرن الثامن عشر معرفة أيهما يتبع الآخر الثروة أم الجاه . وقـد كان من رأى الفيزيوكرات والاشتراكيين أن الثروة تتبع الجاه . و يقول آدم سميث " إن الشخص الذى يكتسب أو تؤول اليه ثروة كبيرة لا يكتسب بالضرورة أى نفوذ سياسى (٣) " .

ومن رأى الأستاذ بوشار أن الثروة لا تعطى سلطة اجتماعية وجاها إلا فى حالة المخترع فان احتكاره للاختراع وشعور المجتمع بالحـاجة الى اختراعه يكسب المخترع قوة اجتماعية (٤) .

(١ و ٢) الغـزالى . إحياء علوم الدين . مجلة القانون والاقتصاد ص ٧٨٧ سنة ١٩٣٣

(٣) Adam Smith, Wealth of Nations, Vol. 1, p. 33.

(٤) Bochard, Sociologie économique, p. 175.

الجاه والثروة فى العصر الحديث :

كان من تأثير نمو الحقوق الفردية وقوتها فى القرن الماضى وسيادة مذهب الفردية أن ضعفت السلطة السياسية وأصبح المقام الأول لنفوذ الماليين وخاصة لنمو الاختراعات وازدياد الحاجات التى يمكن أن يشبعها المال .

وقد أتت الأزمنة الحديثة موطدة لحقوق الفرد بوساطة الجمعيات النقابية والتعاونية ، كما أكدتها الضمانات الدستورية والمساواة أمام القانون ومع ذلك لم يزل تكوين المجتمع على أساس رفع الناس بعضهم فوق بعض درجات ولم تزل توجد بينهم فوارق كبيرة فى القدرة الاقتصادية والفرص الثقافية (١) .

ولا زلنا نرى صراعا شديدا على الحكم وكثيرا بل غالبا ما يستتر وراء ذلك الصراع السياسى صراع الماليين فى تنافسهم فى الاستيلاء على النفوذ السياسى . وقصدهم من ذلك استخدام الجاه فى خدمة أموالهم واستثمارها .

ولا زلنا نشاهد ما أشار اليه ابن خلدون من أن الناس يسعون الى الاحتماء بالجاه السياسى . فكل ذى مصلحة يسعى الى أن يكون فى حماية شخص واسع الجاه يدرأ عنه المضار ويجلب اليه المنافع .

ونرى الشركات تسعى لتعيين أعضاء من ذوى النفوذ فى مجالس ادارتها "وكان ما يتقربون به من عمل أو مال عوضا عما يحصلون عليه بسبب الجاه من الأغراض فى صالح أو طالح" وقد أطلق البعض على هؤلاء لقب (مانع للصواعق) (٢) .

ويرى ابن خلدون أن الجاه إنما يحصل غالبا لأهل الخضوع والتملق وأن هذا الخلق من أسباب السعادة . ويقول إن المتقنين لأعمالهم المتمكنين من المعارف

---

(١) "Society is still hierarchical in structure and there are great disparities in economic power and in cultural opportunities". Ginsberg. Sociology, p. 181.

(٢) Political paratonnerres

والعلوم لا تحصل لهم الثروة غالبا لترفعهم عن التملق . ويحمل على ترفعهم هذا ، فهل كان ابن خلدون حقا يستسيغ التملق . الواقع انه يسجل الحاصل . ويرى أن سير الأمور وفق العدل المحض انما يكون فى الخلافة الشرعية وهـذه قليلة المكث . وهو يرى ترفع هؤلاء نوعا من الجمود (وتمسكا فى الحاضر بالأمر المعدوم)[1] ويسمح ترفعهم هذا للسفلة بالارتفاع (مستعينين بعظيم من الخضوع والتملق)[2][3] .

أما والجاه ظاهرة لا تزايل المجتمع المبنى على نظام التفاضل فينبغى إذًا أن يوضع الجاه على أسس سليمة من المصلحة العامة فيتطلع اليه من له سبب صحيح من علم أو فضل أو خدمة للمجتمع أو صفات عاليـة . أما اذا كان الجاه للمتملقين والماليين فمعنى ذلك قلة النضوج فى المجتمع ... ... وأيا كانت نظرة المجتمع الى مقاييس الجاه فانه يبقى صحيحا أن من حصل له الجاه أفاده ذلك فى ثروته وضاعف له فيها . والمعروف من الفضائح المـالية والسياسية فى القـرن العشرين كثير وغير المنشـور منها أكثر ... ...

الفصل الثانى — اقتصاديات السكان

المبحث الأول — كيف تناول ابن خلدون مسألة السكان

ظروف المجتمع وتأثيرها على دراسات السكان :

من أهم الموضوعات التى يهتم بهـا الاقتصاد الاجتماعى مسائل السـكان وعلى الأخص علاقة عدد السكان بمستوى المعيشة . بيـد أن الاعتبارات الاقتصادية

(١و٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٧١ و ٣٧٢ .

(٣) يقول الأستاذ باريتو :

"La prédominance des intérêts principalement industriels et commerciaux, peuple la classe gouvernante d'hommes rusés, astucieux, possédant de nombreux instincts de combinaisons et la dépeuple d'hommes au caractère fort, d'hommes fiers, possédant de nombreux instincts de la persistance des agrégats".

V. Pareto, Traité de Sociologie, p. 1424.

البحتة ليست هى العوامل الوحيدة التى يصح الأخذ بها فى تقدير مسائل السكان. بل هناك اعتبارات أخرى منها الحربى والاجتماعى والأخلاقى.

وليست مسائل السكان من المسائل التى أثيرت حديثا بل كانت موضع بحث القدماء. إلا أن بحث القدماء يتغلب عليه الطابع الاجتماعى والحربى. ولا يبدو فيه جليا الطابع الاقتصادى. ففى أثينا وفى اسبارطة نظروا الى السكان كأداة حربية تبسط بها الدولة سلطانها على جيرانها. كذلك كان يرجى من النسل تعويض ما تأتى عليه المجاعات والأمراض والحروب، وقد يكون عرب الجاهلية من الشعوب القليلة التى ربطت الاعتبارات الاقتصادية بالاعتبارات الاجتماعية عند تناول مسألة وأد البنات. فقد كان العربى الجاهلى يخشى من ضغط المجاعات والغزوات على شرف أسرته فيفضل الوأد على العار المتوقع من احتمال القحط. وفى ذلك نزلت الآية الكريمة: ﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم﴾.

أما فى بحث المدرسة التقليدية لمسائل السكان فقد طغت الناحية الاقتصادية فجعلوا مقياس الرغبه فى زيادة السكان مرتبطا بتأثير تلك الزيادة فى مستوى المعيشة هل يكون صعدا بتأثير قانون الغلة المتزايدة فى الإنتاج لكثرة اليد العاملة أم أن قانون الغلة المتناقصة فى الإنتاج يؤدى عاجلا أو آجلا الى تخفيض ذلك المستوى.

والملاحظ أن بحث مسائل السكان أخذ يتجه الى تحقيق الأغراض الاجتماعية والحربية وأهملت الناحية الاقتصادية البحتة قليلا. أى أن النظرة الحديثة أخذت تقترب من النظرة القديمة الى مسائل السكان ولم تقتصر على الاهتمام بالجانب الاقتصادى كما حصل فى المدرسة التقليدية.

والواقع أن بحث تلك المسألة كان يرتبط دائما بالظروف الموجودة فى زمن ذلك البحث وقد كانت الظروف الاقتصادية تشغل المقام الأول حين كتابة مالتس ومن تلاه مباشرة. لذلك ظهرت فى كتابتهم نزعة تغليب الاعتبارات الاقتصادية

فى استنتاجهم . أما أن مسألة السكان ترتبط بالظروف الملازمة للزمان والمكان فالدليل على ذلك مستفاد من تبادل التشاؤم والتفاؤل حسب الزمان والمكان الذى كتب فيه كل من جودوين ومالثس وآدم سميث وسسموندى الخ .

ظروف مجتمع ابن خلدون :

وقد كتب ابن خلدون ما كتبه عن السكان فى زمن كان الاعتبار الغالب على مسألة السكان هو الغالب قديما وهو الذى أصبح الغالب الأعم اليوم أى الاعتبار الاجتماعى والحربى . فالنسل كان مطلوبا لإعزاز الدعوة القومية والتغلب على غزوات الاسبان للأندلس . كما أن الإسلام شجع زيادة النسل وتحسينه .

ويرى ابن خلدون من الناحية السياسية والحربية أن عظم الدولة يكون على نسبة القائمين بها فى القلة والكثرة . والسبب فى ذلك " أن الملك إنما يكون بالعصبية وأهل العصبية هم الحامية الذين ينزلون بممالك الدولة وأقطارها وينقسمون عليها . فما كان من الدولة العامة قبيلها وأهل عصبيتها أكثر كانت أقوى وأكثر ممالك وأوطانا واعتبر ذلك بالدولة الإسلامية لما ألف الله كلمة العرب على الإسلام... وأما طول أمدها فعلى تلك النسبة " ... ...[1] وهكذا نسب الدولة فى أعمارها على نسبة القائمين بها ... ...

تناول ابن خلدون الناحية الاقتصادية بالبحث :

على أن ابن خلدون لم ينظر لمسألة السكان من الناحية الاجتماعية والسياسية فقط، بل تناول أيضا الناحية الاقتصادية فبحث زيادة السكان وأثرها فى زيادة الانتاج ثم علاقتها بمستوى المعيشة مفندا ظاهرة الغلة المتناقصة كما تناول بالبحث أثر الرخاء فى زيادة السكان وأخيرا أردف بحثه بحثا لم يسبق إليه عن أثر الاستعباد فى قلة السكان .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٥٣ و ١٥٤ فى إن عظم الدولة على نسبة القائمين بها فى القلة والكثرة .

المبحث الثانى ــ أثر وفرة السكان فى زيادة العمران

يرى ابن خلدون أن وفرة السكان تؤدى الى زيادة تجزئة العمل و بالتالى الى زيادة التعاون وحسن الاستغلال فيزداد الانتاج تبعا لذلك . ومن ناحية أخرى يؤدى ازدياد العمران الناتج الى ازدياد القوة الشرائيــة و بالتالى الى ازدياد الطلب وازدياد الانتاج مرة ثانية . فلا خوف إذًا من زيادة السكان إذ أن وفرة السكان و إن أفادت زيادة فى العرض إلا أنها من ناحية أخرى تقابلها زيادة فى الطلب . والمجتمع يسعى دائما الى استيعاب الزيادة فى السكان دون أن يؤثر ذلك على مستوى المعيشة فيــه لأن ازدياد السكان يقــابله زيادة العمران . وما دام كل من البسط والمقام فى ازدياد فلا خوف من انخفاض نسبة الحاصل .

يقول فى هــذا الصدد " إن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته فى معاشــه و إنهم متعاونون جميعا فى عمرانهم على ذلك والحاجة التى تحصل بتعاون طائفة منهم تشــتد ضرورة لأكثر من عددهم أضــعافا . فالقوت من الحنطة مثلا لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه واذا انتدب لتحصيله الســتة أو العشرة من حداد ونجار للآلات وقائم على البقر و إثارة الأرض ... ... الخ . وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا وحصل بعملهم مقدار من القوت فانه حينئذ قوت لأضعافهم مرات فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم (١) " .

خلاصة رأيه هــذا أن ازدياد التعاون الناتج عن ازدياد السكان مرجعه تجزئة العمل ممــا يؤدى الى تطبيق قانون الغــلة المتزايدة ... ... وهو لذلك يعتبر السلف العظيم لمــارشال حين يقول هذا " يبدو أن زيادة السكان تصاحبها باستمرار زيادة فى وسائل إشباع الحاجات الانسانية (٢) " .

وتلك هى الفكرة الأساسية التى حارب بها أغلب الاقتصاديين مخاوف مالتس ، فالغلة المتزايدة هى الضمان الكبير الأثر فى نظام السكان . ولا ننسى أن هامش

(١) مقدمة ابن خلدون ــ الفصل الرابع ص ٣٤٢ فى أن تفاضل الأمصار والمدن فى كثرة الرفه لأهلها ... الخ .

(٢) Marshall, Principles, p. 321.

الإنتاج كان لا يزال متسعا فى ذلك الزمن بمعنى أنه لم تكن الموارد الطبيعية مستغلة الاستغلال الأقصى . فكان يمكن أن يؤدى المجهود الجديد الى غلة متزايدة . ومن جهة أخرى نلاحظ أن عنصر العمل كان أهم عناصر الإنتاج . فمعنى وفرة السكان وفرة اليد العاملة ووفرة الإنتاج وازدياد العمران .

على أن ابن خلدون لم يقتصر على إعطاء فكرة مجملة عن زيادة الإنتاج بسبب زيادة تجزئة العمل من جراء وفرة السكان . بل أخذ يتقصى بدقة تأثير وفرة السكان فى زيادة الإنتاج .

قال " فأهل مدينة أو مصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفى فيها بالأقل من تلك الأعمال و بقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف فى حالات الترف وعوائده وما يحتاج اليه غيرهم من أهل الأمصار ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمه فيكون لهم بذلك حظ من الغنى . وقد تبين لك فى الفصل الخامس فى باب الكسب والرزق أن المكاسب انما هى قيم الأعمال فاذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة ودعتهم أحوال الرفه والغنى الى الترف وحاجاته من التأنق فى المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والمراكب وهذه كلها أعمال تستدعى بقيمها ويختار المهرة فى صناعتها والقيام عليها فتنفق أسواق الأعمال والصنائع و يكثر دخل المصر وخرجه ويحصل اليسار لمنتحلى ذلك من قبل أعمالهم ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تابعا للكسب وزادت عوائده وحاجاته واستنبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمها وتضاعف الكسب فى المدينة لذلك ثانية ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول وكذا فى الزيادة الثانية والثالثة لأن الأعمال الزائدة كلها تختص بالترف والغنى بخلاف الأعمال الأصلية التى تختص بالمعاش"(١) .

فالنقط الأساسية فى نظرية ابن خلدون عن تأثير وفرة السكان فى العمران هى أن زيادة اليد العاملة تؤدى الى تجزئة العمل و بالتالى الى تطبيق قانون الغلة المتزايدة

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٢

فى الانتاج، ثم أن زيادة اليد العاملة معناه زيادة الأعمال وازدياد المكاسب وازدياد القوة الشرائية، وازدياد الطلب وحاصل ما تقدم زيادة العمران بازدياد الدخل والخرج، أن الانتاج الجديد ينصرف الى الترف إذ أن الضروريات تكون منتجة بقدر كاف واليها انصرفت الأعمال الأصلية .

وقد ميز ابن خلدون بين انتاج الضروريات وانتاج مواد الترف، فالأعمال الأصلية للسكان منصرفة الى انتاج الضروريات. أما حيث يتسع المصر أو المدينة فالأعمال أو المجهودات الجديدة تنصرف الى الانتاج الترفى . فضغط زيادة السكان لا يؤثر فى مستوى القوت فهذا القوت ينتج بقدر كاف بأقل مجهود من المجتمع . ومجال البحث انما هو عن أثرها فى مستوى الرفاهية .

ولما ميز ابن خلدون بين انتاج الضروريات وانتاج أدوات الترف وفرق بين مستوى الرفاهية وبين مستوى القوت وضع بذلك مسألة زيادة السكان فى وضعها الصحيح . فالمسألة ليست مسألة الاعاشة فهذه يمكن ضمانها وانما المسألة تتعلق بضغط تلك الزيادة على مستوى رفاهية السكان الأصليين .

ولابن خلدون فضل يذكر على مالثس ومن رأى رأيه . فهؤلاء خلطوا باشارتهم الى الجوع والأمراض بين أثر زيادة السكان فى مستوى الرفاهية وبين ضغطها على مستوى القوت، فالغذاء يحصل تدبيره بالتخزين أو الاستيراد . والمشاهد عموما أن انتاج الضروريات من مواد غذائية ... الخ أكثر من الاستهلاك الكلى بل قيل فى أكثر من مناسبة إن العالم يشكو فى هذه الناحية من افراط الانتاج . ثم إن مسألة القوت مسألة نسبية للارادة والمناخ والعادات أثر كبير فى تكييفها . وعلى حدّ قول ابن خلدون عن هلاك الناس بالمجاعات أن الذى قتلهم هو الشبع المعتاد السابق لا الجوع الحادث اللاحق [١] . فالناحية المهددة ليست امكان انتاج ضروريات

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٨٦ فى اختلاف أنواع العمران فى الخصب والجوع . و ينتقد من يتوهم أن الجوع مهلك « فليس الأمر كذلك إلا إذا حملت النفس عليه دفعة وقطع عنها الغذاء بالكلية » .

المعيشة وانما الكماليات فيها . فهذه موضع التنازع والانتقال واليها تتجه الأطماع فتتحرك الفتوحات والاستعمار . وقد أجاد ابن خلدون كل الاجادة بهذا التمييز الجوهرى بين مستوى الرفاهية ومستوى القوت .

وإذا كانت بعض الجماعات قد وجدت نفسها مهددة، من الناحية الغذائية فسبب ذلك ليس عجزا فى طاقة الإنتاج وإنما اختلال فى نظام التوزيع ... ... فقد يكون هناك اختلال بين حجم الزراعة والصناعة أو توجد قيود تعسفية موضوعة على الاستيراد أو يرجع الأمر الى العراقيل الموضوعة على التجارة الدولية أو عند تكوين الدولة الجغرافى مثل بلاد الأمبراطورية النمساوية بعد تفككها، وقد كانت تؤلف وحدة اقتصادية متكاملة الخ ... ...

فزيادة السكان إذًا من الناحية الاقتصادية لا يخشى معها حتى على مستوى الرفاهية . فزيادة الاستهلاك تقابلها زيادة الانتاج ، وزيادة العرض يقابله زيادة الطلب، وزيادة الخرج يقابله زيادة الدخل، وبالاجمال زيادة السكان يقابلها زيادة العمران .

المبحث الثالث — أثر العمران فى زيادة السكان

قدمنا أن كثرة السكان تؤدّى الى زيادة العمران . إلا أن ابن خلدون يرى كذلك أن اتساع العمران يستوعب ازدياد السكان .

وهو يعلق أهمية كبيرة على أثر العمران فى تيسير سبل المعيشة ويشبّه الناس فى تزاحمهم على ثروات العالم بتزاحم الحيوانات العجم على فتات بيوت أهل النعم وكيف تختلف أحوالها فى هجرانها أو غشيانها " فان بيوت أهل النعم والثروة والموائد الخصبة منها تكثر بساحتها وأفنيتها الحبوب وسواقط الفتات فيزدحم عليها غواشى النمل والخشاش . ويحلق فوقها عصائب الطيور حتى تروح بطانا وتمتلئ شبعا وريا . وبيوت أهل الخصاصة والفقراء الكاسدة أرزاقهم لا يسرى بساحتها دبيب ولا يحلق بجوّها طائر ولا تأوى الى زوايا بيوتهم فأرة ولا هرة " ويقول " واعتبر

غاشية الأناسى بغاشية العجم من الحيوانات وفتات الموائد بفضلات الرزق والترف وسهولتها على من يبذلها لاستغنائهم عنها فى الأكثر لوجود أمثالها لديهم"(١) .

وهذا الكلام الأخير يكاد يشير الى فائض المستهلك الناتج عن العمران وكيف أنه يزداد لفائدة المستهلكين كلما زاد العمران . فكلما زاد العمران زاد ما يناله الفرد من خير وزادت قوة شرائه .

ويقول بوتول(٢) " إن ابن خلدون يهتم اهتماما كبيرا بالظواهر المتعلقة بمسألة السكان ويظهر ما بينها وبين ثروة البلد من علاقة وثيقة .

إن بعض كتاباته تضعه فى صف أصحاب النظريات التى سميت théories populationistes وهى التى تجعل من السكان سبب الثروة . من ذلك قوله " إن تفاضل الأمصار والمدن فى كثرة الرفه لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو فى تفاضل عمرانها فى الكثرة والقلة"(٣) . وهو يرجع ذلك إلى تجزئة العمل بل يكاد يلمح قانون المنافذ .

ولكن نظرية ابن خلدون لا تقتصر على جانب واحد من المسألة إذ هو يذكر فيما بعد أحوالا تجعل الثروة سببا فى زيادة السكان وليس السكان سببا لزيادة الثروة . من ذلك قوله "إن الدولة التى تشجع الصناعة يزيد سكانها وتزيد جبايتها" .

ويستنتج بوتول مما تقدم إدراك ابن خلدون إدراكا صحيحا للنواحى المتعددة التى تثيرها مسائل السكان .

المبحث الرابع — وفرة السكان ومستوى المعيشة

إذا عظم عمران البلاد الوافرة السكان وازداد الدخل والخرج ارتفع مستوى المعيشة . وهناك دائما اتجاه للتوازن بين الدخل والخرج فاذا زاد الدخل لحقه الخرج وبالعكس . وهذا التوازن الجديد يحصل فى مستوى أعلى فى البلاد الوافرة السكان .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٤ فى أن تفاضل الأمصار ... الخ .

(٢) Bouthoul. p. 33-34.

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٣

يقول ابن خلدون " وأما حال الدخل والخرج فمتكافئ فى جميع الأمصار ومتى عظم الدخل عظم الخرج وبالعكس ومتى عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال الساكن ووسع المصر كل شىء [١] " .

وما علينا إلا أن نقارن احتمالات الكسب فى البلاد التى زاد عمرانها بازدياد سكانها " فان تفاضل العمران فى الأمصار يكون بزيادة الكسب ... ... فما كان عمرانه من الأمصار أكثر وأوفر كان حال أهله فى الترف أبلغ من حال المصر الذى دونه على وتيرة واحدة فى الأصناف ، القاضى مع القاضى والتاجر مع التاجر . والصانع مع الصانع والسوق مع السوق والأمير مع الأمير والشرطى مع الشرطى . واعتبر ذلك فى المغرب مثلا بحال فاس مع غيرها من أمصاره الأخرى مثل بجاية وتلمسان وسبتة تجد بينها بونا كثيرا على الجملة ثم على الخصوصيات . وتجد أهل الأمصار الصغيرة ضعفاء الأحوال متقاربين فى الفقر والخصاصة لما أن أعمالهم لا تفى بضروراتهم ولا يفضل ما يتأثلونه كسبا فلا تنمو مكاسبهم وهم لذلك مساكين محاويج إلا فى الأقل النادر ... [٢] " .

ومضمون هذا أن كثرة السكان تؤدّى الى رفع مستوى المعيشة فى حين أن قلة السكان تؤدّى الى قلة العمران وضعف قوة الشراء مع تقاربها بين السكان ، وأبلغ من كل ذلك أن السائل فى الأمصار الكبيرة له قوة سؤال ليست للسائل فى الأمصار الصغيرة " فان السائل بفاس أحسن حالا من السائل بتلمسان أو وهران . ولقد شاهدت بفاس السؤآل يسألون أيام الأضاحى أثمان ضحاياهم ورأيتهم يسألون كثيرا من أحوال الترف واقتراح المآكل مثل سؤال اللحم والسمن وعلاج الطبخ والملابس والماعون كالغربال والآنية . ولو سأل سائل مثل هذا بوهران أو تلمسان لاستنكر وعنف وزجر " . ثم يسترسل فيقول " ويبلغنا لهذا العهد عن أحوال القاهرة ومصر من الترف والغنى فى عوائدهم ما يقضى منه العجب حتى إن كثيرا

(١) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٢

(٢) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٣ و ٣٤٤

من الفقراء بالمغرب يترعون الى النقلة الى مصر لذلك"[١] وفى ظاهرة الهجرة هذه من الأوطان قليلة السكان و بالتالى قليلة العمران الى أمصار مكتظة بالسكان ومستبحرة فى العمران دليل على أن احتمالات العمل والكسب التى يجلبها العمران أكثر فى البلاد الكثيرة السكان منها فى البلاد قليلة السكان .

ومما يلفت النظر أن ابن خلدون قد قرن ارتفاع مستوى المعيشة فى الأمصار الوافرة العمران والكثيرة السكان بزيادة الإنتاج فيها واتجاهه الى الترف .

والواقع أن الاقتصاديين الحديثين يظهرون الأهمية التى تكتسبها مواد الترف فى مجتمع يرتفع مستوى معيشته . يقول الأستاذ فيشر " إن توفر الأحوال التى تسمح بالتقدم المادى يؤدى الى استمرار الاتجاه إلى تضاؤل أهمية الإنتاج البدائى وازدياد أهمية الإنتاج الترفى[٢] " .

ثم يقول " إنه من الضرورى ازدياد الاهتمام بانتاج مواد الرفه وتلك المواد التى تعتبرها المجتمعات الفقيرة مواد ترف[٣] " .

و يقول "إن حل مشكلة البطالة منوط الى حد كبير بالتوسع فى صناعات الترف[٤]".

المبحث الخامس — قيود زيادة السكان

والآن هل يرى ابن خلدون أنه مقدر لجنس البشرى أن يتضاعف من غير أن يقف حائل دون ذلك . الواقع أنه لم يقل هذا بل لعله رأى ببصره النافذ أثر تلك القيود على النسل . ولكن تلك القيود ليست كما تصورها مالثس نتيجة لعجز المواد الغذائية عن مجاراة معادلة النسل التصاعدية الهندسية بل هى قيود يأتى بها سياق

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٣

(٢) فيشر ص ٣٣ (تعارض التقدم والأمان) .

(٣) فيشر ص ٣١ (تعارض التقدم والأمان) .

(٤) فيشر ص ٦٤ (تعارض التقدم والأمان) .

التاريخ . فاستحكام الحضارة ومفاسد الترف[١] تحمل فى طياتها تحديدا للنسل ... إذ تكثر عند ذلك الموتات والمجاعات ... ... وليست المجاعة نتيجة مباشرة لعجز الأرض عن الإنتاج و إنما هى نتيجة الفوضى السياسية والإرهاق المالى الذى يعم الدولة فى أواخرها مما يؤدى إلى نقص الإنتاج والامتناع عن التخزين " فيقل اختزان الزرع وليس صلاح الزرع وثمرته بمستمر الوجود ولا على وتيرة واحدة، فطبيعة العالم فى كثرة الأمطار وقلتها مختلفة والمطر يقوى و يضعف و يقل و يكثر والزرع والضرع والثمار على نسبته إلا أن الناس واثقون فى أقواتهم بالادخار ، فإذا فقد الادخار عظم توقع الناس للمجاعات فغلا الزرع وعجز عنه أولو الخصاصة فهلكوا[٢] ... "

ويشير ابن خلدون بذلك الى أهمية التخزين فى التوفيق بين الانتاج والاستهلاك ويرى أنه يخضع للعامل النفسانى، فإذا لم يتوفر امتنع التخزين وكان ذلك سبب المجاعات ... وخاصة إذا كان المحصول غير ثابت .

فالمجاعات تضع حدًا للنسل عند استحكام الحضارة . كذلك يؤثر الاستعباد فى قلة السكان . وقد تتبعنا فيما سبق أثر الظلم فى قلة السكان ... وقد ذهب ابن خلدون الى أبعد من هذا وتناول الموضوع من ناحيته الأعم فبحث فى أثر فقدان الحرية الإنسانية فى النسل .. وفى هذا يقول : إذا غلبت الأمة وصارت فى ملك غيرها أسرع إليها الفناء بما يحصل فى النفوس من التكاسل " إذ تصير بالاستعباد آلة لسواها وعالة عليهم فيقصر الأمل و يضعف التناسل . والاعتمار إنما هو عن جدّة الأمل وما يحدث عنه من النشاط فى القوى الحيوانية . فاذا ذهب الأمل بالتكاسل ... تناقص عمران الأمة وتلاشت مكاسبها ومساعيها وعجزت عن المدافعة

---

(١) أشار ابن خلدون الى أن الترف يؤدى الى التفنن فى الشهوات واختلاط الأنساب و إهمال النسل وهلاكه . و ينسب (Faxardo) وهو من التجاريين فى أسبانيا انقراض السكان الى الترف وكثرة الضرائب على غرار ابن خلدون .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٨٦ فى وفور العمران آخر الدولة الخ .

عن نفسها بما خضد الغلب من شوكتها فأصبحت طعمة لكل آكل . والانسان رئيس بطبعه بمقتضى الاستخلاف الذى خلق له ، والرئيس إذا غلب على رئاسته وكبح عن غاية عزه تكاسل عن شبع بطنه ورى كبده وقد يقال مثل ذلك فى الحيوانات المفترسة فانها لا تسافد إذا كانت فى ملكة الآدميين ... وما تزال الأمة المملوكة على أمرها فى تناقص واضمحلال الى أن يأخذها الفناء ... واعتبر فى ذلك أمة الفرس كيف كانت قد ملأت العالم كثرة فلما دخلت فى ملكة العرب لم يكن بقاؤها إلا قليلا ودثرت كأن لم تكن . ولا تحسبن أن ذلك لظلم نزل بها أو عدوان شملها فملكة الاسلام فى العدل ما علمت و إنما هى طبيعة فى الإنسان إذا غلب على أمره وصار آلة لغيره ...»[١] .

و يقول الأستاذ محمد صالح بك «ولسنا نعلم كاتبا قبل أو بعد ابن خلدون وفق الى هذا التحليل الدقيق لأثر الحرية فى الإنسان . وأبرز فى الطليعة مكان الإنسان فى الوجود و وضع العزة الإنسانية فى نصابها الصحيح ...»[٢] . وليس مثل هذا التفكير مستغربا من عالم عمد فى جميع كتابته الى مناصرة الحرية الاقتصادية فى ظل السلطان العادل .

المبحث السادس

مقارنة آرائه بآراء الاقتصاديين فى مسألة السكان

لا نود أن نكرر هنا ما قاله الاقتصاديون تفصيلا فى مسألة السكان وانما نكتفى بالتلميح للاتجاهات الكبرى فى التفكير الاقتصادى مقارنين إياها بما وصل اليه ابن خلدون فى بحثه .

ونود قبل ذلك أن نشير الى أن البحث عن السكان تطبع بظروف الزمان والاقليم . أما ابن خلدون فان كتابته علمية بحتة مجردة الى حد كبير عن تأثير الزمان

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثانى ص ١٤٠ و ١٤١ فى أن الأمة إذا غلبت آل اليها الفناء .

(٢) مجلة القانون والاقتصاد ص ٧٦٠ سنة ١٩٣٣

والمكان . فهـو لا يدرس إقليما أو زمانا معينا و إنمـا يدرس الاتجاهات الكبرى المجردة عن طابع الإقليم المعين أو الزمن المحدود .

وقد كان التجاريون يعتقدون مثل ابن خلدون بأن قوة الدولة إنمـا هى بعدد رعاياها ولذلك كانوا يشـجعون زيادة السكان . وكذلك قال الفيزيوكرات و إن كانت آراؤهم تنقصها الوحدة والتماسك .

أما مالثس فخلاصـة اعتراضه أن المواد الغذائية لا تستطيع أن تجارى زيادة النسل فلا بدّ إذًا من إيجـاد التوافق بين إنتاجها و زيادة النسل . وقد وضع ابن خلدون المسألة فى وضـعها الصحيح بأن بيّن أن زيادة السكان إنمـا مجال أثرها فى مستوى الرفاهية لا فى مستوى القوت . وقد دلت الأبحاث الحديثة على صحة نظرية ابن خلدون عن القـوت و إنتاجه . وفى ذلك يقول الأستاذ الرفاعى بك : "لا خطر من وجهة عدم كفاية المواد الغذائية فقد زادت المنتجات الغذائية لدرجة أن ما يعانيه العالم الآن ليس قلة إنتاج بل إفراط إنتاج[(١)] ..." .

واذا قارنا آراء ابن خلدون بآراء بيرسون رأينا وجه الشبه بينهما . فمدار البحث فى نظر كل منهما كثافة السكان وعلاقتها بالعمران . وليس الفكرة المجرّدة عن الزيادة والنقص فى السكان . فليست الزيادة فى السكان فى كندا مثـل زيادة السكان فى بلجيكا .

ويقول بيرسون إننا نجـد عدد السكان فى البـلاد الراقية أكبر منه فى البلاد المتأخرة وهذا يؤيد ما قاله ابن خلدون عن علاقة السكان بالعمران .

واذا قورنت آراء ابن خلدون مثلا بآراء كارى فى السكان كان الحكم فى صالح ابن خلدون . ولا شك أن مقارنة آراء ابن خلدون فى السكان بآراء غيره من الاقتصاديين تدل على عبقريته الفذة وذهنه الممتاز فهو وان سبق هؤلاء الاقتصاديين بقرون إلا أنه كان فى بحثه موفقا كل التوفيق بل امتاز عنهم بتجرد نظرته عن القيد

---

(١) كتاب الاقتصاد السياسى – باب مسائل السكان .

الإقليمى أو الزمانى . ومما يدل على صدق رأيه أننا نجد مثلا الأستاذ الرفاعى بك يقول : "المسألة التى يعنى الكتاب ببيانها فى العصر الحاضر تنحصر فى أنه لا محل للمخاوف التى أثارها مالتس فى الممالك المتمدينة لأن الخطر الذى تستهدف له الدول فى العصر الحديث ليس إفراط السكان ، بل على النقيض من ذلك نقص عدد المواليد ... ...[١]" .

وقد قارن الدكتور محمد صالح بك نظرية ابن خلدون بنظرية مالتس فقال : "ونحب أن نذكر هنا أن مالتس عند تقريره لنظريته الشهيرة الخاصة بالسكان ... لم يعقب على نظريته مؤكدا قيود هذه النظرية وأهمها ما يترتب على زيادة السكان من زيادة تجزئة العمل المفضى الى زيادة الطعام وهو مالمحه ابن خلدون بألمعيته ... ...[٢]" .

الفصل الثالث — اقتصاديات الترف

المبحث الأول — اتجاه الحضارة الى الترف

إرتباط الحاجات بالحضارة :

تتميز الحضارة عن البداوة فى نظر ابن خلدون بتأصل حاجات اقتصادية وعمرانية جديدة تزيد على مجرد الحاجات الضرورية للمعيشة . وهو يعرف الحضارة بأنها "أحوال عادية زائدة على الضرورى من أحوال العمران زيادة تتفاوت بتفاوت الرفه وتفاوت الأمم فى القلة والكثرة تفاوتا غير منحصر[٣]" .

ومن المفهوم أن الحاجة الاقتصادية يجب أن تتمثل فى إنتاج ما وأن تتخذ شكلا ظاهرا من صناعة أو مهنة تكون فى خدمتها . كما يجب أن يكون لها شىء من الانتشار بواسطة النقل والتقليد والعادة بحيث يكون لها صبغة عامة الى حد ما . والحاجات الاقتصادية لا تتأصل إلا اذا وجدت الوسيلة لإشباعها . فهى تصاحب

---

(١) كتاب الاقتصاد السياسى — باب مسائل السكان .

(٢) مجلة القانون والاقتصاد ص ٧٥٨ و ٧٥٩ سنة ١٩٣٣

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٠ فى أن الحضارة فى الأمصار من قبل الدول .

دائما التقدم الفنى . ولتتقدم وتزداد بوساطة الاختراعات والاكتشافات والافادة منها واقتباسها .

وقد لحظ ابن خلدون ما يجب أن يتوفر للحضارة من دعائم التقدم الفنى فوصفها فى موضع آخر بأنها "التفنن فى الترف وأحكام الكلف بالصنائع المستعملة فى وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمبانى والفرش والآنية وسائر عوائد المنزل وأحواله" [١] .

ولم يغفل ابن خلدون عن أن التعليم أحد الدعائم الكبرى فى التقدم الفنى وأنه شديد الارتباط بالحضارة فهو يقول إن العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة "فمتى فضلت أعمال أهل العمران عن معاشهم انصرفت الى ما وراء المعاش من التصرف فى خاصية الانسان وهى العلوم والصنائع ومن تشوف بفطرته الى العلم ممن نشأ فى القرى والأمصار غير المتمدنة فلا يجد فيها التعليم الذى هو صناعى لفقدان الصنائع فى أهل البدو ... ولا بد له من الرحلة فى طلبه الى الأمصار المستبحرة شأن الصنائع كلها" [٢] .

كذلك عقد فصلا فى أن الصنائع لا بد لها من معلم وقد تكلمنا عن ذلك فى فصل الإنتاج [٣] .

ويستدل من كتابته على ارتباط الحضارة بتطور حاجات الانسان وما يصاحبها من تطور مقابل فى الانتاج . فالتدرج فى التمدن مقياسه إشباع الانسان لحاجات جديدة لم تكن متأصلة عنده وذلك الشعور بالحاجات الجديدة والسعى لاشباعها يمثل سير الحضارة وتطورها، ودراسة ابن خلدون لتلك المسألة هى فى الواقع نوع من دراسة اقتصاديات الاستهلاك . وقد اختص الترف بالتحليل الدقيق وآراؤه عنه تمثل جزءا أساسيا من نظريته فى تفسير التاريخ .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٢ و ٣٥٣ فى أن الحضارة غاية العمران .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل السادس ص ٤١٠ فى أن العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران .

(٣) الفصل الخاص بالانتاج — مبحث الصناعة .

تدرّج الحاجات والانتاج :

ينتقل الناس من البداوة الى الحضارة فتتغير طرق معيشتهم . وتزيد مكاسبهم نتيجة للاجتماع ووفرة العمران فتزداد قوتهم الشرائية وقدرتهم على الاستيعاب . هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية تزداد حاجاتهم تبعا لملابستهم لحضارات سابقة واقتباسهم لعادات ووسائل غيرهم، بالتعليم والتقليد . ومن ناحية ثالثة يؤثر التنافس فى محاولة الامتياز عن طريق المظاهر الخارجية فى الاستهلاك فتزداد حاجات الترف وتتأصل .

يرى ابن خلدون أن الحاجات تتدرج تبعا للعوامل المتقدمة . ويلازم تدرّجها تدرّج الانتاج . والانسان يسعى الى إشباع الضرورى فالحاجى والكمالى . وإذا كثرت الكماليات أصبح الأمر ترفا، فاذا بولغ فيها أصبحت خروجا عن الحد " ان أول مطالب الانسان الضرورى ، ولا ينتهى الى الكمال والترف إلا إذا كان الضرورى حاصلا، فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة ولهذا نجد التمدن غاية للبدوى يجرى إليها وينتهى بسعيه الى مقترحه منها "[1] .

ومثل الضرورى " القوت والكن والدفء بالمقدار الذى يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه "[2] فالحاجات الضرورية فى نظر ابن خلدون هى الحاجات الفيزيولوجية .

والبدو[3] هم الذين يقتصرون على " الضرورى من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد مقصرين عما فوق ذلك من حاجى أو كمالى . يتخذون البيوت من الشعر والوبر أو الشجر أو من الطين والحجارة غير منجدة إنما هو قصد الاستظلال والكن لا ما وراءه، وقد يأوون الى الغيران والكهوف . وأما أقواتهم فيتناولون بها يسيرا بعلاج أو بغير علاج البتة إلا ما مسته النار . فمن كان معاشه منهم فى الزراعة

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثانى ص ١١٦ فى أن البدو أقدم من الحضر .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثانى ص ١١٥ فى أن أجيال البدو والحضر طبيعية .

(٣) يقصد ابن خلدون بكلمة البدو الذين يعيشون عيشة بدائية (rudimentaire) ولا يقصد بها الأعراب أو القوم الرحل .

والقيام بالفلح كان المقام به أولى من الظعن ، ومن كان معاشه فى السائمة مثل الغنم والبقر فهم ظعن غالبا ... وأما من كان معاشهم فى الإبل فهم أكثر ظعنا ... وهؤلاء هم العرب[١] » .

« ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش تعاونوا فى الزائد على الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر[٢] » .

« ثم تزيد أحوال الرفه والدعة فتجىء عوائد الترف البالغة مبالغها فى التأنق فى علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة فى أنواعها من الحرير والديباج وغير ذلك ومعالاة البيوت والصروح وإحكام وضعها فى تنجيدها والانتهاء فى الصنائع فى الخروج من القوة الى الفعل الى غاياتها ، فيتخذون القصور والمنازل ويجرون فيها المياه ويعالجون فى صرحها ويبالغون فى تنجيدها ويختلفون فى استجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس أو فراش أو آنية أو ماعون وهؤلاء هم الحضر[٣] » .

ويمتاز هذا الدور بوجود نظرة جديدة الى الحياة فهناك اهتمام بالمسائل الفكرية . فالعلوم كما بينا من توابع الحضارة وهناك رغبة فى السيطرة على الطبيعة مثل انشاء ترع ومجار صناعية للمياه ، وفى الافادة من الاختراعات والتحسينات الصناعية[٤] . وهناك تقدير للذوق الجميل من تأنق وموسيقى وتنسيق للحدائق واهتمام بالزينة والألوان ، فبعض الأشجار تزرع فى البساتين لأشكالها لا لثمارها .

وإذا أردنا صوغ ذلك فى عبارة حديثة قلنا : إن دور الحضارة يمتاز بالطابع الفكرى (intellectual interest) ، والطابع الفنى (technological interest) ، والطابع الذوقى[٥] (aesthetic interest) .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثانى ص ١١٦ فى أن جيل العرب فى الخلقة طبيعى .

(٢ و ٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثانى ص ١١٥ و ١١٦ فى أن أجيال البدو والحضر طبيعية .

(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٠ فى أن الصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضرى .

(٥) مقدمة ابن خلدون — أن من غاية الكماليات تنظيم أوقات الفراغ (الفصل الخامس ص ٤٠٠ فى صناعة الغناء) .

"وقد تخرج عن الحدّ إذا كان العمران خارجا عن الحدّ كما بلغنا عن أهل مصر أن فيهم من يعلم الطيور العجم والحمر الانسية، وتخيل أشياء من العجائب بايهام قلب الأعيان وتعليم الحداء، والرقص والمشى على الخيوط فى الهواء، و رفع الأثقال من الحيوان[١]".

تعريف الترف :

الترف عند ابن خلدون إنما هو إذن طور من أطوار الحضارة فى سيرها من إشباع الضروريات الى الخروج عن الحدّ . وانتقال موضوعات الترف الى مصاف الضروريات وتأصلها فى روح المجتمع هو ما يعنيه ابن خلدون بكتابته وما يرى له عواقب وخيمة على الحضارة . وتأصل الترف دليل على أن حاجات الانسان قد تطوّرت وأنه بلغ مرحلة جديدة فى طريقة معيشته .

ويميز العميد صالح بك بين الترف بمدلوله المألوف و بين ما قصده ابن خلدون إذ هو فى رأى ابن خلدون مرحلة من مراحل الحضارة ولا يرتبط بأية فكرة أخلاقية كالمباهاة وحب الظهور . فهو تطوّر فى حاجات الانسان تقتضيه طبيعة العمران[٢].

ونرى أن عامل التنافس شديد التأثير فى التشجيع على استهلاك مواد الترف، وقد لحظ ابن خلدون ذلك إذ يقول : "و ينزعون مع ذلك الى رقة الأحوال فى المطاعم والملابس والفرش والآنية و يتفاخرون فى ذلك و يفاخرون فيه غيرهم...[٣]".

و يقول : "وتطوّروا بتطوّر الحضارة والترف فى الأحوال واستجادة المطاعم والمشارب والملابس والمبنى والأسلحة والفرش والآنية ... ... وكذلك أحوالهم فى أيام المباهاة والولائم وليالى الأعراس فأتوا من ذلك وراء الغاية[٤]" .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٠ فى أن الصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضرى .

(٢) مجلة القانون والاقتصاد ص ٣٣٢ سنة ١٩٣٣

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٥٨ فى أن من طبيعة الملك الترف .

(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٦٣ فى انتقال الدولة من البداوة الى الحضارة .

ويتفق ابن خلدون فى ذلك مع الاقتصاديين الحديثين. ويرى فبلن فى نظريته عن الطبقات المترفة أن الفرد يمتاز فى الجماعات البدائيـة بقوته ومهارته فى الصيد أو شجاعته فى القتال . أما فى المجتمعات الوافرة السكان فان تلك الصفات لاتعرف عن الشخص إلا للمقربين إليه، ولذلك فان المظاهر الخارجية الدالة على الثراء هى التى تمنح الشخص امتيازا وتقـديرا إذ هى دليل على القـدرة واتساع الكسب ... ... فالتنافس قائم بين الطبقات المترفة — على المظاهر الخارجية الدالة على الترف (١) .

كذلك يحسن تمييز الترف عن الاسراف وهمـا كثيرا ما يستعملان للدلالة على حالة واحدة . فالاسراف قد يقصد به المبالغة فى إشباع حاجات ليست ضرورية أو لا يشعر صاحبها بضرورتها أى أن هذه الحاجات لم تتأصل فى مزاج من يشعر بها أو قد يقصد به اعطاء قيمة للأشياء لا تتناسب مع حقيقتها . والاسراف بهذا المعنى يختلف عن الترف . إن الترف مرحلة فى تطور الحاجات الانسانية . بينما الاسراف حالة تدل على سـوء الاختيار وسوء تقـدير القيمة من جانب الشخص المسرف . والاسراف قـد يحصل من الغنى والفقير . أما الترف فيفترض مستوى معينا من القدرة الشرائية المتصلة .

---

(١) "In primitive groups, where all the members of the group are well acquainted, there are many ways of obtaining distinction other than by the use of economic goods. A man's skill in hunting, bravery in fighting, are well known to his associates and win him glory . . . . . .

But as population increases, as society grows more complex and as the number of people with whom man is thrown in contact, becomes larger, the non-material means of attaining distinction, while they doubtless become no less important absolutely, do become relatively less important . . . .

In a pecuniary society, where wealth getting is an indication of superiority, the mere display of material possessions is in itself a token of superiority.

In fact, as pecuniary valuations become more widespread, and significant, the display and use of goods becomes increasingly important, not only outside one's intimate circle, but to a large extent within it".

Hoyt, Consumption in our Society, p. 48.

فالترف إذن طور من أطوار الحضارة يتميز بتأصل حاجات فى نظر المجتمع . هذه الحاجات من وجهة البحث المطلق ليست ضرورية ولا حاجية وهى حاجات تتولد عن الوجود فى مجتمع متحضر .

المبحث الثانى — أثر الترف فى طرق المعيشة

تأصل الترف والاختلال بين الدخل والخرج :

أشرنا فيما سبق الى سير الحضارة وأن الترف حاصل تقدمها . وحالة الترف تعود فتؤثر على أحوال الحضارة المحيطة بها ، فكثيرا ما يصحب الترف اختلال بين الاستهلاك والانتاج ، وترفع المترفين عن مباشرة أعمالهم بأنفسهم ، وتلمسهم للمعيشة من وجوه غير طبيعية فضلا عن أن تأصل روح الترف فى الجماعات تذهب عنها مرونتها من حيث التوافق مع الظروف الاقتصادية المحيطة بها مع أن المرونة الاقتصادية شرط أساسى لسير الجماعات سيرا اقتصاديا منتظما وخاصة فى الأزمنة الحديثة .

إن ازدياد الحاجات فى ذاته ليس ضررا محضا ولكن يشترط أن تقابله وسائل لاشباع تلك الحاجات المتزايدة . فحين يرتفع مستوى معيشة طبقة العمال مثلا يجب أن تزداد بنفس النسبة قدرتهم على الانتاج . فالتوازن بين الانتاج والاستهلاك أمر ضرورى جدا . ونرى له فى الحياة مظاهر عدة . فرب البيت الذى يسعى الى أن يكون إيراده معادلا لمصروفه ، يسعى بذلك الى إيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك . وصاحب المصنع يسعى دائما الى إيجاد التناسق بين إنتاج مصنعه واستهلاك السوق وهكذا ... ... فالقاعدة السليمة هى أن كل تقدم فى مستوى القوت أو الرفاهية يجب أن يقابله تقدم فى المقدرة الانتاجية ، أو أن يستند الى هذه المقدرة .

هذا التناسب بين حاجات الإنسان وقدرته على الوفاء بها يجب أن نحرص دائما على توفره ، فهو الأساس السليم لطرق المعيشة الطبيعية . أما حيث تتجاوز الحاجات القدرة على الانتاج فنحن أمام انحلال اقتصادى اجتماعى .

وقد عرف ابن خلدون تلك القاعدة الأساسية فأشار الى الاختلال بين الانتاج والاستهلاك فى صورتيه حيث ينتج المرء ولا ينال نصيبه العادل من إنتاجه (فصل الظلم والعمران)[١] . والفرض الآخر حيث يستهلك المرء من غير أن ينتج أو أكثر مما ينتج (فى باب الطرق غير الطبيعية للمعاش)[٢] .

تأصل الترف والغلاء :

ويلاحظ ابن خلدون أن الأمصار الكثيرة العمران تختص بالغلاء فى أسواقها وأسعار حاجتها ، ثم تزيدها المكوس غلاء لأن المكس داخل فى قيم المبيعات . فتعظم نفقات أهل الحضارة ولا يجدون وليجة عن ذلك لما ملكهم من أثر العوائد وطاعتها . وتذهب مكاسبهم كلها فى النفقات ويتتابعون فى الإملاق والخصاصة . وداعية ذلك كله إفراط الحضارة فى الترف[٣] . ذلك التتابع فى الإملاق والخصاصة أساسه اختلال الخرج والدخل وتجاوز الاستهلاك القدرة الانتاجية وهو نتيجة لتأصل حاجات الترف واندماجها فى الحاجات الاجتماعية الضرورية .

تأصل الترف والالتجاء الى الطرق غير الطبيعية فى المعاش :

ان ازدياد حاجات الفرد وعدم ازدياد قدرته الانتاجية تؤدى به اذا أصر على اشباع حاجاته الى طرق الطرق غير الطبيعية للمعاش . وقد سبق أن أشرنا الى ذلك فى فصل الانتاج[٤] .

ونرى تأييدا لكلام ابن خلدون فى الظاهرة الآتية وهى أن الناس فى المدن حيث الحاجات تزيد كثيرا عن الريف ولا تستقر لهم نفس ، يكثر بينهم النصب والطرق الاحتيالية والغش والتدليس . وكذلك نجد أنه فى فترات تعلم الشعب لأذواق جديدة مثل سنة ١٩١٩ تحصل فترة انتقال مضطربة وتزداد الجرائم والتفاليس والنصب .

---

(١) وذلك لكثرة المغارم والمصادرة .
(٢) وذلك عن طريق التدليس ومزاولة صناعات غير طبيعية وغير منتجة .
(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٣ فى أن الحضارة غاية العمران .
(٤) فصل الانتاج — مبحث وجوه المعاش غير الطبيعية .

ترفع المترفين عن مباشرة أعمالهم وازدياد الخدمة والوكلاء :

وهناك ظاهرة أخرى أشار إليها ابن خلدون وهى أن المترفين يترفعون عن مباشرة أعمالهم بأنفسهم وقد حمل على ذلك حملة شديدة قال: "وأكثر المترفين يترفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزا عنها لما ربى عليه من خلق التنعم والترف، فيتخذ من يتولى ذلك له ويقطعه عليه أجرا من ماله، وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للانسان إذ الثقة بكل أحد عجز ولأنها تزيد فى الوظائف والخرج وتدل على العجز والخنث الذين ينبغى فى مذاهب الرجولية التنزه عنهما إلا أن العوائد تقلب طباع الانسان الى مألوفها فهو ابن عوائده لا ابن نسبه ... ..."[١] .

فهو يحمل على ترفع المترفين من الوجهة الأخلاقية فيراه منافيا للرجولة ويعتبره ضعفا وعجزا . وكذلك يراه من الوجهة الاقتصادية ضارا إذ أنه يزيد فى تكاليف الانتاج ويكثر من الوظائف، والموظف لاينتج كصاحب العمل إذ ينقصه الدافع الشخصى. فترفع المترفين يعتبر تبذيرا وإهمالا من الوجهة الاقتصادية (Economic waste) .

تأصل الترف وجمود مستوى المعيشة :

لا شك أن ابن خلدون قد أدرك الآثار الجوهرية للترف فى طرق المعيشة . وقد أظهرت التجارب الحديثة مقدار الضرر الذى يلحق الآلة الاقتصادية من جراء تأصل روح الترف فى المجتمع . فانتقال حاجات الترف الى مصاف الحاجات الضرورية وامتزاجها بكيان الشعب ليس أمرا مطلوبا على الدوام . وقد رأينا أخيرا كيف أن رفض العمال فى انجلترا لتكييف مستوى معيشتهم مع الأحوال الاقتصادية فى سنة ١٩٢٩ أدى الى تفاقم الأزمة وتأخر الصناعة وعرقلتها فى انجلترا، ومن ثم الى بطالة كثيرين منهم، فانهم بدلا من أن يقبلوا ضغط مستوى معيشتهم جميعا فضلوا المحافظة عليه وبطالة جزء كبير منهم . ولا شك أن مثل تلك البطالة لها آثار أخذت تتراكم وتكثر بالبلد وانتهت الى عواقب سيئة .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٤ فى أن الخدمة ليست من المعاش الطبيعى .

وقد ساعد العمال فى ذلك العوامل السياسية التى أدت الى منحهم اعانات مرتفعة فكانت سببا غير مباشر فى ازدياد البطالة . بيد أن هناك عوامل أخرى فى الزمن الحديث تساعد على تجاوز الانسان لقدرته الانتاجية فى اشباع حاجاته وأهمها عامل الائتمان .

أثر الائتمان على الترف فى العصور الحديثة :

فلقد سمح الائتمان لأناس كثيرين أن يعيشوا على القروض و يظهروا بمظهر لا يتناسب مع حالتهم . ولاشك أن الائتمان كان من أهم الأسباب فى نصب الفخاخ لاصطياد الثروة العقارية المصرية من أيدى أثرياء البلد الذين زادت شراهة حاجاتهم بعض مكاسب وقتية صادفوها بعد الحرب الماضية . فلقد ظلت حاجاتهم على شدتها وازدادت بينما كانت قيمة منتجاتهم آخذة فى التدهور . فلجأوا الى القروض ليوجدوا التوازن فكان ما كان من أمرها و إتيانها على الأخضر واليابس . كل ذلك يبين لمن ينعم النظر كيف أضر الائتمان باقتصاديات البلد فى ناحية الاستهلاك ، وأزال القيود التى تربط الاستهلاك وتحدده بالقدرة الانتاجية . ولاشك أن الائتمان فى العصر الحديث قد أطلق العنان للترف فضاعف من سيئاته . فالواجب علينا دائما أن لا نترك قيادنا لحاجاتنا بل يجب إخضاع مستوى إنفاقنا لمستوى انتاجنا . ووسيلة ذلك الحد من الترف .

المبحث الثالث — علاقة الترف بالأئتمان والانتاج

استيعاب الترف للمجهود الانتاجى الجديد :

قدمنا فى الكلام عن علاقة السكان بالعمران أن المجهود الانتاجى يتجه بعد الوفاء بالضروريات الى الترف لأن الأعمال الأصلية خاصة بالمعاش بينما الأعمال الزائدة خاصة بالترف (١) .

فالمجهود الانتاجى الزائد يجد مسرحا له فى الانتاج الترفى .

(١) "The fact of real importance which is now emerging from the stress and welter of the immediate past, is that a radical change has taken place in the world demand for different types of goods and services. There has been a shift in relative demand from the prime necessaries of life, food and clothing and houseroom, towards goods and services satisfying secondary needs." A. Loveday. Britain and world trade, نقلا عن كتاب : E. H. Carr. Conditions of Peace, p. 86.

ومن الأسـباب التى تشجع على ذلك الاتجاه وتوفر الدواعى له أن أهل الرفه يبذلون أثمان مواد الترف باسراف فى الغلاء لحاجتهم اليها أكثر من غيرهم، وتؤدى منافستهم فى الاستئثار بهـا الى اعتزاز أهل تلك الحـرف وتكثر نفقات أهل المصر فى ذلك[١] .

ويؤكد ذلك قائلا " بل تكون فائدتها من أعظم فوائد الأعمال[٢] " .

ولمـا كان الانسان يسترشد باعتبارات النفع فى توجيه مجهوده[٣] فان اتجاه الانتاج الى صناعات الترف حقيقة ملموسة فى البلاد الوافرة العمران .

فاتجاه الانتاج للكماليات أساسه أن الطبقات التى تطلب هذه الكماليات فى يدها أكبر قسط من القوة الشرائية . ولا شك أنه على الدولة أن تأخذ على عاتقها خاصة فى العصر الحديث حيث تتفاوت الثروة والقوة الشرائية تفاوتا كبيرا أن توجه الانتاج سـواء بالاعانات أو الضرائب والاعفاءات أو غير ذلك الى سد حاجات الطبقات الأقل ترفا التى هى فى الواقع أكثر ضرورة وأوفر نفعا .

ولا شك أننا نعانى فى مصر كثيرا من اتجاه الانتاج والاستهلاك الى الكماليات وهى مشكلة تحتاج الى درس وتحقيق وحل أساسه ملاحظة الحقائق العلمية[٤] .

المبحث الرابع — الترف والدولة

رسوخ الدولة شرط أساسى للترف :

يرى ابن خلدون أن الدولة إنما تكون بتفوق فئة على الفئات الأخرى واندماج تلك الفئات تحت رئاستها . تلك الفئـة لا بد أن يكون لهـا رئيس يتعين رئيسا

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٥ فى أسعار المدن .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨٠ فى أن الصنائع إنما تكمل بكمال العمران .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٨١ فى أن الصنائع إنما تستجاد وتكثر إذا كثر طالبها .

(٤) قد يكون الالتجاء الى طريقة التبسيط (standardization) من الوسائل الناجعـة لمحاربة الترف مثل إنتاج نوع متوسـط موحد من الملابس كالملابس العسكرية فان لها حدا أعلى معقول ومحدد . فتنتفى فكرة التنافس فى الاستهلاك .

للفئات كلها . وكثيرا ما يميـل الحاكم الى الانفراد بالمجـد "فيجدع حينئذ أنوف العصبيات، ويفلج شكائمهم عن أن يسموا الى مشاركته فى التحكم، ويقرع عصبيتهم عن ذلك وينفرد به ما استطاع حتى لايترك لأحد منها فى الأمر لا ناقة ولا جملا. فينفرد بذلك المجد بكليته ويدفعهم عن مساهمته (١)" .

فاذا مااستقرت الدولة ورسخت أقدامها انصرف الناس من البحث عن التفوق السياسى الى التنعم فى عوائد الترف وفى هذا يقول : "ويتجاوزون ضرورات العيش وخشونته الى نوافله ورقتـه وزينته، ويذهبون الى اتباع من قبلهم فى عوائدهم وأحوالهم، وتصـير تلك النوافل عوائد ضرورية فى تحصيلها، وينزعون الى رقة الأحوال فى المطاعم والملابس والفرش والآنية، ويتفاخرون فى ذلك ويفاخرون فيه غيرهم من الأمم فى أكل الطيب ولبس الأنيق وركوب الفاره (٢) ... ..." .

ورسـوخ الدولة وتوفر الأمن شرطان أساسيان فى كنفهما ينمو الترف، فاذا ما حصل ذلك انصرف النـاس الى "تحصيل ثمـرات الملك من المبنى والمساكن والملابس فيبنون القصور ويجرون المياه ويغرسون الرياض ويستمتعون بأحوال الدنيا (٣) ... ..." .

ويختلف أثر الترف على الدولة بحسب الأحـوال فهو يزيدها فى أولها قوة الى قوتها حتى اذا ما اسـتحكمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجـد وحصول الترف المستحكم والدعة أشرفت الدولة على الهرم .

فى أن الترف يزيد الدولة فى أولها قوة الى قوتها :

يرى ابن خلدون أن الترف يزيد عدد السكان ويضرب لذلك العرب مثـلا حيث كانوا قليلين فى عهد البـداوة (فلما بلغ الترف مبالغـه فى الدولة وتوفر نموهم بتوفر النعمة ... ... بلغ ذلك العدد الى أضعافه (٤) ...) .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٥٧ فى أن من طبيعة الملك الانفراد بالمجد .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٥٨ فى أن من طبيعة الملك الترف .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٥٨ فى أن من طبيعة الملك الدعة والسكون .

(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٦٥ فى أن الترف يزيد الدولة فى أولها قوة .

وقد سبقت لنا الإشارة الى هذا الموضوع عند بحثنا مسألة السكان والعمران فقلنا : إن الترف أى زيادة الحاجات يقتضى زيادة الانتاج و بالتالى زيادة اليد العاملة وهى أهم عناصر الإنتاج فى ذلك الوقت . فالترف المتزايد يستوعب زيادة السكان . وكأن ابن خلدون يريد أن يشير الى أن الانتاج المتزايد من ناحية أخرى يستوجب زيادة عدد السكان حين يقول : " فانظر مبلغ هذا العدد العظيم لأقل من مائتى سنة واعلم أن سببه الرفه والنعيم الذى حصل للدولة وربى فيه أجيالهم وإلا فعدد العرب لأول الفتح لم يبلغ هذا ولا قريبا منه ... "[1] .

فالترف فى أول الدولة تصحبه زيادة السكان، وزيادة السكان قوة اقتصادية وقوة حربية تزيد الدولة فى أولها قوة الى قوتها . كذلك يستوعب الترف زيادة السكان و بذلك يحافظ على ارتفاع مستوى المعيشة .

استحكام الترف وضرره على الدولة :

هذا عن الترف فى أول الدولة حتى اذا استحكمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجد وحصول الترف والدعة أقبلت الدولة على الهرم، فالترف بعد أن كان قوة للدولة فى أولها لا يلبث أن يقضى عليها . وبيان ذلك "أن طبيعة الملك تقتضى الترف فتكثر عوائدهم وتزيد نفقاتهم على أعطياتهم ولا يفى دخلهم بخرجهم، فالفقير منهم يهلك والمترف يستغرق عطاءه بترفه، ثم يزداد ذلك فى أجيالهم المتأخرة إلى أن يقصر العطاء كله عن الترف وعوائده وتمسهم الحاجة وتطالبهم ملوكهم بحصر نفقاتهم فى الغزو والحروب فلا يجدون وليجة عنها فيوقعون بهم العقوبات وينتزعون ما فى أيدى الكثير منهم يستأثرون به عليهم أو يؤثرون به أبناءهم وصناع دولتهم فيضعفونهم لذلك عن إقامة أحوالهم ويضعف صاحب الدولة بضعفهم..."[2] ثم يقول: "وأيضا إذا كثر الترف فى الدولة وصار عطاؤهم مقصرا عن حاجاتهم ونفقاتهم احتاج صاحب الدولة الذى هو السلطان الى الزيادة فى أعطياتهم حتى يسد خللهم ويزيح

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٦٥ فى أن الترف يزيد الدولة فى أولها قوة .
(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٥٩ فى أنه إذا استحكمت طبيعة الملك الخ .

عليهم والجباية مقـدارها معلوم ولا تزيد ولا تنقص و إن زادت بما يستحدث من المكوس فيصير مقدارها بعد الزيادة محدودا . فاذا و زعت الجباية على الأعطيات وقـد حدثت فيها الزيادة لكل واحد بما حدث من ترفهـم وكثرة نفقاتهم نقص عدد الحامية حينئذ عما كان قبل زيادة الأعطيات ثم يعظم الترف وتكثر مقادير الأعطيات لذلك فينقص عدد الحاميـة وثالثا ورابعا الى أن يعود العسكر الى أقل الأعداد فتضعف الحماية لذلك وتسقط قوة الدولة[(١)] ... ... " .

فمن رأى ابن خلدون إذاً أن الترف حين يصيب الدولة يدخل الاختـلال على ميزانية أفرادها وعلى ميزانيتها العامة و يضعف جيشها ولا يقتصر على ذلك بل هـو يصيبها فى قوتها الكبرى أى أخلاق المجتمع " فالترف مفسـد للخلق بما يحصل فى النفس من خلال الشر ... ... فيكون علامة على الإدبار والانقراض بما جعل الله من ذلك فى خليقته وتأخذ الدولة مبادئ العطب وتتضعضع أحوالها . وتنزل بها أمراض مزمنة من الهرم إلى أن يقضى عليها[(٢)] " .

المبحث الخامس — مساوئ الترف

إذا قيل مفاسد الحضارة فالمقصود على وجه الخصوص مفاسد الترف ، ففى دور الترف تظهر عيوب الحضارة بكل وضوح . فالبـداوة التى تتميز بالبساطة تخلو من كثير من المفاسد وكلما بعدنا عن البداوة اقتربنا من الترف الزائد وما يجلبـه من مفاسد . وقد أخذ ابن خلدون على الترف عدّة عيوب أخلاقية واقتصادية وسياسية وطبيعية ، فمن الوجهـة الطبيعية يكون الحضرى أقل احتمالا للمجاعات من البدوى كما تراه يتفنن فى شهواته فهو أسير لهـا بعيد عن صفات الخير ولعل الصفة البارزة فيه هى انعدام الشجاعة . و يقول أستاذنا صالح بك[(٣)] أن ابن خلدون قد استخلص النتيجة الآتية : " أنه إذا كان غلب الأمة بالإقدام والبسالة فمن كان منهم أعرق فى البداوة وأكثر توحشا كان أقرب الى التغلب على سواه إذا تقاربا فى العدد وتكافآ فى العصبية " .

(١و٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٥٩ فى أنه إذا استحكمت طبيعة الملك الخ .

(٣) مجلة القانون والاقتصاد ص ٨٠٦ سنة ١٩٣٣

مساوئ الترف الحربية :

وإذا بلغ الترف مبلغه ترى أهـل الدولة يلجأون الى الجنود المرتزقة لانعـدام الشجاعة بين أهل الدولة أصلا . وفى ذلك يقول : " وإذا اتخـذوا الدّعة والراحة مألفا وخلقا صار لهم ذلك طبيعة وجبلة شأن العوائد كلها . فتربى أجيالهم الحادثة فى غضارة العيش ومهـاد الترف والدّعة وينقلب خلق التـوحش وينسون عوائد البداوة التى كان بها الملك من شدّة البأس وتعوّد الافتراس وركوب البيداء وهداية القفر فلا يفـرق بينهم وبين السـوقة من الحضر إلا فى الثقافة والشارة فتضعف حمايتهم ويذهب بأسهم وتخضد شوكتهم ويعود وبال ذلك على الدولة بما تلبس به من ثياب الهرم، ثم لا يزالون يتلوّنون بعوائد الترف والحضارة والسكون والدّعة ورقة الحاشية فى جميع أحوالهم وينغمسون فيها وهم فى ذلك يبعدون عن البـداوة والخشونة وينسلخون عنها شيئا فشيئا وينسون خلق البسالة التى كانت بها الحماية والمدافعة حتى يعودوا عيالا على حامية أخرى إن كانت لهم — واعتبر ذلك فى الدول التى أخبارها فى الصحف لديك تجد ما قلته لك من ذلك صحيحا فى غير ريبة وربما يحـدث فى الدولة إذا طرقها هذا الهرم بالترف والراحة أن يتخـير صاحب الدولة أنصارا وشيعة من غير جلدتهم ممن تعوّد الخشونة فيتخذهم جندا يكون أصبر على الحرب وأقدر على معاناة الشدائد من الجوع والشظف ... ...[(١)] " .

مساوئ الترف الأخلاقية :

هذا ما يجرى للناس إذ يسيرون وراء زينة الحياة وقد بهرت أعينهم بما حوت من النعيم والترف ، والترف قد أفسد أخلاقهم إفسادا . ونجد ذلك واضحا فى سكان المدن . والمدينـة هى بؤرة الحضارة المثلى " فتجد الفسـق يكثر فيهم وكذلك الشر والسفسفة والتحيل على تحصيل المعاش من وجهه وغير وجهه وتنصرف النفوس الى الفكر فى ذلك والغوص عليـه واستجماع الحيـلة له . فتجدهم أجرياء على الكذب

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٥٩ و ١٦٠ فى أنه إذا استحكمت طبيعة الملك الخ ...

والغش والخلابة والسرقة والفجور فى الايمان والربا فى البياعات ... ... وتجد كثيرا من أعقاب البيوت وذوى الأحساب منطرحين فى الغمار منتحلين لحرف الدنية فى معاشهم . وإذا كثر ذلك فى المدينة أو الأمة تأذن الله بخرابها ، لأن مكاسبهم لاتفى بحاجاتهم لكثرة العوائد ومطالب النفس فلا تستقيم أحوالهم . وإذا فسدت أحوال الأشخاص واحدا واحدا اختل نظام المدينة وخربت ... ...[١] ” .

مساوئ الترف الاقتصادية :

ومن الناحية الاقتصادية نلحظ أنه حيث يكثر الترف تميل الأسعار الى الغلاء ، فالطلب على مواد الترف طلب غير مرن ويؤدى الى غلاء الأثمان . ومن جهة أخرى نرى أن احتياج الدولة الى فرض مكوس متزايدة تزيد فى غلاء الأسعار إذ يجتهد المنتج أو التاجر فى نقل المكوس على عاتق المستهلك .

مساوئ الترف السياسية :

أما من الناحية السياسية فيقول أستاذنا صالح بك[٢] عن أثر الترف فى فقدان العصبية ” يعلق ابن خلدون أهمية كبرى على العصبية وهى نعرة الفرد على نسبه وعصبيته . ومنشؤها ماركب فى الطبيعة البشرية من الشفقة والغيرة على ذوى الأرحام والأقرباء ، والعصبية بهذا المعنى هى أول مظهر للوطنية . ويقول ابن خلدون : إن القبيلة لا تغلب إلا بعصبيتها وإنها إذا غلبت بعصبيتها بعض الغلب استولت على النعمة بمقداره فتذهب عنها تدريجا خشونة البداوة ، وتضعف البسالة وينعمون فيما أتاهم الله من البسطة وتنشأ بنوهم وأعقابهم فى مثل ذلك ، ويستنكفون عن سائر الأمور الضرورية فى العصبية حتى يصير ذلك خلقا لهم وسجية فتنقضى عصبيتهم وبسالتهم فى الأجيال بعدهم بتعاقبها الى أن تنقرض العصبية فيأذنون بالانقراض ، وعلى قدر ترفهم ونعمتهم يكون إشرافهم على الفناء فضلا عن الملك ، فان عوارض

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٣ فى أن الحضارة غاية العمران .

(٢) مجلة القانون والاقتصاد ص ٨٠٨ سنة ١٩٣٣

الترف والغرق فى النعيم كاسر من سورة العصبية التى بها التغلب فيقصر القبيل عن المدافعة والحماية فضلا عن المطالبة فتلتهمهم الأمم . ويضاف الى ذلك استخدام الجنود الأجنبية وعندئذ تزول طبقة الحاكمين، فان كانوا فئة انقرضوا وان كانت أمة استعبدتها الأمة التى لم يصبها الترف " .

ويلمح ابن خلدون أثر الاستغراق فى الحضارة والتفنن فى الترف فى فقدان الحرية . ففى الحضارة ذل واستكانة بينما تمتاز البداوة بعز الاستطالة .

ويقول بوتول[١] مقارنا بينه وبين روسو : إنهما يتفقان فى القول بأن التقدم المادى يصاحبه انحلال أخلاق وكذلك فى القول بأنه يجب الاختيار بين الخنوع أو البربرية . فالاستقلال والكرامة من صفات البداوة ولا يتفقان مع الحياة المترفة فى المدينة . ويبدى بوتول إعجابه بملاحظة ابن خلدون لذلك التعارض المبدئى الذى يعتبر من المشاكل الأساسية فى المجتمعات الحديثة .

ويقول بروكس[٢] : إننا يجب أن نختار بين الرجوع الى حياة أكثر بداوة أو تضحية حريتنا فى سبيل رفهنا .

المبحث السادس — نظرية ابن خلدون فى الترف

إذا حاولنا أن نكوّن من كل هذه الآراء نظرية عامة للترف رأيناها تتكوّن من الجزئيات الآتية :

(١) أن الترف خطوة فى سير الحضارة ومقتضاها تأصل حاجات ليست أولية .

(٢) أنه يأتى بعد الاستقرار السياسى وميل الدولة الى السكون .

(٣) أنه فى أول الأمر يزيد الدولة قوة .

(٤) أنه يحمل فى طياته جرثومة القضاء على الحضارة .

(١) Bouthoul, p. 76.

(٢) C. Brooks, The Economics of Happiness, p. 194.

فهو يدخل الاضطراب الى ميزانيـة الفرد فتصبح سلبية و يشجع على الطرق غير الطبيعية فى المعاش و يؤدى الى الإهمال فى الإنتاج بترفع المترف عن مباشرة أعماله بنفسه، كما يؤدى الى توجيه الإنتاج توجيها خاطئا وهو كما يدخل الاختلال الى ميزانية الفرد يدخله الى ميزانية الدولة فيزداد الضغط المالى و يكثر الظلم و يهدد ذلك العمران .

فمقتضى الترف إذاً حدوث اضطراب فى اقتصاديات البلد يزيده شدة اضطراب الأخلاق والضـعف السياسى وميل النسـل الى الانقراض . وكل تلك العوامل تتكاتف فتقضى على دولة المترفين و يستولى على السلطة من كان أقرب الى البداوة وعوائدها وأخلاقها . وهو مبدأ يضطرد فى سياق التاريخ .

ونحن إذا ألقينا نظرة عامة على مسائل الترف فى الأزمنة الحديثة وجدناها من أكبر المشاكل بل علة كثير من مشاكل البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى . فمسائل الترف والناحية المـالية فى الكماليات من أهم المسائل التى يهتم بها الاقتصاد الحديث وعلم المـالية . ونحن نشاهـد الآن حملة ضـد التبذير هى فى واقع الأمر حملة ضد الترف ثم ضـد التبذير كما نشاهد نظاما للأفضلية فى الإنتاج والاستهلاك يقوم على تقديم الضروريات على مواد الترف .

و يجب على كل حركة إصلاح تقوم فى البـلاد أن لا تقتصر على تعليم الشعب حاجات جديدة لرفع مسـتواه ... فشعور الشعب بحاجات جديدة من غير تعليمه كيفية الوفاء بها إنمـا يزيد فى شقائه، فلا بد من زيادة القـدرة الانتاجية للعامل والفلاح ومنع استغلالهما فى نفس الوقت الذى تلقن لهما فيه أذواق وحاجات جديدة ... كما يجب أن نوجه الانتاج نحو سـد الحاجات الأكثر ضرورة قبل سـد مطالب الطبقات المترفة . فمن ذلك أن بناء منازل للطبقات الفقيرة يجب أن تكون له الأولوية على بنـاء قصور الطبقات المترفة . ولو ترك الانتـاج حرا لاتجه بلا شك الى بنـاء القصور إذ أن قوة شراء أصحاب القصور تجتذب إليها المنتجين الذين يسعون الى المكاسب فقط من غير أن يهتموا بالجانب الاجتماعى أو القومى فى تصرفاتهم ...

ومما يدل على أهمية مسائل الترف فى العصر الحاضر خاصة خطبة ألقاها حديثا سير ستافورد كريبس ننقل عنها بعض فقراتها لما فيها من مغزى عميق قال :

" ولن نسمح بعد اليوم بالعبث الراهن كسباق الكلاب والملاكمة التى لا تتفق وروح العزيمة الماضية التى تمسك بها أغلبية الشعب فى مثل هذه الأوقات العصيبة من تاريخهم . وستتخذ الحكومة الاجراءات الرادعة حتى لاتسمح لمثل هذا اللهو وغيره من الملاهى الأخرى التى تعرقل رغباته الاجماعية فى سبيل تحقيق النصر .

ويجب أيضا أن نضع حدّا للإسراف الشخصى وغيره من صنوف البذخ الأخرى قل أو كثر بل وجميع النفقات غير الضرورية . ففى منطقة مجهود الحرب لا يسمح لأى شخص كائنا من كان أن يقف أمام عجلة الانتاج السريعة الدوران ونحن — دون أن نقيم وزنا للمصالح الفردية — يجب أن نحشد جميع القوى فى جميع ميادين النشاط " .

وقصارى القول أن مشاكل الترف تشغل جزءا كبيرا من تفكير الاقتصاديين فى العصر الحاضر ، فمن مفاخر علامتنا أن جاءت تجارب القرون التى تلته مصداقا لتقديره أهميتها ودليلا على صدق رأيه فيها .

الفصل الرابع — مقومات الحياة الاقتصادية

يرى ابن خلدون أنه لكى يبلغ العمران أقصاه يجب أن يحاط ببيئة سياسية ومدنية وطبيعية مثلى . وسنبحث فيما يلى تلك البيئات وما يجب أن تكون عليه ونوجه اهتمامنا خاصة الى المدينة ودراسة أحوالها باعتبارها المكان الذى تبلغ فيه الحياة الاقتصادية أوجها ويبلغ فيه التضامن الاقتصادى أقصاه ، ولذلك فسنبدأ بدراسة البيئة المدنية .

المبحث الأول — البيئة المدنية

فى أن المدن من منازع الحضارة :

يرى ابن خلدون أن المدينة هى المظهر الأكثر وضوحا لتقسيم العمل والتضامن البشرى . لذلك نجده يعقد فصولا خاصة لبحث أحوال المدن . فاهتمامه بها ناتج عن أنها المظهر الواضح لطور الحضارة فى أوجها وللنشاط الاقتصادى على أشده .

فى أن المدينة حاجة اقتصادية وحاجة دفاعية :

المدينة فى رأى ابن خلدون هى المكان الذى يترعرع فيه الترف والذى يوجد فيه التضامن الانسانى فى سبيل المعاش على أتم وجه . ولكن الترف والتضامن لا يعتبران الدافع الوحيد لتأسيس المدن . بل تدعو الى ذلك حاجة الدولة . فالمدينة نتيجة لمقدمتين : إحداهما اقتصادية وهى الحاجة الى الترف والراحة، والأخرى سياسية وهى الحاجة الى الدفاع . ولقد سبق لنا الكلام عن علاقة المدينة بالترف (١) . بقى أن نشير الى علاقة المدينة بحاجات الدفاع ففى ذلك يقول ابن خلدون : " والمصر يقوم مقام العساكر المتعددة لما فيه من الامتناع من وراء الجدران من غير حاجة الى كثير عدد ولا عظيم شوكة لأن الشوكة والعصابة إنما احتيج إليها فى الحرب للثبات لما يقع بعد كرة القوم بعضهم على بعض عند الجولة . وثبات هؤلاء بالجدران فلا يضطرون الى كبير عصابة ولا عدد فيكون حال هذا الحصن ومن يعتصم به من المنازعين مما يفت فى عضد الأمة التى تروم الاستيلاء ويخضد شوكة استيلائها ، فإذا كانت بين أجنابهم أمصار انتظموها فى استيلائهم للأمن من مثل هذا الانخرام . وإن لم يكن هناك مصر استحدثوه ضرورة لتكميل عمرانهم أولا وحط أثقالهم وليكون شجا فى حلق من يروم العزة والامتناع عليهم من طوائفهم وعصائبهم (٢) " .

الـدولة والمدينـة :

هـذا ما يدعو الناس الى نزول المدن أو إنشائها . ولكن لا بد لانشاء المدن من منظم، وفى هذا المعنى يقول ابن خلدون : " فالمدن تحتاج الى اجتماع الأيدى وكثرة التعاون . وليست من الأمور الضرورية للناس التى تعم بها البلوى حتى يكون نزوعهم إليها اضطرارا بل لابد من إكراههم على ذلك وسوقهم بعصا الملك

---

(١) فصل اقتصاديات الترف .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٢٧ فى أن الملك يدعو الى نزول الأمصار .

أو مرغبين فى الثواب والأجر الذى لا يقوم بكثرته إلا الدولة . فلا بدّ فى تمصير الأمصار واختطاط المدن من الدولة والملك[(١)] ".

ويخلص ابن خلدون الى أن الدول أقدم من المدن وأنها أى المدن إنما توجد ثانية عن الملك وبهذا المعنى عقد فصلا مستقلا ذهب فيه الى أن عمر الدولة إنما هو عمر للمدينة ." فإن كان عمر الدولة قصيرا وقف الحال فيها عند انتهاء الدولة وتراجع عمرانها وخربت، وإن كان أمد الدولة طويلا ومدّتها منفسحة فلا تزال المصانع فيها تشاد والمنازل الرحيبة تكثر وتتعدّد ونطاق الأسواق يتباعد وينفسح الى أن تتسع الخطة وتبعد المسافة وينفسح ذرع المساحة كما وقع ببغداد وأمثالها[(٢)] ".

فالمدينة تسبقها دولة، وبرسوخ الدولة ترسخ المدينة وتنمو وتزدهر، أما إذا انقرضت الدولة فالمدينة تتعرض لأحد أمور ثلاثة :

(١) إما أن تحل محل الدولة دولة ثانية تتخذها قرارا وكرسيا يستغنى بها عن اختطاط مدينة تنزلها ... فتتزايد مبانيها ومصانعها بتزايد أحوال الدولة الثانية وترفها .

(٢) أو تجد مادة حولها تفيدها العمران فيكون ذلك حافظا لوجودها ويستمر عمرانها بعد الدولة .

(٣) أو لا يكون لتلك المدينة المؤسسة مادة تفيدها العمران بترادف الساكن من بدوها فيكون انقراض الدولة خرقا لسياجها فيزول حفظها ويتناقص عمرانها شيئا فشيئا الى أن يبذعر ساكنها وتخرب كما وقع بكثير من المدن بعد انقراض مختطيها الأولين[(٣)] .

وإذا أردنا إجمال أطوار المدينة قلنا : إن العصبية تؤدّى الى الملك والدولة . وهذا مايدعوا الى نزول الأمصار واختطاط المدن، وفى كنف المدن تترعرع الحضارة

---

(١) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٢٥ فى أن الدول أقدم من المدن .

(٢ و ٣) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٢٦ فى أن الدول أقدم من المدن .

وترسخ الدولة ... ... وتكثر الحاجات ويعم الترف ... وفى المدينة يبلغ تقسيم العمل والتضامن أقصى درجاته ... وفيها يستحكم الترف وعندئذ تكون الحضارة مسرعة نحو نهاية شوطها ... ...

شروط المدن :

لما كان الغرض من المدن أن تكون مستقرا اقتصاديا وحربيا وجب أن تشتمل على الشروط التى تحقق الغرض منها . ويلخصها ابن خلدون فى ثلاثة :

(أولا) مناعة المدينة .

(ثانيا) توفر الشروط الصحية فيها .

(ثالثا) توفر المرافق الاقتصادية فيها أو بالقرب منها .

يقول ابن خلدون: "اعلم أن المدن قرار يتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف ودواعيه . فتؤثر الدعة والسكون وتتوجه الى اتخاذ المنازل للقرار . ولما كان ذلك للقرار والمأوى وجب أن يراعى فيه دفع المضار بالحماية من طوارقها وجلب المنافع وتسهيل المرافق لها . فأما الحماية من المضار فيراعى لها أن يدار على منازلها جميعا سياج الأسوار وأن يكون وضع ذلك فى متمنع من الأمكنة إما على هضبة متوعرة من الجبل وإما باستدارة بحر أو نهر بها حتى لا يوصل اليها إلا بعد العبور على جسر أو قنطرة فيصعب منالها على العدو ويتضاعف امتناعها وحصنها . ومما يراعى فى ذلك للحماية من الآفات السماوية طيب الهواء للسلامة من الأمراض فان الهواء اذا كان راكدا خبيثا أو مجاورا للمياه الفاسدة أو مناقع متعفنة أو مروج خبيثة أسرع اليها العفن من مجاورتها فأسرع المرض للحيوان الكائن فيه لا محالة وهذا مشاهد . والمدن التى لم يراع فيها طيب الهواء كثيرة الأمراض فى الغالب وقد اشتهر بذلك فى قطر المغرب بلد قابس من بلاد الجريد بافريقيا فلا يكاد ساكنها أو طارقها يخلص من حمى العفن بوجه" .

ولقد يقال : " إن ذلك حادث فيها ولم تكن كذلك من قبل . ونقل البكرى فى سبب حدوثه أنه وقع فيها حفر ظهر فيه إناء من نحاس مختوم بالرصاص ،

فلما فض ختامه صعد منه دخان الى الجو وانقطع وكان ذلك مبدأ أمراض الحميات فيه ، وأراد بذلك أن الاناء كان مشتملا على بعض أعمال الطلسمات لوبائه وأنه ذهب سره بذهابه فرجع اليها العفن والوباء " .

" وهذه الحكاية من مذاهب العامة ومباحثهم الركيكة ، والبكرى لم يكن من نباهة العلم واستنارة البصيرة بحيث يدفع مثل هذا أو يتبين خرقه فنقله كما سمعه ... ...
وأما جلب المنافع والمرافق للبلد فيراعى فيه أمور منها الماء بأن يكون البلد على نهر أو بازائها عيون عذبة ، فان وجود الماء قريبا من البلد يسهل على الساكن حاجة الماء وهى ضرورية فيكون لهم فى وجوده مرفقة عظيمة عامة . ومما يراعى من المرافق فى المدن طيب المراعى لسائمتهم إذ صاحب كل قرار لا بد له من دواجن الحيوان للنتاج والضرع والركوب ولا بد لها من المرعى ، فاذا كان قريبا طيبا كان ذلك أرفق بحالهم لما يعانون من المشقة فى بعده " .

" ومما يراعى أيضا المزارع فان الزروع هى الأقوات ، فاذا كانت مزارع البلد بالقرب منها كان ذلك أسهل فى اتخاذه وأقرب فى تحصيله " .

" ومن ذلك الشجر للحطب والبناء فان الحطب مما تعم البلوى فى اتخاذه لوقود النيران للاصطلاء والطبخ " .

" والخشب أيضا ضرورى لسقفهم وكثير مما يستعمل فيه الخشب من ضرورياتهم " .

" وقد يراعى أيضا قربها من البحر لتسهيل الحاجات القاصية من البلاد النائية — إلا أن ذلك ليس بمثابة (الشرط) الأول[1] " .

تلك هى الشروط الواجب توفرها فى المدن بسطها ابن خلدون بسطا ضافيا — فبحث أولا فى مناعة المدينة ضد الأعداء ، ثم فى حصانتها ضد الأمراض ، ثم فى توفر المرافق فيها أو بالقرب منها من ماء ووقود ومواد للبناء ومزارع . وتطرق من ذلك

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٢٩ فيما يجب مراعاته فى أوضاع المدن .

الى بيان أهمية المواصلات البحرية فى الاستيراد من الخارج ومزية البلاد الواقعة على البحر من هذه الناحية .

على أن ابن خلدون لم يقصد ترتيب تلك الشروط حسب درجة أهميتها فهو يقول : "إنها كلها متفاوتة بتفاوت الحاجات وما تدعو اليه ضرورة الساكن ، فقد يكون الواضع غافلا عن حسن الاختيار الطبيعى ، أو إنما يراعى ما هو أهم على نفسه وقومه ولا يذكر حاجة غيرهم كما فعله العرب لأول الاسلام فى المدن التى اختطوها بالعراق وأفريقيا فانهم لم يراعوا فيها إلا الأهم عندهم من مراعى الإبل وما يصلح لها من الشجر والماء ...

ولم يراعوا المزارع ولا الحطب ولا مراعى السائمة من ذوات الظلف ولا غير ذلك كالقيروان والكوفة والبصرة وأمثالها[١] ... " .

الـــروح الحضـــرية :

ذكرنا فيما تقدم الشروط التى رآها ابن خلدون ضرورية لإنشاء المدن من مناعة الى طيب هواء الى مرافق طبيعية . بيد أن هناك عنصرا هاما تعمر به المدينة وهم سكانها ، وهؤلاء أيضا تشترط فيهم شروط . فسكنى المدينة لا يصلح له كل انسان ، وإن سكن المدينة من لا يصلح لها فأثر ذلك يرى فى خمول مبانيها وقلة نشاطها .

ولم يغفل ابن خلدون عما للعنصر الانسانى من أهميــة فى البيئة المدنيــة فنراه يعقد فصلا (فى قصور أهل البادية عن سكنى المصر الكثير العمران[٢]) يبين فيـه "أن البدو لا قبل لهم بسكنى المدن لغلاء أسعارها ، فالبدوى وهو فى بدوه يسد خلته بأقل الأعمال" لأنه قليل عوائد الترف فى معاشه وسائر مؤنه ، فلا يضطر الى المـال وكل من يتشوف الى المصر وسكناه من أهل البادية فسريعا ما يظهر عجزه و يفتضح فى استيطانه إلا من يقدم منهم تأثل المـال ويحصل له منـه فوق الحاجة و يجرى

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٣٠ فيما تجب مراعاته فى أوضاع المدن .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٤٦

الى الغاية الطبيعية لأهل العمران من الدعة والترف فحينئذ ينتقل الى المصر وينتظم حاله مع أحوال أهله فى عوائدهم وترفهم .

كذلك عقد ابن خلدون فصلا (فى أن المدن والأمصار بأفريقية والمغرب قليلة)[١] ، وآخر (فى أن المبانى التى كان يختطها العرب يسرع اليها الخراب إلا فى الأقل)[٢] ذهب فيهما الى أن بداوة البربر وبداوة العرب هما السبب فى قلة المدن التى اختطوها ، إذ يشترط فى سكان المدن أن توجد فيهم الروح الحضرية وتذوق الترف فيبدو ذلك فى مبانيهم ومصانعهم . ويذكر " أن الصنائع بعيدة عن البربر لأنهم أعرق فى البدو . والصنائع من توابع الحضارة . وإنما تتم المبانى بها . فلا بدّ من الحذق فى تعلمها فلما لم يكن للبربر انتحال لها لم يكن لهم تشوف الى المبانى فضلا عن المدن[٣] ... ... " .

ويقول : " إن البدو أهل أنساب وعصبيات ، والأنساب والعصبية أجنح الى البدو وإنما يدعو الى المدن الدعة والسكون ويصير ساكنها عيالا على حاميتها فتجد أهل البدو لذلك يستنكفون عن سكنى المدينة أو الإقامة بها ولا يدعو لذلك إلا الترف والغنى وقليل ما هو فى الناس[٤] " .

" وتنزع عصبية البدوى بصاحبها الى سكنى البدو والتجافى عن المصر الذى يذهب بالبسالة[٥] ... ... " .

فالروح الحضرية ضرورية لتعمير المدن مثل المناعة وطيب الهواء وتوفر المرافق .

أعمار المدن :

قلنا إن المدينة يدعو اليها الملك لرغبته فى السكون والترف ولحاجته الى تحصين ملكه . وإن الناس يجب سوقهم الى اختطاط المدن باليد القاهرة ، فالمدينة يسبقها الملك والدولة .

(١و٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٣٩ و ٣٤٠

(٣و٤و٥) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٣٩ فى أن المدن والأمصار بأفريقية والمغرب قليلة .

وقلنا إن عمر الدولة عمر للمدينة إلا أن تجد المدينة بعد انقراض الدولة دولة ثانية تتخذها مقرًا أو عمرانا تفيده من موقعها . وإن الأمصار التى تكون كراسى للملك تخرب بخراب الدولة وانتقاضها . ويقدم ابن خلدون لذلك أربعة أسباب :

(١) إن الدولة الجديدة تكون على حال من البداوة تقتضى " التجافى عن أموال الناس وتدعو الى تخفيف الجباية والمغارم التى منها مادة الدولة — فتقل النفقات ويقل الترف ... ... وتقصر لذلك حضارة المصر ، ويذهب منه كثير من عوائد الترف ... ... " .

(٢) " إن أحوال الدولة السابقة تكون منكرة عند أهل الدولة الجديدة ومستبشعة وقبيحة وخصوصا أحوال الترف — فتفقد فى عرفهم بنكير الدولة لها حتى تنشأ لهم بالتدريج عوائد أخرى من الترف فتكون عنها حضارة مستأنفة . وفيما بين ذلك قصور الحضارة الأولى ونقصها " .

(٣) إن الدولة الغالبة تجعل أمصار الدولة المغلوبة تبعا لأمصارها فينتقل العمران الى أمصار الدولة الغالبة " إذ تهوى أفئدة الناس اليه من أجل الدولة والسلطان ويخف العمران من مصر الدولة المغلوبة " .

(٤) إن أعيان الدولة المغلوبة ينتقلون الى العاصمة الجديدة إما بالترغيب وإما بالتعزيب والحبس — ولا يبقى فى العاصمة الأولى " إلا الباعة والهمل من أهل الفلح والعيارة وسواد العامة ... ... " .

" واذا ذهب من مصر أعيانهم على طبقاتهم نقص ساكنه ... ... " .

فالقاعدة أنه إذا كانت الدولة سببا فى عمران المدينة فبانتقاض الدولة تمر المدينة بفترة كساد شديد . على أنها لا بد " أن تستجد عمرانا آخر فى ظل الدولة الجديدة وتحصل فيها حضارة أخرى على قدر الدولة . وانما ذلك بمثابة من له بيت على أوصاف مخصوصة فأظهر من قدرته على تغيير تلك الأوصاف واعادة بنائها على ما يختاره ويقترحه فيخرب ذلك البيت ثم يعيد بناءه ثانيا [1] " .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٥ و ٣٥٦ فى أن الأمصار التى تكون كراسى للملك الخ ... .

المبحث الثانى — البيئة السياسية

المثل الأعلى للبيئة السياسية :

المجتمع الفاضل هو الذى يكون فيه الوازع ذاتيا [(١)]. أما حيث يأتى الانقياد نتيجة للقهر ويكون الوازع فيه أجنبيا فان الأفراد ينشأون ضعيفى النفوس مخضودى الشوكة . ويقول الأستاذ بوتول : إنا نلمح عند ابن خلدون إدراكه للمثل الأعلى الذى تبغيه المجتمعات الديموقراطية ألا وهو الوازع الداخلى من تلقاء ذات الشخص لاندماج القانون فى شخصيته [(٢)] .

وسواء كان الوازع لاحترام الأحكام ذاتيا كما فى الأحكام الشرعية أم أجنبيا كما فى الأحكام السلطانية فلا بد من وجود قوانين سياسية مفروضة يسلم بها الكافة وينقادون الى أحكامها . وتلك القوانين مفروضة إما على مقتضى الغرض والشهوة من فئة غالبة مسيطرة ، أو على مقتضى النظر العقلى فى جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار ، أو على مقتضى النظر الشرعى فى المصالح الأخروية والدنيوية . ويرى ابن خلدون أن السياسة الشرعية أفضل إذ هى بعيدة عن التعسف الذى يوجد فى حالة الغرض والشهوة وكذلك هى بعيدة عن قصر وضيق النظر الذى قد يصاحب السياسة العقلية [(٣)] .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٨٧ فى أن العمران البشرى لابد له من سياسة ينتظم بها أمره .

(٢) "On sent percer chez notre auteur la conception de ce qui fait l'idéal des sociétés démocratiques, c'est-a-dire l'obéissance en quelque sorte spontanée a la loi qui devient partie intégrante de la personnalité du citoyen. Pour Ibn Khaldoun cet état n'est pas compatible avec la civilisation". Bouthoul p. 76.

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٨٠ فى معنى الخلافة والإمامة .

الدولة والعصبية :

يرى ابن خلدون أن الدولة إنما تقوم على عصبية[1] توحد بين الأفراد أو على تغلب عصبية على العصبيات الأخرى . تلك العصبية السائدة والموحدة لحماة الدولة إنما هى رابطة مشتركة تقوم على صلة الدم والشعور بالتآخى والتراحم فتوجد تضامنا اجتماعيا يدفع عن الدولة العدوان الخارجى والانقسام فى الداخل ويجعل أفراد تلك العصبية يقدمون مصلحتهم العامة على مصالح كل منهم الخاصة ذلك التقديم الضرورى لقيام كل مجتمع منظم . وتحقق العصبية فى صورتها المثلى فى البداوة حيث الشعور بصلة الدم أقوى . وتأخذ تلك العصبية فى الضعف بانتقال الدولة من البداوة الى الحضارة، فالترف كاسر من سورة العصبية . وإذا تقادم العهد على الدولة فى هذا الوضع حل الشعور بالإذعان والتسليم محل الشعور بالعصبية[2] كعامل موحد بين الأفراد فى نطاق الدولة . إلا أن الدولة فى هذه الحالة تكون قد فقدت قوتها الحقيقية وتصبح عرضة لعدوان الطارقين ذوى العصبيات القوية من الدول والقبائل المجاورة متى ظلت هذه محتفظة بعصبيتها نظرا لبداوتها .

وخلاصة ذلك أن الدولة تقوم على شعور مشترك معنوى تمثله العصبية وهذا تضامن سياسى، أو على شعور مشترك مستمد من المعيشة المادية ومظهره الإذعان والتسليم وهو تضامن اقتصادى . والغلبة للدول القائمة على التضامن السياسى .

---

(١) يرى ابن خلدون أن الدولة تقوم على الجند والمال ومخاطبة الغائب (ص ٢٣١ — ديوان الأعمال والجبايات) .

فالسيف والمال والقلم أو بمعنى آخر الجيش والمال والبيروقراطية هى عماد الملك . والجند تجمعهم فى بدء الدولة العصبية الموحدة بينهم . أما فيما بعد عند تقادم الدولة تصبح الجنود من المرتزقة تجمع بينهم الرغبة فى المرتبات والأعطية .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٤٦ فى أنه إذا استقرت الدولة وتمهدت فانها قد تستغنى عن العصبية .

ويقول بوتول : إن فلسفة ابن خلدون عن العصبية هى فلسفة للتضامن[(١)] . فالعصبية تظهر القوة والنشاط الموجودين فى مجتمع معين ممثلين فى درجة الانسجام بين أفراده وإخلاصهم للقضية المشتركة .

الدولة والملك والعمران :

يقول ابن خلدون : " إن الدولة والملك للعمران بمثابة الصورة للمادة وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودها " .

" وقد تقرر فى علوم الحكمة أنه لايمكن انفكاك أحدهما عن الآخر، فالدولة دون العمران لا تتصور — والعمران دون الدولة والملك متعذر — لما فى طباع البشر من العدوان الداعى الى الوازع — فتتعين السياسة لذلك إما الشرعية أو الملكية وهو معنى الدولة ، وإذا كانا لاينفكان فاختلال أحدهما مؤثر فى اختلال الآخر كما أن عدمه مؤثر فى عدمه . والخلل العظيم إنما يكون من خلل الدولة الكلية مثل دولة الروم أو الفرس أو العرب على العموم أو بنى أمية أو بنى العباس كذلك .

" وأما الدولة الشخصية مثل دولة أنو شروان أو هرقل أو عبد الملك بن مروان أو الرشيد فأشخاصها متعاقبة على العمران حافظة لوجوده وبقائه وقريبة الشبه بعضها من بعض . فلا تؤثر كثير اختلال لأن الدولة بالحقيقة الفاعلة فى مادة العمران إنما هى العصبية والشوكة وهى مستمرة على أشخاص الدولة ، فاذا ذهبت تلك العصبية ودفعتها عصبية أخرى مؤثرة فى العمران ذهب أهل الشوكة بأجمعهم وعظم الخلل كما قررناه أولا[(٢)] " .

(١) "Si l'on cherche des analogies dans les systèmes modernes, on pourrait dire que cette philosophie de l'esprit de corps, est une philosophie de la solidarité. Cette qualité exprimerait la vigueur d'un corps social, d'un groupe d'hommes déterminé, en montrant l'intensité de l'intégration de ses membres et leur dévonement à la cause commune".

Bouthoul p. 62.

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٧ فى أن الأمصار التى تكون كراسى للملك الخ .

والدولة للعمران "كالماء يخضر ماقرب منه فما قرب من الأرض الى أن ينتهى الى الجفوف على البعد" أوهى كالسوق "فالبضائع كلها موجودة فى السوق وما قرب منه و إذا بعدت عن السوق افتقدت البضائع جملة [١]" .

والسبب فى ارتباط العمران بالدولة أن الدولة توفر الحماية للأشخاص وتنظم نسب التسخير فتمنع الظلم و بذلك يوجد الاطمئنان الى جنى ثمرات العمل و بالتالى يقوى الدافع الشخصى للعمل .

هـذا هو التعليل الذى نجده عموما فى كتابته بيـد أن هناك سببا آخر يقدّمه ابن خلدون و يلخص فى " أن الدولة تجمع أموال الرعية وتنفقها فى بطانتها و رجالها وتتسع أحوالهم بالجاه أكثر من اتساعها بالمال فيكون دخل تلك الأموال من الرعايا وخرجها فى أهل الدولة ثم فيمن يتعلق بهم من أهل المصر وهم الأكثر فتعظم لذلك ثروتهم و يكثر غناهم . وتزيد عوائد الترف ومذاهبه وتستحكم لديهم الصنائع فى سائر فنونها . وهذه هى الحضارة [٢]" .

فالدولة و إن كانت تدفع المنتجين عن طريق الضرائب الى زيادة إنتاجهـم وتحسينه [٣] إلا أنها كذلك بمصروفاتها توجد مستهلكين جدد فيزيد الاستهلاك و يقابله زيادة الإنتاج فيكثر العمران . فالدولة من ناحيـة تنظم نسب التسخير ومن جهة أخرى تزيد نبض التداول والإنتاج وترفعه ممـا يؤدّى الى زيادة فى العمران .

على أنه لكى تفيد الدولة العمران يجب أن لا يحل ظلم الدولة محل ظلم الفرد . فالهوى فى معاملة الناس والتمييز من غير مبرر يؤذى العمران . كذلك يؤذيه إسراف الدولة المتزايد فى ضغطها على الأفراد فى تطبيق القوانين أو جباية الضرائب و زيادتها .

(١ و ٢) مقدّمة ابن خلدون ـــ الفصل الرابع ص ٣٥٠ فى أن الحضارة فى الأمصار من قبل الدول .

(٣) "Il est vrai que sans l'impôt, cette impulsion à trouver des économies internes de production, probablement, ne se serait pas manifestée".

U. Ricci, Cours de finances publiques, Le Caire, 1940. p. 165.

فاعتدال الدولة فى مطالبها لايقل أهمية عن العدل فى تطبيقها . ولقد تكلمنا عن علاقة العدل بالعمران و يكفى هنا أن نشير بإيجاز الى ضرورة اعتدال الحكام بالنسبة للرعية .

وقد عقـد ابن خلدون فصلا فى أن إرهاف الحدّ مضر بالملك ومفسد له قال فيه : " و يعود حسن الملكة الى الرفق فان الملك إذا كان قاهرا باطشا بالعقوبات منقبا عن عورات الناس وتعديد ذنوبهم شملهم الخوف والذل ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة فتخلقوا بها وفسدت بصائرهم وأخلاقهم و ربمـا خذلوه ... ... " .

" وأما توابع حسن الملكة فهى النعمة عليهم والمدافعة عنهم ، فالمدافعة بها تتم حقيقة الملك . وأما النعمة عليهم والإحسان لهم فمن جملة الرفق بهم والنظر لهم فى معاشهم وهى أصل كبير فى التحبب الى الرعية[(١)] ... ... " .

وصفوة القـول أن ابن خلدون كان يدرك تماما أهمية العامل السياسى والبيئة السياسية بالنسبة للعمران ، وكان يهتم بنوع خاص بالعدل بين الرعايا و بضرورة تيسير المطالب منهم و رفع ضروب العسف المـالى عنهم .

المبحث الثالث — البيئة الطبيعية

تلك الحياة الاقتصادية التى شرح ابن خلدون دقائقها وقوانين حركتها لا بدّ لها من بيئة طبيعية تنمو فيها . وقد ألمّ هنا أيضا علامتنا بأطراف موضوعه فنراه يبين لنا أهمية اعتدال الجوّ للعمران . فالافراط فى البرد كالافراط فى الحرّ يعرقلان العمران — فالافراط فى البرد يؤدّى الى الجمود المفرط — وأما الافراط فى الحـرّ فإنه يؤدّى الى الخفة والغفلة عن الادّخار للغد .

وقد لاحظ ابن خلدون أن لون البشرة لا دلالة له من حيث القدرة على الإنتاج والحذق بالصنائع أو تفوّق جنس على جنس و إنما هو تابع لمزاج الهواء[(٢)] .

---

(١) مقدّمة ابن خلدون ـــ الفصـل الثالث ص ١٧٨ و ١٧٩ فى أن إرهاف الحدّ مضر بالملك ومفسد له فى الأكثر .

(٢) يرجع ابن خلدون الفروق بين شعب وآخر الى اختلاف البيئة وطرق المعيشة بينما نجد دى جو بنو مثلا يرجعها الى تفوّق جنس على آخر . وقد قارن بوتول بين الرأيين مؤيدا رأى ابن خلدون . (بوتول ص ٤٢) .

ومن المهم أن نلاحظ أن ليست (List) قد قال بعدم صلاحية المناطق الحارة للصناعة . فإن كان يقصد تأثير الجو المضر كان الأولى به أن يعمم القاعدة بالنسبة للمناطق القطبية والقريبة من القطب ، على أن الثروات المعدنية وتهافت الناس على المواد الأولية جعل الإنسان فى العصر الحاضر يعمر المناطق الاستوائية وكذلك القريبة من القطبية نظرا لتقدّم وسائل التدفئة ووسائل تلطيف الجو ... .

ويعتبر ابن خلدون باشارته الى أثر البيئة الطبيعية على العمران سابقا لمونتسكيو وفيكو وبكل ، وقد نال هؤلاء شهرة واسعة ببيان أهمية تأثير العناصر المادية بالنسبة لصياغة الطابع القومى والاجتماعى . وقد شرح ابن خلدون بتوسع أثر المناخ والاقليم فى أخلاق المجتمع وتكوين الأفراد مبينا مثلا أثر مناخ الجزائر وفاس فى طريقة صرف كل من الجزائرى والفاسى لإيراده ... كذلك شرح أثر البداوة ورمال الصحراء فى أخلاق العرب والبربر وطرق معيشتهم ... مما يجعلنا نؤكد عن ثقة معرفة ابن خلدون بقانون تأثير البيئة فى المجتمع .

ومما يزيد فى أهمية ذلك أن ابن خلدون قد أفاد من معرفته لهذا القانون فى تفسير التاريخ . وسنرى إن شاء الله كيف أن فهم التاريخ يفترض أساسا صحة قانون تأثير البيئة الاجتماعية .

الباب الثالث

المالية العامة

المبحث الأوّل — تنظيم المالية العامة

الفرع الأوّل — أهمية هذه الوظيفة

يقول ابن خلدون فى كلامه عن ديوان الأعمال والجبايات : " وهذه الوظيفة جزء عظيم من الملك بل هى ثالثة أركانه لأن الملك لا بدّ له من الجند والمال والمخاطبة لمن غاب عنه فاحتاج صاحب الملك الى الأعوان فى أمر السيف وأمر القلم وأمر المال فينفرد صاحبها لذلك بجزء من رياسة الملك (١) " .

ونظرا لأهمية هذه الوظيفة فقد كانت توكل الى أصحاب الدولة ، ففى دولة الموحدين " كان صاحبها إنما يكون من الموحدين يستقل بالنظر فى استخراج الأموال وجمعها وضبطها وتعقب نظر الولاة والعمال فيها ثم تنفيذها على قدرها وفى مواقيتها وكان يعرف بصاحب الأشغال " وأما فى دولة الحفصيين فكانت توكل إلى « أهل البيوتات » على أن تلك الوظيفة أصبحت فيما بعد ذات صبغة فنية فهو يقول : " ثم استقل بها أهل الحسبان والكتّاب (٢) " .

وحين تصبح الدولة دكتاتورية تفقد تلك الوظيفة دلالتها السياسية ويفقد صاحبها نفوذه وهذا ماحصل " لما استغلظ أمر الحاجب ونفذ أمره فى كل شأن من شئون الدولة تعطل هذا الرسم وصار صاحبه مرءوسا للحاجب وأصبح من جملة الجباة وذهبت تلك الرياسة التى كانت له فى الدولة (٣) " .

وقد يكون حسبان العطاء والخراج " مجموعا لواحد وصاحب هذه الرتبة هو الذى يصحح الحسبانات كلها ويرجع الى ديوانه ونظره معقب بنظر السلطان أو الوزير

(١و٢و٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٣٠ و ٢٣٢ ديوان الأعمال والجبايات .

وخطه معتبر فى صحة الحسبان فى الخراج والعطاء ... ". أو قد تكون هذه الرتبة متنوعة . فيوجد صاحب العطاء وصاحب المال . وصاحب المال هو "الناظر فى ديوان الجباية العامة للدولة ". كما توجد فى العصر الحاضر وزارة مالية ووزارة خزانة . " ويتبع هذه الخطة خطط أخرى كلها راجعة الى الأموال والحسبان مقصورة النظر على أمور خاصة مثل ناظر الخاص وهو المباشر لأموال السلطان الخاصة به من أقطاعه أو سهمانه من أموال الخراج و بلاد الجباية مما ليس من أموال المسلمين العامة"(١). وفى كلام ابن خلدون هذا إشارة الى وضوح التفرقة بين الأموال العامة ومال السلطان الخاص وهى تفرقة لم تعرف فى كثير من الممالك الأوروبية إلا منذ قرنين أو ثلاثة .

الفرع الثانى — القانون المالى

يقول ابن خلدون : إن تلك الوظيفة تقتضى "القيام على أعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة فى الدخل والخرج واحصاء العساكر بأسمائهم وتقدير أرزاقهم وصرف أعطياتهم فى اباناتها والرجوع فى ذلك الى القوانين التى يرتبها قومة تلك الأعمال وقهارمة الدولة وهى كلها مسطورة فى كتاب شاهد بتفاصيل ذلك فى الدخل والخرج ... ..."(٢).

ثم يذكر ابن خلدون " وأما ما يتعلق بهذه الوظيفة من الأحكام الشرعية مما يختص بالجيش أو بيت المال فى الدخل والخرج ، وتمييز النواحى بالصلح والعنوة وفى تقليد هذه الوظيفة لمن يكون ، وشروط الناظر فيها والكاتب وقوانين الحسبانات فأمر راجع الى كتب الأحكام السلطانية وهى مسطورة هنالك وليست من غرض كتابنا وإنما نتكلم فيها من حيث طبيعة الملك الذى نحن بصدد الكلام فيه ... ..."(٣).

مما تقدم يتضح وجود قوانين مالية منظمة يرجع اليها صاحب النظر على المالية العامة . وهو ما يدل على درجة كبيرة من الرقى الادارى والمالى .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٣٢ ديوان الأعمال والجبايات .
(٢و٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٣٠ ديوان الأعمال والجبايات .

الفرع الثالث — ديوان المالية العامة

شرح ابن خلدون أصل كلمة ديوان وهو مايرادف اليوم كلمة وزارة أو مصلحة وهى كلمة فارسية نقلها العرب حين أخذوا بأسباب النظام البيروقراطى . وتدل تلك الكلمة على مجموعات القوانين المالية ، وكذلك مكان جلوس العمال المباشرين لها . وقد استعمل العرب فى البدء اللغة الفارسية واللغة الإغريقية فى دواوينهم "وأما ديوان الخراج والجبايات فبقى بعد الاسلام على ما كان عليه من قبل : ديوان العراق بالفارسية وديوان الشام بالرومية وكتاب الدواوين من أهل العهد من الفريقين . ولما جاء عبد الملك بن مروان واستحال الأمر ملكا وانتقل القوم من غضاضة البداوة الى رونق الحضارة ومن سذاجة الأمية الى حذق الكتابة وظهر فى العرب ومواليهم مهرة فى الكتاب والحسبان أمر عبد الملك سليمان بن سعد والى الأردن لعهده أن ينقل ديوان الشام الى العربية فأكمله لسنة من يوم ابتدائه ووقف عليه سرحون كاتب عبد الملك فقال لكتاب الروم : اطلبوا العيش فى غير هذه الصناعة فقد قطعها الله عنكم . وأما ديوان العراق فأمر الحجاج كاتبه صالح بن عبد الرحمن أن ينقل الديوان من الفارسية الى العربية ففعل ورغم لذلك كتاب الفرس وكان عبد الحميد بن يحيي يقول : لله درّ صالح ما أعظم منته على الكتاب[1]" .

ويقول ابن خلدون : "وهذه الوظيفة إنما تحدث فى الدول عند تمكن الغلب والاستيلاء والنظر فى أعطاف الملك وفنون التمهيد" . "وقد تفرد هذه الوظيفة بناظر واحد ينظر فى سائر هذه الأعمال ، وقد يفرد كل صنف منها بناظر كما يفرد فى بعض الدول النظر فى العساكر واقطاعاتهم وحسبان أعطياتهم أو غير ذلك على حسب مصطلح الدولة وما قرره أولوها[2]" .

(١ و ٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٣٠ ديوان الأعمال والجبايات .

المبحث الثانى — نفقات الدولة

الفرع الأول — ميل نفقات الدولة الى الازدياد

يرى ابن خلدون أن الدولة تبدأ بجمع ضرائب قليلة العدد ومنخفضة السعر، ذلك أن الدولة حين تبدأ تكون حاجتها الى الجباية قليلة، ثم تأخذ فى التدرج فى الحضارة وتكثر حوائجها بما انغمس فيه أفرادها من النعيم والترف. فتأخذ نفقاتها فى الازدياد وتبعا لها يزيد السلطان فى أبواب الضرائب وفى سعرها. ولا ينظر ابن خلدون بعين الرضا الى ازدياد نهم الدولة بل يراه ضارا بالعمران فى النهاية. فهو يقول: "إذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل و رغبوا فيه فيكثر الاعتمار و يتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم، واذا كثر الاعتمار كثرت تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية"(١).

و يقول: "إن أقوى الأسباب فى الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين"(٢).

بيد أن السلطان لا يتبع دائما ذلك الطريق القويم الذى ينصح ابن خلدون باتباعه. فكثيرا ما يلجأ تحت ضغط المطالب المالية المتزايدة الناتجة عن تذوق أنواع جديدة من النعيم والترف الى " زيادة الوظائف والوزائع على الرعايا والأكرة والفلاحين وسائر أهل المغارم، و يزيد السلطان فى كل وظيفة و وزيعة مقدارا عظيما لتكثر له الجباية و يضع المكوس على المبايعات وفى الأبواب ... ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة فى الترف وكثرة الحاجات والانفاق بسببه حتى تثقل المغارم على الرعايا وتنهضم وتصير عادة مفروضة لأن تلك الزيادة تدرّجت قليلا قليلا ولم يشعر أحد بمن زادها على التعيين ولا من هو واضعها"(٣).

على أن الاسراف فى زيادة أبواب الضرائب و رفع سعر الموجود منها له حد يجب ألا يتعداه. إذ أنه ينطوى على تضحية الآجل لمنفعة العاجل فهو يذهب أمل

(١و٢و٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٦٥ فى الجباية وسبب قلتها وكثرتها.

المكلفين فى حصولهم على الفائدة المرجوة من انتاجهم، وهم يقارنون بين نفع انتاجهم ومغارمه بين ثمرته وما يحصلون عليه منها فتنقبض كثير من الأيدى عن الاعتمار جملة فتنقص جملة الجباية .

وكثيرا ما يتراكم خطأ الحاكم فقد يحسب أن قلة المتحصل من الجباية يستلزم رفع سعر الضريبة مرة أخرى فيزيد من سعرها بغية جبر ما نقص "حتى تنتهى كل وظيفة ووزيعة الى غاية ليس وراءها نفع ولافائدة لكثرة الانفاق حينئذ فى الاعتمار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة به"[1] .

ذلك الميل الى زيادة التكاليف والإسراف فيه والغفلة عن أشراط الاضمحلال الاقتصادى يؤدى الى "أن الجملة لاتزال فى نقص ومقدار الوزائع والوظائف فى زيادة الى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتمار عائدة اليها"[2] .

ازاء تلك الحالة المشاهدة عموما يرى ابن خلدون أن أقوم سبيل ينتهج هو تقليل مقدار التكاليف على المعتمرين ما أمكن ، فبذلك تنبسط النفوس اليه لثقتها بالمنفعة فيه . فالقاعدة هى أن الإيرادات تتبع المصروفات وأن المصروفات تزداد تبعا للتدرج فى الحضارة وانغماس أفراد الدولة فى النعيم والترف .

ويتفق علماء المالية العامة الحديثون فى القول بميل مستوى انفاق الدولة الى الارتفاع ويحلل كل منهم هذه الظاهرة العامة ويرجعها الى أسباب يراها . وقد حصر الأستاذ جيز هذه الأسباب وأوردها تحت قسمين : الازدياد الظاهرى، والازدياد الحقيقى . والذى يهمنا هو ناحية الازدياد الحقيقى إذ عن هذه الظاهرة تكلم ابن خلدون . ويرى علماء المالية أن من أسباب الازدياد الحقيقى نمو روح التبصر فى الجماعة والروح الحضرية الناتجة من حلول الصناعة الآلية محل الصناعة

(١و٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٦٥ فى الجباية وسبب قلتها وكثرتها .

اليدوية ، وقيام الدولة بأعباء متزايدة نتيجة لازدياد الثروة ، إذ أن ازدياد الثروة يزيد حاجات الأفراد الخاصة وتبعا لها حاجاته العامة .

والذى يمعن النظر فى هذه الأسباب يرى مقدار التطابق بينها وبين رأى ابن خلدون الثاقب، إذ أن مدار تلك الأسباب ترقى الأفراد فى مدارج الحضارة وازدياد حاجاتهم وازدياد أعمال الدولة تبعا لذلك . كما نلاحظ قرب الشبه بين رأيه فى انتقال الدولة من البداوة الى الحضارة وبين ما هو مشاهد من حيث انتقال الحضارة من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية .

الفرع الثانى

أثر النفقات العامة على إيرادات الجباية

يقول ابن خلدون بعنوان "فى أن نقص العطاء من السلطان نقص فى الجباية":

"إن الدولة والسلطان هى السوق الأعظم للعالم ومنه مادة العمران، فاذا احتجن السلطان الأموال أوالجبايات أو فقدت فلم يصرفها فى مصارفها قل حينئذ ما بأيدى الحاشية والحامية وانقطع ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلت نفقاتهم جملة ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم فيقع الكساد حينئذ فى الأسواق وتضعف الأرباح فى المتاجر فيقل الخراج لذلك لأن الخراج والجباية إنما تكون من الاعتمار والمعاملات ونفاق الأسواق وطلب الناس للفوائد والأرباح . ووبال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقلة أموال السلطان حينئذ بقلة الخراج، فان الدولة كما قلناه هى السوق الأعظم أم الأسواق كلها وأصلها ومادتها فى الدخل والخرج فان كسدت وقلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه . وأيضا فالمال إنما هو متردد بين الرعية والسلطان ، منهم اليه ومنه اليهم فاذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية[1]" .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧١ فى أن نقص العطاء من السلطان نقص فى الجباية .

ويمكن الوصول الى تلك النتيجة عن طريق القياس أو عن طريق التحليل . فالأسواق ومنها الدولة بطبيعتها مرتبطة بعضها ببعض والمنتج فى إحداها مستهلك فى غيرها . والواقع أن تفسير تغير أثمان سلعة ما بتغير العرض والطلب لتلك السلعة على حدة إنما هو محاولة مدرسية لتبسيط ادراك سير قانون العرض والطلب ، وتتأثر أسعار السلع فى مختلف الأسواق بعضها ببعض ، وهذه نظرية التوازن الاقتصادى العام التى شرحها والراس ثم باريتو .

وكذلك نصل الى نفس هذه النتيجة إذا ما حللنا نفقات الدولة فى الوقت الحاضر الى أجر وربح وفائدة وريع ، فاذا ما قلت نفقات الدولة أو كثرت فى ناحية ما من هذه النواحى تأثرت مالية الأفراد الممثلة فى عناصرها هذه .

ولما كانت الضرائب تنصب على الايراد القومى وكان هذا الايراد القومى ممثلا فى الأجور والأرباح والفوائد والريع فان ما يلحق هذه العناصر بتأثير نفقات الدولة يعود فيؤثر على الايرادات القادمة للدولة .

ضغط نفقات الدولة يعقبه انخفاض ايراداتها من الجباية :

يقول ابن خلدون : "واذا أفاض السلطان عطاءه وأمواله فى أهل دولته انبثت فيهم ورجعت اليه ثم اليهم منه فهى ذاهبة عنهم فى الجباية والخراج عائدة عليهم فى العطاء، فعلى نسبة حال الدولة يكون يسار الرعايا وعلى نسبة يسار الرعايا وكثرتهم يكون مال الدولة وأصله كله العمران وكثرته[1] ... ... " .

وقد أوضحنا فيما تقدم أسباب هذه الظاهرة ، ويهمنا أن نذكر هنا أن الدولة بضغطها نفقاتها إنما ترمى الى موازنة الوارد والمنصرف ولكن فى عملها هذا ما يفوت عليها بعض غرضها إن لم يكن عاجلا فآجلا .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٢ فى أن الحضارة فى الأمصار من قبل الدول .

فان ضغط المصروفات يعقبه فى الغالب انخفاض الايرادات القادمة فتختل الميزانية من جديد وهذه تؤدّى الى انخفاض جديد فى الايرادات وعجز فى الميزانية وهكذا .

وفى هذا اشارة سديدة الى أن ضغط النفقات ليس الطريقة الناجحة لتقويم الميزانية وخاصة اذا ما اتبعت تلك الطريقة وحدها ولم تتدخل عوامل اقتصادية مشجعة تعيد الى السوق ظاهرة الرخاء .

الفرع الثالث

تداول النفقات العامة وفكرة الاحتجان

ماذا يحصل لو أن السلطان احتبس الجباية عنده ولم ينفق منها إلا جزءا يسيرا . يجيب ابن خلدون عن ذلك بقوله : ” فاذا احتجن السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها فى مصارفها قل حينئذ مابأيدى الحاشية والحامية ... ... وقلت نفقاتهم جملة ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم[١] “ .

ومما يلاحظ أن ظاهرة احتجان الأموال وحجبها عن التداول قريبة الشبه بما يحصل فى العصر الحاضر خاصا بتكوين أموال احتياطية على أن تكوينها يحصل لمواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة لا لمجرد التخزين .

وقد نقل ابن خلدون عن طاهر بن الحسين قوله : ”واعلم أن الأموال إذا اكتنزت وادّخرت فى الخزائن لا تمو ، واذا كانت فى صلاح الرعية واعطاء حقوقهم وكف الأذية عنهم نمت وزكت وصلحت به العامة ... فليكن كنز خزائنك تفريق الأموال فى عمارة الاسلام وأهله[٢] ... ... “ .

ويعتبر بذلك من أنصار تداول الأموال وهو مايتفق مع نظام الحرية الاقتصادية التى ينادى بها .

---

(١) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧١ فى أن نقص العطاء من السلطان نقص فى الجباية .

(٢) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٩٠ ، ٢٩١ فى أن العمران البشرى لا بدّ له من سياسة ينتظم بها أمره .

الفرع الرابع — الانفاق على الخدمات الاجتماعية

ليست الأغراض العامة التى يصح الانفاق عليها من الأموال العامة قاصرة على أعمال الأمن والدفاع والمشروعات العمرانية ، وإنما يلمح ابن خلدون ما على السلطان من واجبات نحو الخدمة الاجتماعية . ولا شك فى أن ابن خلدون قد تأثر فى ذلك بالمبادئ الاسلامية الخاصة بالاحسان وعمل الخير لا بل ان الاسلام قد رفع تلك الأعمال الى مصاف الواجبات وجعل للسائل والمحروم « حقا » فى أموال الزكاة .

وقد نقل ابن خلدون عن طاهر بن الحسين قوله : ” وتعاهد ذوى البأساء ويتاماهم وأراملهم ، واجعل لهم أرزاقا من بيت المال اقتداء بأمير المؤمنين أعزه الله تعالى فى العطف عليهم والصلة لهم ليصلح الله بذلك عيشهم ويرزقك به بركة وزيادة . واجر للأمراء من بيت المال وقدم حملة القرآن منهم والحافظين لأكثره فى الجرائد على غيرهم ، وانصب لمرضى المسلمين دورا تأويهم وقواما يرفقون بهم وأطباء يعالجون أسقامهم ، وأسعفهم بشهواتهم مالم يؤد ذلك الى سرف فى بيت المال[1] “ .

المبحث الثالث — إيرادات الدولة

الفرع الأول — قواعد الجباية — المساواة والاعتدال

أكد ابن خلدون أهمية المساواة والاعتدال فى الضرائب ، وقد اقتبس من طاهر بن الحسين قوله : ” وانظر هذا الخراج الذى استقامت عليه الرعية وجعله الله للاسلام عزا ورفعة ولأهله توسعة ومنعة ولعدوه كبتا وغيظا ولأهل الكفر من معاديهم ذلا وصغارا ، فوزعه بين أصحابه بالحق والعدل والتسوية والعموم ولا تدفعن شيئا منه عن شريف لشرفه ولا عن غنى لغناه ولا عن كاتب لك ولا لأحد من

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٩٣ فى أن العمران البشرى لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره .

خاصتك ولا حاشيتك [١] ". كما نرى ابن خلدون قد نقل عن المسعودى ما يحدثه الاعفاء من غير مبرر للمقربين والحاشية من سوء الأثر فى العمران [٢].

وأما الاعتدال فى الضرائب فهو لا يقل أهمية عن التسوية فيها بين المكلفين. ومن رأيه أن انتقاض الدولة إنما يرجع لدرجة بعيدة لثقل العبء المالى الذى ينوء بحمله المكلفون، والمكلفون هم جلة الشعب من فلاحين وتجار، عن طريق راجعية الضرائب. والضرائب المعتدلة تشجع العمران والرواج الاقتصادى، وينقل ابن خلدون عن طاهر بن الحسين رأيه فى أنه لا يصح " الأخذ من المكلفين فوق الاحتمال ولا تكليفهم أمرا فيه شطط [٣] " ونبحث فيما يلى رأيه فى مرونة الضرائب وعلاقتها بعددها وسعرها.

الفرع الثانى — نقص الجباية ووفرتها وأسبابه

فى أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون فى وسط الدولة :

يعقد ابن خلدون فصلا لبيان أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون فى وسط الدولة. ويرى السبب فى ذلك " أن الجباية فى أول الدولة تتوزع على أهل القبيل والعصبية بمقدار غنائهم وعصبيتهم ولأن الحاجة إليهم فى تمهيد الدولة شديدة. فرئيسهم فى ذلك متجاف لهم عما يسمون إليه من الجباية معتاض عن ذلك بما هو يروم من الاستبداد عليهم فله عليهم عزة وله إليهم حاجة. فلا يطير فى سهمانه من الجباية إلا الأقل من حاجته. فتجد حاشيته لذلك وأذياله من الوزراء والكتاب مملقين فى الغالب وجاههم متقلص لأنه من جاه مخدومهم ونطاقه قد ضاق بمن يزاحمه فيه من أهل عصبيته [٤] ".

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٩٢ فى أن العمران البشرى لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره.

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧٢ فى أن الظلم مؤذن بخراب العمران.

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٩٢ فى أن العمران البشرى لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره.

(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٦٨ فى أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون فى وسط الدولة.

تلك حال الجباية فى أول الدولة وقد توزعت بين السلطات الحاكمة وهى تشبه كثيرا حالة الدولة الاقطاعية التى تنازع السلطات المحليـة الاقطاعية فيها السلطات المركزية . ولكن تلك الحالة لا تلبث أن تنجلى عن فوز أحد المتنافسين وتركز السلطة فى يديه . وفى هـذا يقول ابن خلدون : " فإذا استفحلت طبيعة الملك وحصل لصاحب الدولة الاستبداد على قومه قبض أيديهـم عن الجبايات ... ... فينفرد صاحب الدولة حينئذ بالجباية أو معظمها ويحتوى على الأموال ويحتجنها للنفقات فى مهمات الأحوال فتكثر ثروته وتمتلئ خزائنه ويتسـع نطاق جاهه ويعتز على سائر قومه فيعظم حال حاشيته وذويه من وزير وكاتب وحاجب ومولى وشرطى ويتسع جاههم ويقتنون الأموال ويتأثلونها[1] " وهذا هو الحال فى وسط الدولة .

ثم يدرك الدولة الهرم وفى هـذا يقول ابن خلدون " ثم إذا أخـذت الدولة فى الهرم بتلاشى العصبية وفناء القبيل الماهدين للدولة احتاج صاحب الأمر حينئذ الى الأعوان والأنصار لكثرة الخوارج والمنازعين والثوار، وتوهم الانتقاض، فصار خراجه لظهرائه وأعوانه وهم أرباب السيوف وأهل العصبيات، وأنفق خزائنـه وحاصله فى مهمات الدولة ، وقلت مع ذلك الجباية لما قدمناه من كثرة العطاء والانفاق فيقل الخراج وتشتد حاجة الدولة الى المال فيتقلص ظل النعمة والترف عن الخواص والحجاب والكتاب بتقلص الجاه عنهم وضيق نطاقه على صاحب الدولة[2] " .

ويستخلص مما تقـدم أن القصد الأول لصاحب الدولة فى انفاقه هو تثبيت أركان الدولة بالدفاع عنها فى الداخل والخارج . وهذا يكون خاصة فى أول الدولة وفى أواخرها . فى أول الدولة لأجل إنشائها، وفى أواخرها حين تعصف بها الرياح العاتيـة . أما فى وسـط الدولة فينصرف الى توفير أسـباب الرخاء وزيادة نطاقه وتوسيعه . وفى هذا الدور تبلغ ثروة السلطان أقصاها وكذلك ثروة حاشيته .

(١و٢) مقدمة ابن خلدون ــــ الفصل الثالث ص ٢٦٩ فى أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون فى وسط الدولة .

ويلاحظ ابن خلدون فى دور هرم الدولة ظاهرة غريبة من حيث تصرفات السلطان فى جباية ضرائبه . تلك الظاهرة هى ما لمسه من ميل صاحب الدولة الى مصادرة أموال المترفين حين تشتد به الضائقة المالية، رغم التجائه لفرض أنواع من الضرائب مستحدثة وزيادة سعر الموجود منها، وفى هذا يقول : "ثم تشتد حاجة صاحب الدولة الى المال وتنفق أبناء البطانة والحاشية ما تأثله آباؤهم من الأموال فى غير سبيلها من اعانه صاحب الدولة، ويقبلون على غير ما كان عليه آباؤهم وسلفهم من المناصحة . ويرى صاحب الدولة، أنه أحق بتلك الأموال التى اكتسبت فى دولة سلفه وبجاههم، فيصطلمها وينتزعها منهم لنفسه شيئا فشيئا وواحدا بعد واحد على نسبة رتبتهم وتنكر الدولة لهم، ويعود وبال ذلك على الدولة بفناء حاشيتها ورجالاتها وأهل الثروة والنعمة من بطانتها، ويتقوض بذلك كثير من مبانى المجد بعد أن يدعمه أهله ويرفعوه . وانظر ماوقع من ذلك لوزراء الدولة العباسية فى بنى قحطبة وبنى برمك وبنى سهل وبنى طاهر وأمثالهم ، ثم فى الدولة الأموية بالأندلس عند انحلالها أيام الطوائف فى بنى شهيد وبنى أبى عبيدة وأمثالهم، وكذا فى الدولة التى أدركناها لعهدنا (١) " .

والواقع أن الدولة حين تعييها الحيل فى الحصول على ما تحتاجه من الايرادات تلجأ الى حلول شاذة، منها الميل الى مصادرة الثروات الكبيرة أو ابتلاع الايرادات الكبيرة وخاصة إذا كانت تنفق فى غير وجه نافع للمجتمع بل فى اللهو واللعب . وهذا شبيه بما يحصل فى بعض الدول فى العصر الحاضر مثل التحقيق فى مصادر بعض الثروات وعلاقة بعض ذوى النفوذ بالشركات . والذى يسترعى النظر على الخصوص هو وصف ابن خلدون لتدرج السلطان فى الحصول على جبايته فتأتى أولا ضرائب قليلة ثم تثقل تكاليفها وتستحدث أنواع جديدة منها هى أقرب ماتكون الى الضرائب غير المباشرة، ثم تزاد هذه عددا وسعرا وأخيرا تأتى ضرائب المصادرة . وهو ميل مشاهد فى الدول الحديثة تحت ضغط العجز المالى والنظريات الاقتصادية ذات

---

(١) المقدمة ص ٢٦٩ الفصل الثالث فى أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون فى وسط الدولة .

الصبغة الاشتراكية و بسبب الحرب . وقد لا يخلو من أهمية أن نسجل هنا أن كتابة ابن خلدون تدلنا على أن هذا الميل الى المصادرة عرف فى عهد لم تكن فيه النظريات الاشتراكية الحديثة قد ظهرت بعد وانتشرت انتشارها اللاحق . ولذلك نلاحظ أن الاشتراكية قد لا تكون السبب فى هذا التفكير ولكنها قد تكون المناسبة والظرف الملائم لنشر وتدعيم تلك الفكرة .

العلاقة بين عدد الضرائب وسعرها من ناحية ومرونتها من ناحية أخرى:

لعل المؤلف كان يلمس وهو لا يدرى فكرة الحد الأوفق للضريبة وهو أن يبلغ مشروع معين حدًا من التوسع لاتأتى زيادة التكاليف فيه بنسبة متكافئة من زيادة الثمرات .

فالمكلفون بالضرائب لهم قدرة معلومة على دفعها وتلك القدرة على الدفع لها حد إذا ما تجاوزته الدولة ظهر النقص فى جملة الضرائب و يبدأ التهرب المالى الشرعى وغير الشرعى فى الظهور . وإذا استمر الضغط المالى على المكلفين أصيب الانتاج فى صميم كيانه وهذا ما قصده ابن خلدون فى قوله : "ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة فى الترف وكثرة الحاجات والانفاق بسببه حتى تثقل المغارم على الرعايا ... فتنقبض كثير من الأيدى عن الاعتمار جملة فتنقص جملة الجباية... وربما يزيدون فى مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النقص فى الجباية ويحسبونه جبرا لما نقص حتى تنتهى كل وظيفة ووزيعة الى غاية ليس وراءها نفع ولا فائدة لكثرة الانفاق حينئذ فى الاعتمار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة به"(١) .

وعند ما تجاوز الضرائب هذا الحد تزول عن إيرادات الدولة مرونتها وتتحول الى إيرادات غير مرنة ويأخذ جملة المتحصل فى النقص رغم الزيادة فى أبواب الضرائب وفى سعرها فهو يقول: "والجباية مقدارها معلوم ولا تزيد ولا تنقص وإن زادت بما يستحدث من المكوس فيصير مقدارها بعد الزيادة محدودا"(٢) .

---

(١) المقدمة ص ٢٦٥ الفصل الثالث فى الجباية وسبب قلتها وكثرتها .

(٢) المقدمة ص ١٥٩ الفصل الثالث فى أنه إذا استحكمت طبيعة الملك الخ ...

الفـــرع الثـالث

التفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة

يشير ابن خلدون الى هذه التفرقة و إن كان لا يذكر كلمتى مباشرة وغير مباشرة فنراه مثلا يقول: " فيستحدث صاحب الدولة أنواعا من الجباية يضربها على البياعات ويفرض لهـا قدرا معلوما على الأثمـان فى الأسـواق وعلى أعيـان السلع فى أموال المدينـــة ... "[1].

هـذه الضرائب التى يستحدثها[2] السلطان من ضريبة على البياعات وعلى الأثمـان فى الأسواق إنمـا هى ضرائب غير مباشرة إذ هى ضرائب على الاستهلاك ؛ وهى ضرائب مستحدثة إذ يقول عنها : " فيستحدث صاحب الدولة... " والذى يغلب على الظن أن الضرائب المفروضة قبل استحداث هذه الضرائب إنمـا هى من نوع الضرائب المباشرة فلما لم تف بالمطلوب من الجباية استحدث السلطان نوعا آخر من الضرائب هـو نوع الضرائب غير المباشرة الى جانب زيادة الموجود من الضرائب المباشرة . وهذا ما ينطبق تماما على إشارته الى استحداث الضرائب على البياعات وعلى الأثمـان فى الأسواق .

---

(١) المقدمة ص ٢٦٦ فى ضرب المكوس أواخر الدولة .

(٢) يقول ابن خلدون : أن الضرائب غير المباشرة هذه يستحدثها السلطان ، والواقع أن الضرائب فى النظام الاسلامى من نوع الضرائب المباشرة . وهى الزكاة والجزية والخراج . وهذه كلها محددة السعر إمّا بنص تشريعى أو بالعادة . كما أن الخراج كان يتراوح بين ٢٠٪ ، ٥٠٪ من إنتاج الأرض . ومن جهة أخرى كان المتحصل من هذه الضرائب ينفق فى أغراض معينة ... فالزكاة تصرف على الإحسان والجزية والخراج على الحامية والملتزمين والقضاة وعلى شق الترع والطرق ... وعلى ذلك يتضح أن الضرائب كانت تحدّدها وتحدّد التصرف فى حصيلتها عدة نصوص تشريعية وعادات مرعيـة ... بعكس الحال فى المكوس فهذه كانت تستحدث ولم تكن محدّدة نوعا أو سعرا .

يقول ابن خلدون : " إن الصدقات والخراج والجزية هى المغارم الشرعية وهى قليلة الوزائع لأن مقدار الزكاة من المـال قليل وكذا زكاة الحبوب والماشية وكذا الجزية والخراج و جميع المغارم الشرعية وهى حدود لا تتعدّى " الفصل الثالث ص ٢٦٤ فى الجباية وسبب قلتها وكثرتها .

الترتيب الزمنى بينهما وموضوع كل منهما :

وليست الطرافة فقط فى أن علامتنا يلمس تلك التفرقة التى أصبحت تقليدية بعد خمسة قرون من كتابته ولكنه يثير الاعجاب باشارته الى الترتيب الزمنى فى فرض النوعين المذكورين من الضرائب، بل أكثر من ذلك بتعيينه مواضع الطلب على كل منهما. فهو يقول: "ثم لا تلبث الدولة أن تأخذ بدين الحضارة فى الترف وعوائدها وتجرى على نهج الدول السابقة قبلها فيكثر لذلك خرج أهل الدولة ويكثر خرج السلطان خصوصا كثرة بالغة بنفقته فى خاصته وكثرة عطائه. ولا تفى بذلك الجباية فتحتاج الدولة الى الزيادة فى الجباية لما تحتاج إليه الحامية من العطاء والسلطان من النفقة فيزيد فى مقدار الوظائف والوزائع أولا كما قلناه ثم يزيد الخراج والحاجات والتدرج فى عوائد الترف وفى العطاء للحامية، ويدرك الدولة الهرم وتضعف عصابتها عن جباية الأموال من الأعمال والقاصية، وتكثر العوائد ويكثر بكثرتها أرزاق الجند وعطاؤهم فيستحدث صاحب الدولة أنواعا من الجباية يضربها على البياعات ويفرض لها قدرا معلوما على الأثمان فى الأسواق ... ..."[١] .

فالسلطان أول ما يعمل يزيد الموجود من الضرائب عددا وسعرا ثم يستحدث ضرائب غير مباشرة ويأخذ تدريجا فى زيادتها كذلك . على أن الالتجاء إليها واستحداثها إنما يكون بعد عجز الضرائب الموجودة من قبل عن سد النفقات وهذا ما يتفق مع الفكرة الحديثة فى أنه فى أوقات الأزمات والعجز المالى يلجأ الى الضرائب غير المباشرة لجبر النقص إذ أنها أوفر حصيلة من الضرائب المباشرة[٢] .

---

(١) المقدمة ص ٢٦٦ فى ضرب المكوس أواخر الدولة .

(٢) "In the last few years there has been a pronounced movement towards sales taxation as a major source of state revenue.

The legislation that has been passed has been regarded usually as a temporary measure but sales taxes have been so effective in raising revenue that there is danger their harmful effect may be overlooked".

E. Hoyt. p. 205. Consumption in Our Society. New York. 1938.

الفرع الرابع — راجعية الضرائب

قد يظن كثيرون أن فكرة راجعية الضرائب إنما هى فكرة حديثة جدا . بيد أننا نرى ابن خلدون يلمسها بعبقريته الفذة فيقول : " فان معظم الجباية إنما هى من الفلاحين والتجار لا سيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية بها"[١] . ويقول فى موضع آخر: "إن عامة معاش الرعايا من البيع والشراء واذا كانت الأسواق عطلا منها بطل معاشهم وتنقص جباية السلطان أو تفسد لأن معظمها من أوسط الدولة وما بعدها إنما هو من المكوس على البياعات "[٢] . وبضم هاتين المقدمتين نتبين أن معظم الجباية مستمدة من الفلاحين والتجار، وأن معظم الجباية مرتكزة على المكوس على البياعات وهى من الضرائب غير المباشرة وإذًا فمعظم الجباية يتحملها الفلاحون والتجار عن طريق المكوس على البياعات خاصة .

وهذه النتيجة التى وصلنا إليها تتضمن نقطتين هامتين وهما :

(أولا) راجعية الضرائب بصفة عامة .

(ثانيا) راجعية الضرائب خاصة فى الضرائب غير المباشرة .

فالفلاحون والتجار يقومون بالحمل الأكبر من تسديد الجباية ولكن نصيبهم لا يقتصر فقط على مايدفعونه مباشرة لكنه يتعدّاه الى ماينتقل إليهم من التكاليف عن طريق راجعية الضرائب عامة وغير المباشرة منها خاصة وهو ما يفسر قوله : "لا سيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية بها" ثم قوله : "ومعظم الجباية من أوسط الدولة وما بعدها إنما هو من المكوس على البياعات " . بل إن ابن خلدون يقول بالراجعية بأصرح من هذا . وقد بينّا عند الكلام عن نظرية القيمة رأيه فى أثر المكوس على الأثمان . وهو يقول حرفيا بأن "المكس داخل فى قيم المبيعات وأثمانها"[٣] .

---

(١) المقدّمة ص ٢٦٧ فى أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية .

(٢) المقدّمة ص ٢٧٥ وأعظم من ذلك فى الظلم وإفساد العمران التسلط على أموال الناس .

(٣) المقدّمة ص ٣٥٤ الفصل الرابع فى أن الحضارة غاية العمران ... ...

المبحث الرابع — الدولة سوق منتجة

يذكر ابن خلدون فى أكثر من موضع أن الدولة سوق وبالتالى فهى منتجة فهو يقول مثلا : " فان الدولة هى السوق الأعظم أم الأسواق كلها وأصلها ومادتها فى الدخل والخرج ، فان كسدت وقلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه[١] " .

وتلك الفكرة التى وصل اليها ابن خلدون إنما هى من مفاخر علم المالية الحديث إذ يسعى علماء المالية لاثبات أن الدولة حين تمتد يدها الى ثروات الأفراد لتأخذ منها ضرائبها إنما تأخذ حقها نظير انتاجها ويبنون قولهم هذا على أن عوامل الانتاج خمس : الأرض ، ورأس المال ، والعمل ، والتنظيم الاقتصادى ، وأخيرا الدولة .

فالدولة عنصر إنتاج هام يمكن تقدير قيمته إذا ما افترضنا اختفاءه فماذا يكون تأثير مثل هذا الاختفاء على الاقتصاد القومى . الواقع أن الدولة تنتج كأى عامل إنتاج آخر وحاصل إنتاجها هو الحماية فى مختلف أشكالها . والدولة حين تحصل على الضرائب إنما تحصل على مكافأتها عن إنتاجها . فالأرض يقابلها الريع ، ورأس المال الفائدة ، والعمل الأجر ، والتنظيم الربح والحماية التى تقوم بها الدولة تقابلها الضرائب التى تجبيها .

و إذا ما حللنا الايراد القومى نجده ينقسم الى ريع وفائدة وأجر وربح وضريبة . والضريبة بدورها تتحول الى مصروفات تنقسم الى :

ريع ، وفائدة ، وأجر ، وربح . فكأنما الايراد ينقسم الى ريع وريع[١] ، فائدة وفائدة[١] ، أجر وأجر[١] ، ربح وربح[١] .

وتختفى بذلك الضريبة . فالدولة تحمى الأرض والعمل والتنظيم ورأس المال وتحصل منها فى مقابل إنتاجها على الضريبة .

---

(١) المقدمة ص ٢٧١ الفصل الثالث فى أن نقص العطاء من السلطان نقص فى الجباية .

وقد بلغ ابن خلدون الى تلك النتيجة عن طريق القياس لا عن طريق التحليل الذى اتبعه العلماء الحديثون . فهو يذكر المقدمة الآتية وهى أن الدولة سوق، ثم هو يذكر فى مكان آخر أن التجارة ، والسوق هى التعبير الأكبر عنها ، منتجة . وبضم هاتين المقدمتين نصل الى أن الدولة سوق منتجة .

المبحث الخامس

ظاهرة هجرة الأموال هربا من الضغط المالى

عقد ابن خلدون فصلا لبحث تلك المسألة التى قد يظن أنها ظاهرة حديثة أوجدتها سهولة المواصلات وانتشار روح الأمن والثقة ، بيد أن تلك الظروف الجديدة من أمن وسهولة مواصلات لم توجد هذه الظاهرة ولكنها سهلتها . ولنتركه يتحدث عنها فى زمنه . يقول : "ولما يتوقعه أهل الدولة من أمثال هذه المعاطب صار الكثير منهم ينزعون الى الفرار عن الرتب والتخلص من ربقة السلطان بما حصل فى أيديهم من مال الدولة الى قطر آخر، ويرون أنه أهنأ لهم وأسلم فى إنفاقه وحصول ثمرته وهو من الأغلاط الفاحشة والأوهام المفسدة لأحوالهم ودنياهم واعلم أن الخلاص من ذلك بعد الحصول فيه عسير ممتنع، فان صاحب هذا الغرض إذا كان هو الملك نفسه فلا تمكنه الرعية من ذلك طرفة عين ولا أهل العصبية المزاحمون له بل فى ظهور ذلك منه هدم لملكه و إتلاف لنفسه بمجارى العادة بذلك لأن ربقة الملك يعسر الخلاص منها سيما عند استفحال الدولة وضيق نطاقها وما يعرض فيها من البعد عن المجد والخلال والتخلق بالشر . وأما إذا كان صاحب هذا الغرض من بطانة السلطان وحاشيته وأهل الرتب فى دولته فقل أن يخلى بينه وبين ذلك . إما (أولا) فلما يراه الملوك أن ذويهم وحاشيتهم بل وسائر رعاياهم مماليك لهم مطلعون على ذات صدورهم فلا يسمحون بحل ربقته من الخدمة ضنا بأسرارهم وأحوالهم أن يطلع عليها أحد غيره من خدمته لسواهم . ولقد كان بنو أمية بالأندلس يمنعون أهل دولتهم من السفر لفريضة الحج لما يتوهمونه من وقوعهم

بأيدى بنى العباس ، فلم يحج سائر أيامهم أحد من أهل دولتهم وما أبيح الحج لأهل الدولة من الأندلس إلا بعد فراغ شأن الأموية ورجوعها الى الطوائف . وإما (ثانيا) فلأنهم وإن سمحوا بحل ربقته هو فلا يسمحون بالتجافى عن ذلك المال لما يرون أنه جزء من مالهم كما كان ربه جزءا من دولتهم إذ لم يكتسب إلا بها وفى ظل جاهها ، فتحوم نفوسهم على انتزاع ذلك المال والتقامه كما هو جزء من الدولة ينتفعون به .

ثم إذا توهمنا أنه خلص بذلك المال الى قطر آخر — وهو فى النادر الأقل — فتمتد إليه أعين الملوك بذلك القطر وينترعونه بالإرهاب والتخويف تعريضا أو بالقهر ظاهرا لما يرون أنه مال الجباية والدول وأنه مستحق للانفاق فى المصالح، واذا كانت أعينهم تمتد الى أهل الثروة واليسار المكتسبين من وجوه المعاش فأحرى بها أن تمتد الى أموال الجباية والدول التى تجد السبيل اليه بالشرع والعادة[1]" .

ثم يضرب ابن خلدون مثل السلطان أبى يحيى زكريا بن أحمد اللحيانى تاسع ملوك الحفصيين بأفريقية حين حاول الخروج من عهدة الملك واللحاق بمصر فرارا من طلب صاحب الثغور الغربية لما استجمع لغزو تونس، يقول عن ذلك : " وخلص الى الاسكندرية بعد أن حمل جميع ما وجده ببيت المال من الصامت والذخيرة، وباع كل ما كان بخزائنه من المتاع والعقار والجوهر حتى الكتب ، واحتمل ذلك كله الى مصر ونزل على الملك الناصر محمد بن قلاوون سنة سبع عشرة من المائة الثامنة فأكرم نزله ورفع مجلسه، ولم يزل يستخلص ذخيرته شيئا فشيئا بالتعريض الى أن حصل عليها ولم يبق معاش ابن اللحيانى الا فى جرايته التى فرضت له الى أن هلك[2]" .

ويجمل ابن خلدون رأيه فى قوله : "فهذا وأمثاله من جملة الوسواس الذى يعترى أهل الدول لما يتوقعونه من ملوكهم من المعاطب وإنما يخلصون إن اتفق

---

(١) المقدمة ص ٢٧٠ الفصل الثالث فى أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون فى وسط الدولة .

(٢) المقدمة الفصل الثالث ص ٢٧١ — فى أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون فى وسط الدولة .

لهم الخلاص بأنفسهم وما يتوهمونه من الحاجة فغلط ووهم، والذى حصل لهم من الشهرة بخـدمة الدول كاف فى وجدان المعاش لهم بالجرايات السلطانية أو بالجاه فى انتحال طرق الكسب من التجارة والفلاحة[١]" .

الفرق بين ظاهرة هجرة رأس المال فى الماضى والحاضر :

ويلاحـظ أن هجرة رأس المـال فى زمنـه مختلفة فى تفاصيلها عن الظاهرة الحديثة إذ كانت مرتبطة بهجرة الأشخاص، أما هجرة رأس المـال فى العصر الحاضر فمنفصلة عن الأشخاص . كذلك نلاحظ أن هذه الظاهرة كانت تحدث فيما مضى بسبب الضغط المـالى والخوف من المعاطب، ولكن الظاهرة الحديثـة هى أن الأموال تسعى الى البلد الذى تحصل فيـه على أكبر فائدة وهو غرض يبـدو أن رؤوس الأموال لم تعرفه فى الزمن المـاضى .

---

(١) المقدمة الفصل الثالث ص ٢٧١ — فى أن ثروة السلطان وحاشيته إنما تكون فى وسط الدولة .

الباب الرابع

آراء ابن خلدون فى السياسة الاقتصادية

الفصل الأول — تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى وآثاره

المبحث الأول — طُرق التدخل

تتدخل الدولة فى المجال الاقتصادى فى صورتين : تتمثل أولاهما فى وسائل الدولة التشريعية، وتتمثل الأخرى فى نزول الدولة الى السوق ومباشرتها للتجارة والصناعة والفلاحة مثلها فى ذلك مثل عامة الأفراد . وترتبط هاتان الصورتان لظاهرة واحدة ارتباطا وثيقا بمعنى أن التجاء الدولة لإحداهما غالبا ما ينتهى بالالتجاء للأخرى . فقد تلجأ الدولة الى مباشرة التجارة والصناعة والفلاحة ولكنها لا تلبث أن تنزلق الى طرق باب التشريع للقضاء على المنافسة القوية ، ولإعطاء ميزات تفضيلية لمنتجاتها من إعفاء من الرسوم والضرائب وغير ذلك من الطرق ، أو هى تبدأ تدخلها فى النطاق التشريعى ولكنها لا تلبث أن تجد أن النصوص التشريعية أصبحت بواسطة التهرب الشرعى وغير الشرعى حبرا على ورق . فتنتهى الى طرق ميدان الإنتاج كأحد المنتجين . وقد تناول ابن خلدون فيما كتبه الكلام عن تلك الظاهرة .

المبحث الثانى

ظاهرة التدخل فى العصر الحديث

قبل أن نعرض لآراء ابن خلدون فى هذا الموضوع ننقل نبذة عن الأستاذ برشيانى يشرح فيها أهميته والطريقة الصحيحة فى تناوله . يقول : « من المشاهد عموما ازدياد تدخل الدولة فى المسائل الاقتصادية . وهذه حقيقة ملموسة ذات صبغة عامة . إذ أن كلا من الحكومات الديموقراطية والدكتاتورية شهدت حديثا امتدادا عظيما

فى وظائف الدولة الاقتصادية . ونتج عن ذلك أن الدولة أصبحت عاملا اقتصاديا لا يمكن تجاهل وجوده أو تأثيره . وكان الاقتصاديون القدماء من المدرسة الحرة يعتبرون تدخل الدولة نوعا من الشذوذ، وكانوا يرجعون سببه الى تأصل أفكار خاطئة بالنسبة لوظائف الدولة، أو الى نشاط فئات خاصة كانت تسعى لجعل الدولة تخدم مصالحها الذاتية . وقد اتخذوا قاعدة لهم أنه يجدر بالحكومات ألا تتدخل فى المسائل الاقتصادية . أما موقف الاقتصادى الحديث تجاه تدخل الدولة فيختلف عن ذلك . فهو لا يناقش بطريقة مجردة ماهية الوظائف التى يجدر بالدولة أن تتولاها وفيما إذا كان التدخل عموما يحسن القيام به أو لا يحسن . ولكنه يلاحظ فقط ما هو حاصل فعلا وواجبه الأساسى هو أن يتتبع ما يؤدى اليه تدخل الدولة من آثار » (١) .

وهذا الاتجاه الإيجابى فى بحث موضوع التدخل هو نفس الاتجاه الذى توخاه ابن خلدون حين تناول بالبحث تدخل السلطان فى السوق وتوليه للتجارة والفلاحة والصناعة . هو لا يجادل فيما إذا كان يحسن بالسلطان التدخل فى السوق أو لا يحسن به ذلك . بل يسجل أن السلطان كثيرا ما يلجأ الى التدخل ولا يعنيه أن يجادل جدلا فقهيا فى مدى وظائف الدولة وحدود نشاطها وهل يجب قصر وظيفة الدولة على الدفاع الخارجى والداخلى أم أنه ينبغى أن تسعى الدولة لتحقيق أغراض الرخاء الاقتصادى الى جانب تحقيق أغراض الحماية والمدافعة . هذا الجدل الذى أولع به الاقتصاديون فى القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر لم يظفر باهتمام ابن خلدون فهو ينظر الى تدخل السلطان باعتباره أمرا واقعا، ثم يبحث نتائجه بدقة ويتتبع آثاره مقارنا المضار الحاصلة منه بالمزايا التى توقعها السلطان . ويخلص من تلك المقارنة الى رجحان المضار للمزايا . ولذلك لا يحبذ انتهاج مثل هذا السبيل .

---

(١) الأستاذ برشيانى . محاضراته فى الاقتصاد السياسى بكلية الحقوق عن السياسة الاقتصادية سنة ١٩٤٠

من هذا يتبين صواب الطريقة العلمية التى اتبعها ابن خلدون فى بحثه ، وهو يستحق التقدير ليس فقط لدقة طريقته فى البحث وإنما تظهر عبقريته فى الحجج التى أوردها والمسائل التى أثارها ، فهى بحق تحفة رائعة فى الكتابات الاقتصادية وذات قيمة علمية لا تنكر . وسنبحثها بعد أن نتركه يبسط آراءه بنفسه .

المبحث الثالث — رأى ابن خلدون فى التجارة من السلطان

الفرع الأول — نبذة من أقوال ابن خلدون

يقـول ابن خلدون تحت عنـوان « فى أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية » : " اعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بمـا قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها عن الوفاء بحاجاتها ونفقاتها واحتاجت الى مزيد المـال والجباية ، فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم ... ... وتارة بالزيادة فى ألقاب المكوس إن كان قـد استحدث من قبل ، وتارة بمقاسمة العمال والجباة وامتكاك عظامهم لمـا يرون أنهـم قد حصـلوا على شىء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسـبان ، وتارة باستحداث التجارة والفـلاحة للسلطان على تسمية الجباية لمـا يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفـوائد والغلات مع يسارة أموالهم وأن الأرباح تكون على نسبة رؤس الأموال . فيأخذون فى اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله فى شراء البضائع والتعرض بها لحوالة الأسواق ويحسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد — وهو غلط عظيم — وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة . فأولا مضايقة الفلاحين والتجار فى شراء الحيوان والبضائع وتيسير أسباب ذلك ، فان الرعايا متكافئون فى اليسار متقاربون ، ومزاحمة بعضهم بعضا تنتهى الى غاية موجودهم أو تقرب . وإذا رافقهم السلطان فى ذلك وماله أعظم كثـيرا منهم ، فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه فى شىء من حاجاته ، ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد . ثم أن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غصبا أو بأيسر ثمن ، أولا يجد من يناقشه فى شرائه فيبخس ثمنه على بائعه . ثم

إذا حصل فوائد الفلاحة ومغلها كله من زرع أو حرير أو عسل أو سكر أو غير ذلك من أنواع الغلات وحصلت بضائع التجارة من سائر الأنواع فلا ينتظرون به حوالة الأسواق ولا نفاق البياعات لما تدعوهم إليه تكاليف الدولة . فيكلفون أهل تلك الأصناف من تاجر وفلاح بشراء تلك البضائع ولا يرضون فى أثمانها إلا القيم وأزيد فيستوعبون فى ذلك ناض أموالهم ، وتبقى تلك البضائع بأيديهم عروضا جامدة ، ويمكثون عطلا من الادارة التى فيها كسبهم ومعاشهم . وربما تدعوهم الضرورة الى شىء من المال فيبيعون تلك السلع على كساد من الأسواق بأبخس ثمن . وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله فيقعد عن سوقه، ويتعدّد ذلك ويتكرر ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعى فى ذلك جملة ويؤدّى الى فساد الجباية . فان معظم الجباية إنما هى من الفلاحين والتجار لا سيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية بها . فاذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة، وقعد التجار عن التجارة، ذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش . وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الأرباح القليلة وجدها بالنسبة الى الجباية أقل من القليل . ثم أنه لو كان مفيدا فيذهب له بحظ عظيم من الجباية فيما يعانيه من شراء أو بيع فانه من البعيد أن يوجد فيه من المكس ولو كان غيره فى تلك الصفقات لكان تكسبها كلها حاصلا من جهة الجباية ، ثم فيه التعرض لأهل عمرانه واختلال الدولة بفسادهم ونقصه، فان الرعايا إذا قعدوا عن تثمير أموالهم بالفلاحة والتجارة نقصت وتلاشت بالنفقات وكان فيها إتلاف أحوالهم .. ... وكان الفرس لا يملكون عليهم إلا من أهل بيت المملكة، ثم يختارونه من أهل الفضل والدين والأدب والسخاء والشجاعة والكرم، ثم يشترطون عليه مع ذلك العدل ، وأن لا يتخذ صنعة فيضر بجيرانه، ولا يتاجر فيحب غلاء الأسعار فى البضائع ، وأن لا يستخدم العبيد فانهم لا يشيرون بخير ولا مصلحة . واعلم أن السلطان لا ينمى ماله ولا يدرّ موجوده إلا الجباية وإدرارها إنما يكون بالعدل فى أهل الأموال والنظر لهم بذلك . فبذلك تنبسط

آمالهم، وتنشرح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنميتها، فتعظم منها جباية السلطان. وأما غير ذلك من تجارة أو فلح فانما هو مضرة عاجلة للرعايا وفساد للجباية ونقص للعمارة، وقد ينتهى الحال بهؤلاء المتسلخين للتجارة والفلاحة من الأمراء والمتغلبين فى البلدان أنهم يتعرضون لشراء الغلات والسلع من أربابها الواردين على بلدهم، ويفرضون لذلك من الثمن ما يشاءون ويبيعونها فى وقتها لمن تحت أيديهم من الرعايا بما يفرضون من الثمن، وهذه أشد من الأولى وأقرب الى فساد الرعية واختلال أحوالهم. وربما يحمل السلطان على ذلك من يداخله من هذه الأصناف أعنى التجار والفلاحين لما هى صناعته التى نشأ عليها فيحمل السلطان على ذلك ويضرب بسهم لنفسه ليحصل على غرضه من جمع المال سريعا سيما مع مايحصل له من التجارة بلا مغرم ولا مكس، فإنها أجدر بنمو الأموال وأسرع فى تثميره. ولا يفهم ما يدخل على السلطان من الضرر بنقص جبايته. فينبغى للسلطان أن يحذر من هؤلاء ويعرض عن سعايتهم المضرة بجبايته وسلطانه[1] ... ".

الفرع الثانى — معارضته للتدخل وحججه فى ذلك

مما تقدم نتبين كيف درس ابن خلدون مشكلة تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى، وكيف استخلص رأيه بعدم تحبيذه بانيا إياه على أن المزاحمة الحرة تؤدى الى أحسن توزيع للسلع إذا كانت قوة شراء المتعاملين فى السوق متقاربة. وعلى أن التدخل متى بدأ صعب تحديده أو وقفه، فقد يبدأ بتولى الدولة للفلاحة أو التجارة كأى فلاح أو تاجر. ثم لا نلبث أن نرى التجاء الدولة الى فرض سلعها فرضا وتحديد الأسعار الجبرى وما يلحق ذلك من فساد الأسواق. ثم يدعم ابن خلدون النتيجة التى وصل إليها بعقد مقارنة بين ما يمكن أن تكسبه الدولة من أرباح أعمالها التجارية والزراعية وبين ما كانت تكسبه من الجباية لو أن تلك

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٦٦ و ٢٦٧ فى أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا.

الأعمال قام بها أفراد وفرضت عليها الضرائب لمصلحة الجباية . وندرس الحجج بشىء من التفصيل فيما يلى[١] :

(١) المزاحمة الحرّة تؤدّى الى أحسن توزيع للسلع :

يقول ابن خلدون : "ومزاحمة بعضهم بعضا تنتهى الى غاية موجودهم أو تقرب" ويقول الأستاذ برشيانى : « إذا ترك الأفراد أحرارا فإنهم يصلون بواسطة التداول بينهم الى غاية موجودهم (مع ملاحظة تناسب ذلك مع أحجام إيراداتهم) ويحتاج هذا الرأى الى تبيين يتكفل به التحليل الاقتصادى[٢] » .

والتحليل الاقتصادى المشار إليه يعتمد على مقارنة المنفعة الحدّية للنقود ، فالأفراد يقارنون بين المنفعة الحدّية للسلع والمنفعة الحدّية لما يقدّمونه فى مقابل تلك السلع وهو النقود غالبا .

وعند حالة التوازن يكون حاصل قسمة المنفعة الحدّية للسلعة على المنفعة الحدّية للنقود مساويا للثمن . فالأثمان هى مقياس المنفعة الناتجة عن مختلف السلع . وينفق الفرد نقوده بحيث أن الوحدة الحدّية منها المنفقة على السلع المختلفة تعطى نفس المنفعة .

وهذه المنفعة الحاصلة من إنفاق الوحدة الحدّية من النقود هى المنفعة العظمى التى كان يمكن الحصول عليها .

والذى يهمنا من هذا البحث هو أن السوق هى التى تقوم بتلك العملية الخاصة بمقارنة المنافع الحدّية للسلع والنقود وتترجم عن ذلك بلغة الأثمان .

---

(١) يقول أبو الفضل الدمشقى : إن المضايقة التى تحصل للرعايا من تجارة السلطان مثل المضايقة التى تحصل للسلطان من حمل الرعايا للسلاح (ص ٤١ كتاب الإشارة الى محاسن التجارة) .

(٢) الأستاذ برشيانى . محاضراته فى الاقتصاد السياسى بكلية الحقوق عن السياسة الاقتصادية سنة ١٩٤٠

وعنـد ما نقول السوق نقصـد السوق التى تسودها المنافسة الحرّة . فالسوق الحرّة تؤدّى خدمة كبرى للأفراد إذ ترشـدهم الى الطريق الذى يحصـلون بسلوكه على أعظم النفع من إنفاقهم . وهى تؤدّى الى توزيع السلع بحيث يحصـل الأفراد كما يقول ابن خلدون على غاية موجودهم أو تقرب ، وكما يبين التحليـل الاقتصادى ذلك .

ونحن إذ نلمس فى كتابة ابن خلدون إدراكه لمهمة المزاحمة الحرّة ، نلاحظ أنه لا يبـدو فيها ما يدل على استعانته بالنظرية الحدّية وهى التى سهلت إدراك القواعد التى يتبعها الفرد فى إنفاقه لنقوده وقواعد التفضيل التى يخضع لها اختياره .

والواقع أن هناك كثيرا من الحقائق كان اكتشافها مشارا لاكتشاف حقائق جديدة أخرى . وكثيرا من النظريات كان تقريرها أساسا لتقدّم جديد وتسلسل نظريات أخرى منها . فالنظرية الحدّية مثلا كانت خير عون لتفسير مسائل المنفعة الاقتصادية . ولكنا نلحظ أن ابن خلدون استطاع بغير تلك النظرية أن ينفذ بذهنه الممتاز الى الحقيقة التى ساعدت تلك النظرية على جلائها وتوضيحها ، تلك الحقيقة التى يدل إدراكه لها على صدق نظره ودقة بحثه فى المسائل الاقتصادية .

(٢) رأيه فى أثر قوة الشراء على توزيع السلع :

قد يظن أن ابن خلدون وقد تناول مسألة المزاحمة الحرّة هنا بايجاز كلى لم يتطرّق الى دقائقه . خاصة وأنه لا يبدو أنه استعان فى بحثه بالنظرية الحدّية التى ساعدت على جلاء كثير من تفاصيله . بيـد أن من يظن ذلك لا بدّ أن يدهش من بلوغ ابن خلدون الى نقط علمية من أدق ما تناوله البحث فى هذه الناحية .

والواقع أن من دواعى الفخر أن نلمس فى كتابات ابن خلدون حقيقـة اقتصادية كان إدراكها من دواعى تيه الاقتصاديين الحديثين على من تقدّمهم من الاقتصاديين القدماء وكانت أساسا لتقويم جزء كبير من الأفكار الاقتصادية وتعديل اتجاهها .

سبق أن رأينا أن الفرد يسعى فى نظام المنافسة الحرّة الى ترتيب إنفاقه بحيث يحصل منه على أكبر منفعة ممكنة له . على أنه يلاحظ أن المنفعة القصوى المشار اليها إنما هى التى يمكن أن توجد مع مراعاة الأحوال القائمة من حيث توزيع الإيراد والثروة . فاذا كان لفرد ما مثلا (ا) إيراد قدره ١٠٠٠ جنيه فى السنة، وكان لفرد آخر (ب) إيراد قدره ١٠٠ جنيه فإن كلا منهما يسعى للحصول على أكبر منفعة من إيراده . ولكن ليس معنى هذا أن المنفعة الكلية الناتجة من ضم المنفعتين الفرديتين لا تكون أكبر إذا ما خفض إيراد (ا) الى ٩٠٠ جنيه و رفع إيراد (ب) الى ٢٠٠ جنيه . والسبب فى ذلك أن المنفعة الحدّية للنقود ليست واحدة عند كل الأفراد . فكلما زادت كمية النقود قلت منفعتها الحدّية، وكلما قلت كميتها زادت منفعتها الحدّية، وكلما كانت قوة الشراء متعادلة تحقق الغرض من المزاحمة وأدت السوق بواسطة عملية الأثمان الى أحسن توزيع للسلع .

وهذه الحقيقة ذات النتائج العظمى نراها موضحة بأجلى بيان منذ ستمائة عام فى كتاب ابن خلدون . فهو يقول : إنه ينتج عن مزاولة السلطان للتجارة والفلاحة "مضايقة الفلاحين والتجار فى شراء الحيوان والبضائع . فإن الرعايا متكافئون فى اليسار متقاربون، ومزاحمة بعضهم بعضا تنتهى الى غاية موجودهم أو تقرب . و إذا رافقهم السلطان فى ذلك وماله أعظم كثيرا منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه فى شىء من حاجاته[1] ... ... " .

ولنبين ذلك بمثل حسابى :

(أولا) نفرض أن المنفعة الحدّية لسلعة ما بالنسبة الى (ا) و (ب) هى بصرف النظر عن المؤثرات الأخرى ٣٠ أما (ا) فصاحب إيراد يقدّر بمبلغ ١٠٠٠ جنيه، وأما (ب) فإيراده لا يتجاوز ١٠٠ جنيه . ومنفعة النقود الحدّية بالنسبة الى (ا) هى ٣ وبالنسبة الى (ب) ١٥ ، ولنفرض أن المنافسة على

---

(١) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٦٧ فى أن التجارة من السلطان الخ ... ...

ابتياع السلعة كانت قاصرة على (ا) و (ب) . فما هى الأثمان التى يقبل أن يشترى بها كل من (ا) و (ب) السلعة المشار اليها .

$$(ا)\ \frac{٣٠}{٣} = ١٠ \qquad (ب)\ \frac{٣٠}{١٥} = ٢$$

يدفع (ا) ١٠ أما (ب) فلا يدفع أكثر من ٢ فينتج عن ذلك أن (ا) يشبع رغبته من السلعة . أما (ب) فلا يحصل إلا على خمس الكمية التى تشبع رغباته من تلك السلعة .

(ثانيا) نفرض أن إيراد (ا) أصبح ٦٠٠ ، وإيراد (ب) أصبح ٤٠٠ ، وأصبحت المنفعة الحدية بالنسبة الى (ا) ٦ ، وبالنسبة الى (ب) ١٠

$$\frac{٣٠}{٦} = ٥ \qquad \frac{٣٠}{١٠} = ٣$$

ففى هذه الحالة يدفع (ا) ٥ و يدفع (ب) ٣ أى أن (ا) يستطيع أن يشبع كل رغباته من السلعة أما (ب) فيستطيع أن يحصل على $\frac{٣}{٥}$ ما يريد بعد أن كان يحصل على $\frac{١}{٥}$ ما يريد فقط وسبب ذلك هو أن قوة شراء كل من (ا) ، (ب) أصبحت متقاربة فاستطاع كل منهما أن يحصل على ما يريد أو ما يقرب . فكلما كانت قوة الشراء متعادلة تحقق الغرض من المزاحمة، وأدّت السوق بواسطة عملية الأثمان الى أحسن توزيع للسلع .

يقول الأستاذ برشيانى : « إن الأسواق لا تظهر المنفعة الحقيقية للسلع . وهو ما كان يتحقق فى مجتمع لا يكون فيه الايراد والثروة موزعين هذا التوزيع غير المتناسب . ونحن نرى سلعا ما تتطلب أثمانا باهظة ليس فقط لوجودها بكميات صغيرة ولكن لكونها موضع طلب الطبقات الغنية الملح . بينما نشاهد السلع التى تشتريها الطبقات الفقيرة تباع بأثمان رخيصة مع أن الطلب عليها قد يكون شديدا » .

« فكلما زاد عدم المساواة فى توزيع الثروة والايراد زادت الفروق فى الأسعار . ويؤيد هذا ما لوحظ أخيرا من أن أسعار أدوات الترف تنخفض فى أزمنة الأزمات الشديدة حين تتدهور الحالة المالية للطبقات الغنية بينما هى ترتفع عند ظهور طبقة

جديدة من الأغنياء بغتة . لذلك نرى أن نظام الأثمان متصل اتصالا وثيقا بالطريقة التى يوزع بها الايراد . ونحن إذ نوضح عدم التطابق بين المنفعة الحدّية والثمن إنما نشير الى أحد مثالب النظام الاقتصادى الحاضر الأكثر ظهورا وهو ذو نتائج بعيدة المدى عظيمة الأهمية . إذ أن المنظم لا يسير وراء اعتبارات المنفعة الحدّية بالنسبة للمشترين إنما ينظر الى اعتبارات الثمن ونتيجة ذلك تعرض الانتاج لأن يوجه لا وفق احتياجات المجتمع الماسة ولكن وفق القوة الشرائية للمشترين[١] » .

ولقد أوردنا ما تقدّم لنبين أهمية فكرة القوة الشرائية فى الكيان الاقتصادى وهو ما كان العلامة ابن خلدون أسبق المفكرين فى الوصول إليه . والواقع أن فكرته سديدة وقوية للغاية وصالحة لنقض أقوال دعاة التدخل، ففى عالم تتقارب فيه الثروات يؤدّى تدخل الدولة بائعة أومشترية الى تفويت غرض حسن التوزيع الذى يطلب من السوق. بيد أننا نلاحظ أن تلك الحجة التى أوردها لعدم التدخل قد تكون تكأة يستند عليها الاقتصاديون الحديثون لدعم مبدأ التدخل . ولكن الظروف ليست واحدة فى زمنه وفى الزمن الحاضر . فهو يضع فكرة تقارب الثروات فى عهده مقدّمة ثابتة . وهى مقدّمة لم تعد صحيحة فى العصر الحاضر . ولما كان تفاوت الثروات يحدث شذوذا فى سير الحياة الاقتصادية فهلا تقع على الدولة أعباء اصلاحه و بذلك تجد الدولة بابا واسعا للتدخل ؟

(٣) التدخل طريق يسهل الانزلاق فيه :

يرى ابن خلدون أن التدخل يؤدّى الى تدخل آخر . فالسلطان يبدأ تجارته أو فلاحته وهو عازم على أن يحصل على الربح الذى تنتجه تلك الأعمال كأى زارع أو تاجر آخر متخذا شعارا له ” ان الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال[٢] “ ولكنه لا يلبث أن يظهر شعوره الكامن بأنه ليس كأى زارع أو تاجر

---

(١) الأستاذ برشيانى — محاضرات فى الاقتصاد السياسى بكلية الحقوق سنة ١٩٤٠

(٢) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٦٧

آخر . وأن السلطة العليا مركزة فى يديه فماذا عليه لو حوّل نفوذه هذا الى قيم اقتصادية بأن استعمله للضغط على السوق الحرّة أو تكييفها وفق هواه . فيتجه الى تحديد الأسعار فى السوق وفرض سلعه بأثمان اجبارية على المشترين . فهو يدخل مضمار التجارة والفلاحة على أن يخضع للسوق و يفيد مما تنتجه من مكاسب ولكنه لا يلبث أن يتحكم فى السوق ليحصل منها على ما يشتهى من مكاسب بأسهل طريق . وهو يصف تلك الحالة بقوله : " ثم ان السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرّض له غصبا أو بأيسر ثمن أو لا يجد من يناقشه فى شرائه فيبخس ثمنه على بائعه ، ثم إذا حصل فوائد الفلاحة ومغلها كله من زرع أو حرير أو عسل أو سكر أو غير ذلك وحصلت بضائع التجارة من سائر الأنواع فلا ينتظرون به حوالة الأسواق ولا نفاق البياعات لما تدعوهم إليه تكاليف الدولة فيكلفون أهل تلك الأصناف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع ولا يرضون فى أثمانها إلا القيم وأزيد فيستوعبون فى ذلك ناض أموالهم وتبقى تلك البضائع بأيديهم عروضا جامدة ويمكثون عطلا من الادارة التى فيها كسبهم ومعاشهم ... "(١) .

ويرى ابن خلدون أن مضار تلك الحالة لا تقف عند هذا الحد فحسب بل تتعدّاه الى المشترين المفروضة عليهم السلع . " ربما تدعوهم الضرورة الى شىء من المال فيبيعون تلك السلع على كساد من الأسواق بأبخس ثمن ، وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله فيقعد عن سوقه ، ويتعدّد ذلك ويتكرر ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعى فى ذلك جملة ويؤدّى الى فساد الجباية ... "(٢) .

إن فكرة أن التدخل إذا مابدأ لا يعرف حدّا يقف عنده من أقوى الحجج التى استعملها مقاومو التدخل فى ردّهم على دعاته . إذ الحياة الاقتصادية متساندة مترابطة تصل الى حالة توازن خلال مدّ وجزر مستمرّين ، وأى تدخل إنما هو عامل جديد

(١ و ٢) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٦٧ و ٢٦٨ فى أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا .

طارئ يؤثر على عناصر اقتصادية أخرى تأثيرا قد لا يكون مطلوبا فيتطلب تدخلا جديدا وهذا يؤدى الى ردّ فعل تنجم عنه حالة تستدعى التدخل من جديد وهكذا . أما شرط نجاح التدخل الجزئى فهو أن كل شيء آخر يستمر على حالته ساكنا وهو لا يتوفر إلا نظريا . فالتدخل المفروض على السوق فرضا لا يتفق وطبيعة الأمور الاقتصادية وهو سلسلة لا آخر لها . لذلك ينصح ابن خلدون باجتنابه .

(٤) أثر تدخل الدولة على الجباية :

(مقارنة بين الربح والجباية)

يقول ابن خلدون : "وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الأرباح القليلة وجدها بالنسبة للجباية أقل من القليل ، ثم إنه ولو كان مفيدا فيذهب له بحظ عظيم من الجباية فيما يعانيه من شراء أو بيع فانه من البعيد أن يوجد فيه المكس ولو كان غيره فى تلك الصفقات لكان تكسبها كلها حاصلا من جهة الجباية"(١) .

وهذه حجة طريفة يضيفها لحججه الأخرى ليقاوم تدخل السلطان فى السوق . وهو يسلم بأن التجارة أو الفلاحة قد تأتى للسلطان بالربح ولكنه يفضل على هذا الربح المحتمل ما كان يحصل عليه السلطان بواسطة الجباية إذا ما تولى تلك الأعمال الزراعية أو التجارية أفراد عاديون من الرعايا . وهو صائب الرأى فى تفضيله الجباية على الأرباح التجارية والصناعية التى قد تحصل الدولة عليها . وهذه نقطة هامة نرى بحثها بإمعان . فالضرائب التى تفرض على الأعمال المنتجة تميل الى أن تندمج فى تكاليف المشروع . فالمنظم يدفع الفائدة للرأسماليين والأجور للعمال والريع لصاحب الأرض مثلا والايجارات وأثمان المواد المستهلكة . وهذه الطوائف المختلفة التى تحصل على نفع من المشروع تدفع الضرائب للحكومة . وما يتبقى للمنظم بعد دفع التكاليف المختلفة يصبح ربحا له يدفع عنه الضريبة كذلك ، فالضريبة فى حالة تولى الفرد العادى للتجارة والفلاحة تزيد فى موارد الدولة .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٦٨ فى أن التجارة من السلطان الخ .

أما فى حالة اضطلاع الدولة بأعباء المشروع فلا تدفع ضرائب وتكتفى بالحصول على الربح . والربح ليس فى درجة ثبات الضرائب إذ اتجاه الربح الى النقص تحت تأثير المزاحمة الحرّة . أما إيراد الجباية فيميل الى الثبات إن لم يكن الى التوسع .

(٥) أعمال الدولة ينقصها الدافع الذاتى عند القائمين بها :

هناك فكرة أخرى فى كتابات ابن خلدون قد يكون لها أثر غير مباشر فيما كتبه فى مزاولة الدولة للتجارة والفلاحة . تلك هى فكرته عن الدافع الذاتى وأثره فى الانتاج . فقد ذكر فى موضع آخر من كتابه[1] أن الأجير لا يمكن أن يكون له نفس استعداد صاحب العمل للانتاج . والدولة هنا تنتج بواسطة أجراء . فلا غرو إن كان إنتاج الدولة لا يجارى إنتاج الأفراد . ولا معنى إذًا لقيام الدولة بأعمال يحسن الأفراد القيام بها ولا تحسنها . بل على الدولة أن تدعها للأفراد وتكتفى بنصيبها من الضرائب التى تفرضها .

الفرع الثالث — أثر حاجة الدولة الى المال فى مباشرتها للتجارة والصناعة والفلاحة

ربط ابن خلدون تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى بحاجتها الى توسيع مواردها لمواجهة النفقات المتزايدة . وتلك الحقيقة لا زالت مشاهدة فى العصر الحالى بل هى آخذة فى الازدياد ، فالدول الحديثة كثيرا ما تلجأ الى إنشاء المصانع أو اكتساب الأسهم والسندات أو امتلاك وإدارة الأملاك الزراعية لتضمن لها موردا ماليا آخر يساهم فى سداد نفقاتها .

بيد أن الدولة لا تزاول الأعمال الصناعية والزراعية فى العصر الحاضر لمجرد أغراض مالية بل كثيرا ما تتخذها وسيلة لتحقيق أغراض اجتماعية أو تعميرية . فمثلا تزاول الدولة أعمالا لم يزاولها الأفراد ، أو يزاولها الأفراد ولكن بشكل ناقص . وكثيرا ما تقوم بهذه الأعمال من غير أن تسعى الى ربح .

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الخامس ص ٣٦٤ فى أن الخدمة ليست من المعاش الطبيعى .

على أنه يبقى صحيحا أن الدافع الأكبر لتدخل الدولة منتجة فى ميدان التجارة والفلاحة والصناعة إنما هو دافع مالى . وظاهرة التدخل بصفة عامة فى المجال الاقتصادى تزداد فى أزمنة الأزمات المالية . أما فى أزمنة الرخاء فيقل التدخل وقد تكون من العوامل المؤثرة فى ازدياد ظاهرة التدخل فى العصر الحديث ميل ميزانيات الدول الى العجز المالى ، فتسعى الدولة بمختلف الطرق سواء بالتدخل بالوسائل التشريعية أو بالتدخل كمنتجة فى السوق الى إعادة التوازن الى ميزانيتها المختلة .

المبحث الرابع — أثر الدولة فى إنهاض الصنائع

بينا فيما تقدم رأى ابن خلدون فى تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى أو على الأصح فى اتصافها بالصفة التجارية والصناعية . ولكن ما قدمناه ليس معناه أن ابن خلدون ينكر أثر الدولة فى الإنتاج الاقتصادى ويطلب إخراجها من المجال الاقتصادى .

فالدولة شديدة الارتباط بالعمران . والحضارة إنما هى من قبل الدول . والعمران من غير الدولة لا يتصور . والدولة هى «السوق الكبرى» أم الأسواق كلها . بل أن ابن خلدون ينسب تقدم الصناعة الى الدولة فهو يقول : "إن الصنائع وإجادتها إنما تطلبها الدولة فهى التى تنفق سوقها وتوجه الطلبات إليها وما لم تطلبه الدولة وإنما يطلبه غيرها من أهل المصر فليس على نسبتها لأن الدولة هى السوق الأعظم وفيها نفاق كل شىء والقليل والكثير فيها على نسبة واحدة فما نفق منها كان أكثريا ضرورة[1]" .

من ذلك يتضح أن ابن خلدون ليس من غلاة الحرية الاقتصادية ولم يذهب مثل بعض الاقتصاديين الى قصر مهمة الدولة على حفظ الأمن إنما طالب بعدم صبغ الدولة بالصبغة التجارية بغية الربح فالدولة يجب أن يكون غرضها الأول رعاية الصالح العام لا الجرى وراء المكاسب .

---

(١) المقدمة — الفصل الخامس ص ٣٨٢ فى أن الصنائع إنما تستجاد وتكثر إذا كثر طالبها .

الفصل الثانى

ابن خلدون مؤسس المذهب الاقتصادى الحر

المبحث الأول — ابن خلدون مؤسس مذهب اقتصادى

أما وقد شرحنا آراء ابن خلدون عن السوق الحر ونظام الأثمان والاحتكار وتدخل الدولة والجباية والعوامل المعنوية فى الإنتاج فقد نستطيع أن ننسب آراءه فى السياسة الاقتصادية الى مذهب معين . على أن نسبة ابن خلدون الى مدرسة معينة ليس تعبيرا دقيقا عن حقيقة الواقع وهو أن ابن خلدون لم يتبع مدرسة فينسب اليها و إنما كان مؤسسا ومبتكرا لآرائه . فهو أصل وليس تبعا لمذهب اقتصادى معين ولا نعتمد فى قولنا هذا على سبقه غيره فى الزمان و إنما على ارتفاع مستوى آرائه بحيث لا تدانيها آراء أخرى قبل المدرسة الاقتصادية التقليدية . ولتوضيح ذلك نقارنه فى إيجاز بغيره من الاقتصاديين من الاغريق حتى آدم سميث .

فالفكر الاقتصادى عند الاغريق كان قاصرا على بعض أبحاث بدائية أقرب الى معلومات متفرقة منها الى دراسة لنظام اقتصادى . وقد اعتبر أرسطو المعلم الأول الغزو والسلب والنهب و وضع اليد وسيلة طبيعية للمعاش . واعتبر التجارة بغية الربح وسيلة مبتذلة للمعاش ، وأظهر احتقاره للعمل .

وما يقال عن الاغريق يصدق بدرجة أكبر على الرومان فنرى الأستاذ رامبو يقول : « إن الرومان لم يتركوا لنا أى نظام للاقتصاد السياسى[(١)] » .

أما فى القرون الوسطى فقد كانت الظواهر الاقتصادية تبحث بصفة تبعية للمسائل الأخلاقية والتشريعية . ونرى الباحثين يهتمون بمسائل الفائدة ومشروعيتها والثمن العادل وتحديده الخ ، مراعين فى ذلك قواعد الكنيسة . فنحن إذًا أمام أبحاث أخلاقية أو تشريعية لا يبدو منها البحث العلمى للظواهر الاقتصادية . و إنما هى مجموعة توجيهات أخلاقية لا يصح أن يطلق عليها كلمة علم الاقتصاد . يقول بوتول : « إن ابن خلدون يختلف تماما عن كتاب القرون الوسطى فى تلك الناحية إذ أن

---

(١) كتابة عن تاريخ النظريات الاقتصادية ص ٢٣

ابن خلدون لا يبحث الظواهر الاقتصادية من وجهة التشريع أو الأخلاق[١] » . فهو يدرس الظواهر الاجتماعية دراسة علمية باعتبارها نتائج أو مقدمات فى نظام كلى يحكمه قانون السببية . وهو يحلل تلك الظواهر لأنه يريد أن يصل الى كنه نظام العمران ومعرفة ضوابطه وقوانينه .

ويرى برانتس فى كتابه من النظريات الاقتصادية فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر أن الغرض الأول للكتاب كان تعليم أخلاق المعاملات وتحديدها بحيث تتفق مع فكرة المسيحية عن العدالة والاحسان ومع الظروف القائمة وقتئذ . فهى مبادئ لأخلاق المعاملات وليست نظاما أو علما اقتصاديا[٢] . واذا وصلنا الى التجاريين وجدنا محاولات جدية لتحليل الظواهر الاقتصادية ولرسم سياسة إقتصادية ولكنها محاولات بدائية . ويتفوق ابن خلدون عليهم من حيث سعة أفق البحث وتنوعه ثم من حيث الدقة والاتزان فى الحكم . وهو إن أطنب فى صفة الثبات النقدى المتوفرة فى الذهب والفضة إلا أنه كذلك عرف أن ثروة الشعوب ليست فى مجرد تخزين الذهب والفضة فهما معدنان يوفرهما العمران وتحكم تداولها قوانين اقتصادية معروفة . وإنما ثروة الشعوب فى نماء انتاجها واتقانه .

وكذلك يتفوق ابن خلدون على الفيزيوكرات . فرأيهم فى السياسة الاقتصادية قاصر على جانب واحد . فالفلاحة فى نظرهم هى وجه المعاش الطبيعى الوحيد بينما هى فى رأى ابن خلدون أحد أوجه المعاش الطبيعى . وليست طبقات الصناع وأصحاب المهن طبقات عقيمة . وعلى عكس آراء الفيزيوكرات يرى ابن خلدون أن الفلاحة بدائية تحتل المكان الأول فى مجتمع غير متحضر ، أما فى المجتمع المتحضر فقد قرن ابن خلدون تقدم العمران باتقان الصنائع ونمائها ورواج الأسواق واتساعها .

---

(١) بوتول ص ٣٣

(٢) V. Brants, Les théories économiques des XIII et XIV siècles 1895, p. 5.

وقد بلغ من إعجاب كلوزيو بابن خلدون أن قال مقارنا إياه بمكيافلى : « إذا كان رجل فلورنسا الكبير قد علمنا كيف يساس الناس فإن طريقته فى ذلك إنما هى طريقة الدبلوماسى والسياسى الحاذق بينما نرى أن العالم التونسى قد نفذ الى الظواهر الاجتماعيـة ناظرا اليها نظرة الاقتصادى والفيلسوف المتعمق فسمح له ذلك بأن يعالج موضوعه بسعة أفق وروح نقد لم يعهد لهما نظير فى زمنه » (١) .

ومن رأينا أن المقارنة الجدية الأولى فى السياسة الاقتصادية هى التى يمكن أن تعقد بين ابن خلدون وآدم سميث وهناك أوجه شبه كثيرة بينهما . فقد كان كل منهما رحالة كثير التنقل ، ودرّس كل منهما فى الجامعات . فقد درّس ابن خلدون فى القاهرة ودرّس آدم سميث فى جلاسجـو . ودرّس آدم سميث المنطق كما ألف ابن خلدون كتابا فى المنطق . وتناول كل منهما موضوعات مشتركة مثل الدفاع وإنشاء المدن وتقسيم العمل وأدوار العمران من حيث البـداوة والحضارة . ونصح كل منهما بوجوب إعتـدال الأعباء المـالية على الشعب . ودافـع كل منهما عن الحـرّية الاقتصادية والسياسـية . وقـد نظر كل منهما الى الظواهر الاقتصادية بوصفها ظواهر تحكمها قوانين . تسـود بينها رابطة السببية وتحكمها ضوابط " فى تزاحمها وتواليها " . فان تكن تلك النظرة العلمية سبب تلقيب آدم سميث " أبا الاقتصاد السياسى " فما أولى ابن خلدون بها وقد سبقه اليها بعدّة قرون . ومما يزيد فى قيمة آراء ابن خلدون أنه سبق الثورة الصناعية بقرون بينما شاهـد آدم سميث أوائلها . فلم تكن آراء ابن خلدون وليدة ظروف لازمته ولم تتح لغيره وإنما كانت ثمرة للتفكير الناضج والعبقرية المبتكرة .

المبحث الثانى

ابن خلدون مؤسس المذهب الاقتصادى الحرّ

نظرا لاتساع أفق آراء ابن خلدون فانه لا يسهل تحديد صبغة خاصة لهـا ، إنما الذى يميز ابن خلدون على الأخص هـو دفاعه عن الحرّية والنظم الحرّة . فقد دافع فى مقدّمته عن الحرّية فى أشكالها المختلفة . دافع عن الحرّية السياسـية فمجد عز

(١) S. Colosio — Revue du Monde Musulman. XXVI, 1914. p. 319.

الاستطالة فى البداوة وأبدى أسفه لأن تقدم المدنية والحضارة يلازمه تراجع الحرية من عز الاستطالة الى ذل الاستكانة . ودافع عن حرّية العمل وقاوم نظم العمل الاجبارية والسخرة . وطالب بتخفيف الضغط المالى . وأظهر ما فى السوق الحرّة من إبلاغ المتعاملين لأقصى المنفعة . وندّد بتدخل السلطان وتحديد الأسعار وفرض السلع . وهاجم الاحتكار هجوما شديدا . وبين ما فى زيادة السكان من خير فلا معنى لتدخل الدولة إنما تأتى القيود بصفة آلية نتيجة لسياق التاريخ . وبالإجمال كان ابن خلدون بطل السوق الحرّة وحرّية العمل والحرّية السياسية والاعتدال المالى وفى كلمة واحدة : الحرّية .

على أن ابن خلدون لم يغفل دلالة الدولة من الناحية الاقتصادية كما فعل بعض أنصار المذهب الحر مثل باستيا وكما نسب مولر ذلك الى آدم سميث . فللدولة أثر كبير فى التطور الاقتصادى و إدخال الصناعات و إنشاء المدن "وهى أم الأسواق كلها" كما يقول ابن خلدون .

المبحث الثالث — هل هو اشتراكى

إذا نظرنا الى آراء ابن خلدون عن أهمية العمل وقانون الأجور الحديدى والجاه وأثره المالى وآرائه عن الوكلاء والخدمة وعن مساوئ الترف لوجدنا فيها تقاربا مع آراء الاشتراكيين . إلا أن ابن خلدون يهتم بالدافع الشخصى والملكية الفردية وحرّية التعامل ويرفض تدخل الدولة فى الأعمال التجارية فليس إذًا من دعاة الاشتراكية . خاصة وأن الاشتراكية مبنية على أساس حرب الطبقات فهى نتيجة للثورة الصناعية وما أعقبها من استقلال عوامل الانتاج وتكوين طبقات العمال والرأسماليين والمنظمين .

الباب الخامس

تفسير ابن خلدون للتاريخ تفسيرا اقتصاديا

المبحث الأول — مدرسة تفسير التاريخ تفسيرا اقتصاديا

فى الفصول المتقدمة عرضنا آراء ابن خلدون الاقتصادية والاقتصادية الاجتماعية ، ورأيناه يعالج موضوعه علاجا علميا مبتكرا . وقارنا فى كثير من الأحيان بين استنتاجاته وبين ما وصل إليه البحث العلمى الاقتصادى الحاضر، وشهدنا مبلغ تفوقه فى ميدان النظريات الاقتصادية والاقتصاد الاجتماعى . بيد أن ابن خلدون لم يقتصر على دراسة الجزئيات إنما أراد أن يسلك الجزئيات فى عقد منتظم، وأن يستخلص منها كلية كبرى تدل على اتجاهات حياة المجتمع واتجاهات التاريخ مادام التاريخ سجلا لتطور المجتمع كما يقرر ذلك .

فهناك إذًا بجانب نظرياته الاقتصادية والاجتماعية التفصيلية نظرة كلية خاصة بفهم التاريخ وتعيين اتجاهاته وبيان العوامل المؤثرة فيه، وهو فى نظرته هذه يعتبر بحق المؤسس الأول لمدرسة تفسير التاريخ تفسيرا اقتصاديا كما سنرى إن شاء الله .

على أن مدرسة التفسير الاقتصادى للتاريخ لم يستقل أحد الكتاب ببيان مداها فالكتاب يتنازعون فيها مابين معتدل ومتطرف . ويهمنا أن نستخلص صيغة مقبولة تمثل بحق لب الفكرة السائدة فيها لنستطيع مقارنة آراء ابن خلدون بها و بسطها على ضوء منها .

نظرية التفسير الاقتصادى للتاريخ :

إن لب الآراء السائدة فى المدرسة الاقتصادية فى تفسير التاريخ يشتمل على عناصر ثلاثة : الأول وجود قوانين التاريخ ، الثانى خضوع المجتمع لقانون التشبه بالوسط (Social environment) ، والثالث تفوق العامل الاقتصادى بين العوامل التى يتضمنها الوسط فى توجيه المجتمع .

أما أن للتاريخ قوانين فواضح من أنه توجد علاقة سببية بين كثير من حوادثه. والتاريخ سجل لحياة المجتمع. وحياة المجتمع تتلازم فيها ظواهر معينة وكذلك تتوالى فيها ظواهر معينة[١]. فهناك قوانين خاصة بتلازم الظواهر هى القوانين الستاتيكية[٢]. وهناك قوانين خاصة بتوالى الظواهر وهذه هى القوانين الديناميكية[٣] للعلوم الاجتماعية. وقوانين التاريخ هى القوانين الديناميكية للعلوم الاجتماعية إذ هى الخاصة بتوالى الظواهر ما دامت هناك علاقة السببية تحكم ذلك التوالى.

وقد أدرك ابن خلدون قانون السببية هذا ويدل على ذلك قوله: "إنا نشاهد هذا العالم بما فيه من المخلوقات كلها على هيئة من التركيب والاحكام وربط الأسباب بالمسببات، واتصال الأكوان بالأكوان، واستحالة بعض الموجودات الى بعض ......"[٤].

ولذلك يرى ابن خلدون أن من يدرك قوانين التاريخ يستطيع أن يلمح الاتجاهات المستقبلة. فانه متى عرفنا أن مقدمة ما تنتج نتيجة معينة فمن السهل أن نرى النتائج البعيدة ترتسم خلال المقدمة الحاضرة.

لقد أثبتنا وجود قوانين التاريخ على أساس افتراض وجود القوانين الاجتماعية. وقلنا: إن قوانين التاريخ هى الوجه الديناميكى للقوانين الاجتماعية. ورب قائل يقول: هل توجد قوانين اجتماعية. أليس الفرد حرا فى تصرفه. وبدلا من أن يتجه اتجاها معينا فقد يتجه عكسه ... فما معنى القول بوجود قوانين للتاريخ ما دام الإنسان حرا فى اختيار وجهته ...

ونرد على ذلك بأن حرية الاختيار لاتمنع التجانس فى التصرفات، وخاصة إذا كان الاختيار تحكمه ضوابط من ظروف وتقاليد وعادات متحدة عامة بين أفراد المجتمع.

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤.

(٢) قوانين السكون.

(٣) قوانين الحركة.

(٤) مقدمة ابن خلدون — الفصل الأول ص ٩١ فى تفسير حقيقة النبوة.

فالمجتمع وهو مكوّن من أفراد يسير فى اتجاهات متجانسة وذلك لاتحاد الضوابط التى تحكم تصرفات الأفراد . والفرد بعبارة أخرى يخضع لقانون التشبه بالوسط . فالتاريخ فى نظر المدرسة التاريخية هو ثمرة الوسط وليس ثمرة عمل أفراد معينين من العظماء، فالفرد باعتباره فردا فى ذاته قد يكون كبير الأثر فى زمنه ولكنه ليس ذا تأثير حاسم إلا حين يحدث تغييرا فى المقدمات التى توجه المجتمع (data) .

وقد أدرك ابن خلدون أن التاريخ ثمرة الوسط وأن المجتمع ليتجه وفقا للظروف المحيطة به . وقد قال عنه جمبلوفتز : إنه أول اجتماعى عرف قانون التشبه بالوسط .

هناك إذًا قوانين تاريخية والتاريخ ثمرة الوسط . بقى أن نعرف أن أهم عامل فى الوسط هو العامل الاقتصادى وبذلك نصل الى أن العامل الاقصادى هو العامل الأكبر أثرا بين عوامل الوسط فى توجيه التاريخ .

التفسير الاقتصادى للتاريخ ليس تفسيرا انفراديا :

التفسير الاقتصادى للتاريخ ليس تفسيرا انفراديا للتاريخ وانما هو تفسير يرجح العامل الاقتصادى بين العوامل المختلفة المؤثرة فى التاريخ من أخلاقى وقانونى وسياسى ومعنوى ... الخ .

يقول سلجمان : «إن الصراع الدائر سواء كان بين الأفراد أم بين الطبقات أم بين الأجناس مرجعه فى النهاية الى ضغط مطالب الحياة على وسائل المعاش . إن ذلك الصراع فى صوره الثلاث ، راجع الى شح الطبيعة وعدم المساواة فى الملكات الانسانية والى التفاوت فى الفرص الاجتماعية . إن المدنية تحاول أن تقلل من سيئات ذلك الصراع مع الانتفاع بالمزايا الناتجة من ذلك التنازع المستمر بين الحاجات الانسانية والموارد المادية . وطالما كان هذا النزاع مستمرا فان التفسير الأول للحياة الانسانية يجب أن يظل التفسير الاقتصادى وهو الذى يتضمن كيفية التوفيق بين حاجات الانسان وموارد الطبيعة»(١) .

(١) E. Seligman. The economic interpretation of history p. (102-105)

هـذا رأى سلجمان أو رأى المعتدلين فى نصيب العامل الاقتصادى فى توجيه التاريخ . وسنرى من دراسـة آراء ابن خلدون كيف أنها تقترب كثيرا من ذلك . ويهمنا أن نقول هنا إجمالا : إن ابن خلدون بإدراكه لوجود قوانين التاريخ ولقانون التشبه بالوسط ولأثر العامل الاقتصادى يعتبر بحق المؤسس الأول لمدرسة التفسير الاقتصادى للتاريخ .

المبحث الثـانى — سياق التـاريخ

الغرض من وضع المقـدمة كما سبق أن قررنا هو إيجاد مقاييس تعرض عليها وقائع التاريخ فتساعد تلك المقاييس على تمييز الصحيح منها عن الباطل والممكن منها عن غير الممكن . وكما أن مقاييس علم العمران هـذه تتولى ضبط الوقائع التاريخية وتصحيح الروايات عنها فإن الدراسـة التاريخية العلمية كبيرة المنفعة فى دراسة علم العمران وخاصة من حيث اتجاهاته . وفى هذا يقول ابن خلدون : "إن التاريخ وإن كان فى ظاهره لا يزيد على أخبار من الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى تنمى فيها الأقوال وتضرب فيها الأمثال ... ... وتؤدى إلينا شأن الخليقة كيف تقلبت بها الأحوال واتسع للدول فيها النطاق والمجـال ، وعمروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال وحان منهـم الزوال " إلا أنه " فى باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق ، فهو لذلك أصيل فى الحكمة عريق وجدير بأن يعد فى علومها وخليق[١] " .

فمقدمة ابن خلدون تتضمن عنصرين ممتزجين : الأول كيف نفهم التـاريخ ، والآخر ماذا نفهم من التـاريخ . فطريقة فهمنا للتاريخ تكون بإيجاد قواعد ومقاييس للعمران ونتيجة فهمنا للتاريخ تكوين قواعد لتطور العمران واتجاهاته .

وقـد تكلمنا فى فصول سابقة عن حركة العمران من حيث الانتاج وطرق المعاش وأسعار الحاجيات وعلاقة السكان بالعمران وعلاقة الترف به ... ... وهذه

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٣

المباحث نظرية أساسها إذا وجد هذا يوجد ذلك ... وأما هل يوجد هذا أو ذاك فعلا وكيف تتوالى تلك الظواهر وتتابع، فهو سؤال يتولى الاجابة عنه علم تطوّر العمران أو علم التاريخ ... والفصل الحاضر يتعلق بالسؤال التالى وهو ماذا فهم ابن خلدون من حيث اتجاه التاريخ وأثر العامل الاقتصادى فيه ... ...

ارتباط العمران بالدولة :

يربط ابن خلدون تطوّر العمران بتطوّر الدولة، كما يشير الى أثر العمران فى تطوّر الدولة . فالدولة والعمران مرتبطان أشدّ الارتباط فهو يقول: "وقد تقرّر فى علوم الحكمة أنه لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر، فالدولة دون العمران لا تتصوّر والعمران دون الدولة والملك متعذر ... واذا كانا لاينفكان فاختلال أحدهما مؤثر فى اختلال الآخر...[1]" .

ويقول: "وعلى قدر عظم الدولة يكون شأنها فى الحضارة أن أمور الحضارة من توابع الترف، والترف من توابع الثروة والنعمة، والثروة والنعمة من توابع الملك ومقدار ما يستولى عليه أهل الدولة، فعلى نسبة الملك يكون ذلك كله...[2]" .

فاذا سلمنا بهذا التلازم وهذا الارتباط فان دراسة تطوّر الدولة لتتضمن دراسة أطوار العمران . فما هى إذًا أطوار الدولة .

أطوار الدولة

يستنتج ابن خلدون من سياق التاريخ أن الدولة تمرّ فى ثلاثة أدوار

(١) بدء الدولة :

تمتاز الدولة فى البداية بالعصبية "فان الغلب الذى يكون به الملك انما هو بالعصبية وبما يتبعها من شدّة البأس وتعوّد الافتراس، ولا يكون ذلك غالبا إلا مع البداوة[3]" .

---

(١) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الرابع ص ٣٥٧ فى أن الأمصار التى تكون كراسى للملك الخ .

(٢) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٦٤ فى انتقال الدولة من البداوة الى الحضارة .

(٣) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٦٢ فى انتقال الدولة من البداوة الى الحضارة .

وفى هـذا الطور يكون صاحب الدولة "أسوة قومه فى اكتساب المجد وجباية المـال والمدافعة عن الحوزة والحمـاية . لا ينفرد دونهم بشىء لأن ذلك هو مقتضى العصبية التى وقع بها الغلب وهى لم تزل بعد بحالها[1] " .

فالعصبية هى الروح المحرّكة للدولة وهى سبب نشأتها والمحافظة عليها . والبداوة وخشونتها تلائمها أشدّ ملاءمة ، وبانتقال الدولة الى الحضارة والترف تأخذ العصبية فى الانحلال و بذلك يبدأ دبيب الهرم فى الدولة رويدا رويدا حتى يكون فيما بعد من أسباب القضاء عليها ...

و يمتاز هذا الطور بقلة الحاجات و بداوة المعيشة . وتجد أن مستوى المعيشة منخفض ولكنه ثابت إذ مهمة التوفيق بين الموارد والحاجات القليلة مهمة سهلة لا تفلت من يد المجتمع كما يحدث فى المجتمعات المترفة .

(٢) طـور النمـو :

فى هذا الطور يشعر المجتمع بحاجات جديدة ، فالرفه تبعى للملك ، والملك يدعو الى السكون والترف . ولا يلبث أهل البداوة يقلدون أهل الحضارة فى مذاهبهم وطرق معيشتهم . ونزولهم المدن يؤدّى الى انتشار الحضارة بينهم . سبيلهم فى ذلك التقليد والتعليم "وأهل الدولة يقلدون فى طور الحضارة وأحوالهـا للدولة السابقة قبلهم ، فأحوالهم يشاهدون ومنهم فى الغالب يأخذون " و يذكر ما وقع للعرب حين ملكوا فارس والروم "فقـد حكى أنه قدّم لهم المرقق فكانوا يحسبونه رقاعا ، وعثروا على الكافور فى خزائن كسرى فاستعملوه فى عجينهم ملحا وأمثال ذلك . فلما استعبدوا أهل الدول قبلهم واستعملوهم فى مهنهم وحاجات منازلهم ، واختاروا منهم المهرة فى أمثال ذلك والقومة عليـه أفادوهم علاج ذلك والقيام على عمله والتفنن فيـه مع ما حصل لهم من اتساع العيش والتفنن فى أحواله ، فبلغوا الغاية فى ذلك وتطوّروا بتطوّر الحضـارة والترف فى الأحوال ، واستجادة المطاعم والمشـارب والملابس

(١) مقدّمة ابن خلدون ـــ الفصل الثالث ص ١٦٥ فى أطوار الدولة .

والمبانى والأسلحة والفرش والآنية وسائر الماعون والخرثى ، وكذلك أحوالهم فى أيام المباهاة والولائم وليالى الأعراس فأتوا من ذلك وراء الغاية[١] ... » .

وهذا التطور فى الاستمتاع بإشباع حاجات جديدة يؤثر على العصبية ، ففى البداوة عز الاستطالة وهى قوام العصبية ، وفى الحضارة ذل الاستكانة وهى من أضداد العصبية .

ومن جهة أخرى[٢] يسعى الملك الى الانفراد بالسلطة وكبح جماح العصبية واصطناع الموالى فتزداد العصبية انحلالا بتأثير العاملين : السياسى والاقتصادى . على أنه إذا كانت العصبية فى انقراض فان النشاط الاقتصادى آخذ فى الازدياد ، والترف آخذ فى الانتشار . و باستحكام الحضارة الملازم له و بازدياد الترف ومفاسده وانقراض العصبية تدخل الدولة طور الهرم وهو إذا نزل بدولة فقل أن يرتفع عنها بل يكون انتظام الأحوال على يد دولة جديدة .

(٣) طور الهرم :

وطور الهرم فى الدول هو المرحلة التى تظهر فيها آثار المرض على الدولة . فالدولة حين تأخذ فى الانتقال من البداوة الى الحضارة تتلق عدوى أمراض الحضارة ولكنها فى عنفوانها وثروتها لا تبدو عليها آثار تلك الأمراض بل تزدهر بتأثير الاندفاع الأول حتى إذا ما ضعفت حدة ذلك الاندفاع ودواعيه بدأت الأمراض الكامنة فى الظهور وأخذت الدولة فى الانحلال وانحلال الدولة له مظهران : انحلال العصبية ، وانحلال فى المال يصاحبه التبذير من السلطان . فالنضوب المالى يقضى على الازدهار الاقتصادى ، وزوال العصبية يقضى على القوة التى تحمى سياج الدولة فتنهار الدولة اقتصاديا وسياسيا[٣] .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٦٣ فى انتقال الدولة من البداوة الى الحضارة .

(٢) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٥٧ فى أن من طبيعة الملك الانفراد بالمجد .

(٣) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧٩ فى كيفية طروق الخلل للدولة .

فالدولة فى بدء تكوينها ظاهرة سياسـية ولكنها عنـد انحلالها تكون ظاهرة سياسية واقتصادية . والدولة حين البـدء تكون أهم أعمالها الغلب . غلب عنصر وغلب عصبية ، والدولة حين تنقرض يكون أهم أعمالها تنظيم التسخير الاقتصادى وغلب المـال .

و يوافق ابن خلدون الفيلسوف الألمـانى شبنجلر حيث يرى أن الاقتصاد يبدأ حليفا للسياسة فى بدء الحضارة ... .

ولكن إذا جاء دور المدنيـة إتخـذ النـاس الشعار الرومانى « خبزا وألعابا » وحل محل إرادة القوة والسلطان سعادة العدد الأكبر وتمتعه بلذائذ الحياة المترفة . فتنفصل السياسة عن الاقتصاد ويصبح الاقتصاد فى المرتبـة العليا والسياسة فى المرتبة الدنيا .

و إذا ما دب دبيب الهرم فى الدولة انقـرضت الدولة بحـلول دولة جديدة محلها . ولا يتأخر ذلك إلا لعدم وجود المطالب . أو يكون بانقسام الدولة دولتين . و ينقضى العمران بانقراض الدولة . و يأتى طور البـداوة إذ الدولة الجديدة على البداوة ثم دور الحضارة ثم الهرم فى حلقات متتابعة .

فالدولة إذًا تمرّ فى ثلاثة مراحل بين النشوء والنمو والانقراض ثم تنهج من جديد نهج البـداوة فالحضارة فالهرم ... وهكذا فى حلقـات متتابعة ... . وقـد استنتج ابن خلدون من سياق التاريخ هذا أن للدول أعمارا طبيعية كما للانسان .

والبحث يتدرج عند ابن خلدون من البسيط الى المركب ، فهو يفرض أولا اتجاه الدولة الى الترف ويسجله كظاهرة بسيطة . ثم يأخذ فى وصف انتقال الدولة من البداوة الى الحضارة وكيف أنه باستحكام الحضارة تأخذ الدولة فى الهرم . ثم يتدرج من هذا الى القول بأن هذه الأطوار تأتى فى حلقات منتظمة فهى كأعمار الناس . و يأخذ فى بحث أسباب النمو وأسباب الانحلال . وهذا ولا شك أسلوب علمى شيق .

تتابع حلقات العمران :

وفكرة سير العمران وفق حلقات متتابعة متشابهة يؤيدها كثير من الكتّاب والعلماء . فهناك أرسطو الذى يعرض فكرته عن تطوّر الدولة فى صيغة الحلقات المفرغة . فالديمقراطية والديكتاتورية والأرستوقراطية تتتابع على مر التاريخ .

وهناك نظرية سومبارت (Sombart) عن توالى الديمقراطية والأرستوقراطية فالاتجاه الى الأرستوقراطية يمثله الانتقال من القرية الى النظام الاقطاعى ومن المهن اليدوية الى النظام الرأسمالى . أما الاتجاه الى الديمقراطية فهو نتيجة النقابات والجمعيات التعاونية والقوانين التى تحدّ من الملكية ورأس المال .

ويرى كارل ماركس أن المجتمع فى البدء لا توجد فيه فروق بين الطبقات . ثم يأتى زمن تسود فيه تلك الفروق ثم يعقب ذلك زوال امتيازات تلك الطبقات والرجوع الى نظام الطبقة الواحدة .

وفكرة ابن خلدون عن توالى ظواهر معينة فى المجتمع قريبة الشبه من حيث طبيعتها بما تقدّم إلا أنها أكثر شبها بنظرية كل من فرارى وباريتو .

ومقتضى نظرية فرارى أن الفترات السياسية تتابع ومدى كل منها أربعة أجيال متوسط زمنها ١٢٥ سنة . ويرى أن الفترة السياسية تمتاز بغلبة مبدأ ... ولما كانت المبادئ تتتابع فى الغلبة فلذلك تتتابع الفترات السياسية . وتتابع الأجيال كل أربعة منها يسلكها مبدأ واحد [١] .

ويرى ابن خلدون أن الأجيال تسير ثلاثة ثلاثة ، وفى الجيل الرابع يتعرض الحسب للانقراض ، وأن عمر الدولة لا يتجاوز فى الغالب ثلاثة أجيال ، وعمر الجيل أربعون سنة . فالدولة فى نظر ابن خلدون لا تعدو غالبا مائة وعشرين سنة . وإنما تمتاز الدولة فى نظره بغلبة العصبية بينما تمتاز الفترة السياسية فى نظر فريرو بغلبة مبدأ . وسواء كانت الصفة السائدة فى الحلقات المتتابعة غلب مبدأ أم غلب عصبية فالمهم

---

(١) G. Ferrari. Teoria dei periodi politici, Milano 1874. p. 113-114.

أن سير التاريخ يحصل فى حلقات متتابعة تسود كلا منها رابطة مشتركة تكون قوية فى بدء الحلقة الواحدة ، ثم تأخذ فى الضعف حتى تدفعها رابطة مشتركة أقوى وأشد تماسكا .

وفكرة ابن خلدون هذه عن وصول طبقات وعناصر جديدة الى السلطة قريبة الشبه من نظرية باريتو عن الدورة الاجتماعية للنخبة (١) .

وملخص نظرية باريتو أن الطبقات التى تصل الى السلطة هى التى تحتفظ بأكثر ما يمكن من صفات الكفاح والانتاج . وأن الطبقات الحاكمة تضعف فيها تلك الصفات وتصبح طبقات جامدة بحيث يدفعها من تتوفر فيهم الصفات اللازمة . وهكذا الطبقة تدفع الطبقة والأمة تسود الأمة ، والغلبة دائما لمن توفرت فيه الشروط التى تؤهله ليكون من نخبة الحكام .

ويقول باريتو : « تتحول الطبقة الحاكمة بمقتضى تلك الدورة تحولا بطيئا ومستمرا . وهى مثل النهر فى جريانه ، فمياه اليوم ليست مياه الأمس . وما بين حين وآخر نلاحظ اضطرابات مثل ظواهر الفيضانات مفاجأة وعنفا . ثم تبدأ النخبة الجديدة فى الاستقرار ببطء . وهكذا يعود النهر الى مجراه بعد أن فاض على الشاطئين . ويجرى فى مجراه الطبيعى بانتظام (٢) » .

المبحث الثالث — أعمار الدولة وحلقات العمران

ما هو عمر الدولة فى رأى ابن خلدون وما هى العوامل المؤثرة فيه ؟

يقول : إن الدولة فى الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال . ”وإنما قلنا إن عمر الدولة لا يعدو فى الغالب ثلاثة أجيال ، لأن الجيل الأول لم يزالوا على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة والافتراس والاشتراك فى المجد ، فلا تزال بذلك سورة العصبية محفوظة فيهم ، فحدهم مرهف وجانبهم مرهوب

(١) La circulation des élites.

(٢) V. Pareto. Traité de Sociologie p. 1304.

والناس لهم مغلوبون . والجيل الثانى تحوّل حالهم بالملك والترف من البداوة الى الحضارة ومن الشظف الى الترف والخصب ، ومن الاشتراك فى المجد الى انفراد الواحد به وكسل الباقين عن السعى فيه ، ومن عز الاستطالة الى ذلة الاستكانة . فتنكسر سورة العصبية بعض الشيء ، وتؤنس منهم المهانة والخضوع ، ويبقى لهم الكثير من ذلك بما أدركوا الجيل الأوّل و باشروا أحوالهم وشاهدوا من اعتزازهم وسعيهم الى المجد فى المدافعة والحماية . فلا يسعهم ترك ذلك بالكلية و إن ذهب منه ما ذهب . و يكونون على رجاء من مراجعة الأحوال التى كانت للجيل الأوّل على ظن من وجودها فيهم ... وأما الجيل الثالث فينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن ، ويفقدون حلاوة العز والعصبية بما هم فيه من ملكة القهر ، ويبلغ فيهم الترف غايته بما تبنكوه من النعيم وغضارة العيش فيصيرون عيالا على الدولة ومن جملة النساء والولدان المحتاجين للمدافعة عنهم . وتسقط العصبية بالجملة و ينسون الحماية والمدافعة والمطالبة ، و يلبسون على الناس فى الشارة والزى وركوب الخيل وحسن الثقافة يموّهون بها ... فاذا جاء المطالب لهم لم يقاوموا مدافعته فيحتاج صاحب الدولة حينئذ الى الاستظهار بسواهم من أهل النجدة و يستكثر بالموالى و يصطنع من يغنى عن الدولة بعض الغناء حتى يأذن الله بانقراضها فتذهب الدولة بما حملت . فهذه كما تراه ثلاثة أجيال فيها يكون الهرم للدولة وتخلقها ... ولا تعدو الدول فى الغالب هذا العمر بتقريب قبله أو بعده إلا أن عرض لها عارض آخر من فقدان المطالب فيكون الهرم حاصلا مستوليا والطالب لم يحضرها ولو قد جاء الطالب لما وجد مدافعا"(١) .

ومقتضى ما تقدم أن العمران يسير فى حلقات متتابعة ذات ترتيب معلوم . وهو فى تطوّر صورته أى الدولة يشبه تطوّر الانسان من التزيد الى سن الوقوف الى سن الرجوع .

---

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ١٦١ فى أن الدول لها أعمار طبيعية كما للأشخاص .

العوامل المؤثرة فى تطور العمران :

كما أن لأطوار نمو الإنسان وهرمه أعراضا تدل عليها فكذلك لأطوار العمران بوادر وظواهر يدرسها ابن خلدون بدقة ونظر نافذ، و يعرضها فى حجة قوية وأسلوب علمى تتسلسل فيه النتائج الواضحة من المقدمات المسلم بصحتها . وآية ذلك أنه يرى أنه لما كان مبنى الملك على أساسين لا بد منهما : الأول الشوكة والعصبية وهو المعبر عنه بالجند، والثانى المال الذى هو قوام أولئك الجند، و إقامة ما يحتاج إليه الملك من الأحوال . فالخلل إذا طرق الدولة طرقها فى هذين الأساسين . ثم يأخذ ابن خلدون فى تفصيل ما أجمل فيقول : " اعلم أن تمهيد الدولة وتأسيسها إنما يكون بالعصبية ... ... فإذا جاءت الدولة طبيعة الملك من الترف وجدع أنوف أهل العصبية كان أول ما يجدع أنوف عشيرته وذوى قرباه المقاسمين له فى اسم الملك ... ويحيط بهم هادمان وهما الترف والقهر ... وتفسد عصبية صاحب الدولة منهم وهى العصبية الكبرى التى كانت تجمع بها العصائب ... وتستبدل عنها بالبطانة من موالى النعمة وصنائع الإحسان، وتتخذ منهم عصبية إلا أنها ليست مثل تلك الشدة الشكيمية لفقدان الرحم والقرابة منها ... ويستولى الهلاك على أهل العصبية بالترف والقتل حتى يخرجوا عن صبغة تلك العصبية ... ويصيروا أوجز على الحماية... وربما طال أمد الدولة بعد ذلك فتستغنى عن العصبية بما حصل لها من الصبغة فى نفوس أهل إيالتها وهى صبغة الانقياد والتسليم منذ السنين الطويلة التى لا يعقل أحد من الأجيال مبدأها ولا أوليتها ... ... ويكفى صاحب الدولة بما حصل لها فى تمهيد أمرها الاجراء على الحامية من جندى ومرتزق ... ثم لا يزال أمر الدولة كذلك وهى تتلاشى فى ذاتها شأن الحرارة الغريزية فى البدن العادم للغذاء الى أن تنتهى الى وقتها المقدور"[1] وينتقل بعد ذلك الى الكلام عن الخلل فى المال وكيف يحدث فيقول : " وأما الخلل الذى يتطرق من جهة المال فاعلم أن الدولة فى أولها تكون بدوية فيكون خلق الرفق بالرعايا والقصد فى النفقات والتعفف عن

(١) مقدمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٧٩ فى كيفية طروق الخلل للدولة .

الأموال، فتتجافى عن الإمعان فى الجباية والتحذلق فى جمع الأموال وحسبان العمال، ولا داعية حينئذ الى الإسراف فى النفقة فلا تحتاج الدولة الى كثرة المال ثم يحصل الاستيلاء و يعظم و يستفحل الملك فيدعو الى الترف و يكثر الانفاق بسببه فتعظم نفقات السلطان وأهل الدولة على العموم، بل يتعدّى ذلك الى أهل المصر و يدعو ذلك الى الزيادة فى أعطيات الجند وأرزاق أهل الدولة، ثم يعظم الترف فيكثر الاسراف فى النفقات و ينتشر ذلك فى الرعية لأن الناس على دين ملوكها وعوائدهم، ويحتاج السلطان الى ضرب المكوس على أثمان البياعات فى الأسواق لادرار الجباية لما يراه من ترف المدينة الشاهد عليهم بالرفه، ولما يحتاج هو إليه من نفقات سلطانه وأرزاق جنده. ثم تزيد عوائد الترف فلا تفى بها المكوس وتكون الدولة قد استفحلت فى الاستطالة والقهر لمن تحت يدها من الرعايا، فتمتد أيديهم الى جمع المال من أموال الرعايا من مكس أو تجارة أو نقد فى بعض الأحوال بشبهة أو بغير شبهة، و يكون الجند فى ذلك التطور قد تجاسر على الدولة بما لحقها من الفشل والهرم فى العصبية، فتتوقع ذلك منهم وتداوى بسكينة العطايا وكثرة الانفاق فيهم ولا تجد عن ذلك وليجة، وتكون جباة الأموال فى الدولة قد عظمت ثروتهم فى هذا الطور بكثرة الجباية وكونها بأيديهم و بما اتسع لذلك من جاههم، فيتوجه إليهم باحتجان الأموال من الجباية وتفشو السعاية فيهم بعضهم من بعض للمنافسة والحقد، فتعمهم النكبات والمصادرات واحدا واحدا الى أن تذهب ثروتهم وتتلاشى أحوالهم ويفقد ما كان للدولة من الأبهة والجمال بهم. وإذا اصطلمت نعمتهم تجاوزتهم الدولة الى أهل الثروة من الرعايا سواهم، و يكون الوهن فى هذا الطور قد لحق الشوكة وضعفت عن الاستطالة والقهر، فتنصرف سياسة صاحب الدولة حينئذ الى مداراة الأمور ببذل المال ويراه أرفع من السيف لقلة غنائه، فتعظم حاجته الى الأموال زيادة على النفقات وأرزاق الجند ولا يغنى فيما يريد و يعظم الهرم بالدولة و يتجاسر عليها أهل النواحى، والدولة تنحل عراها فى كل طور من هذه الى أن تفضى الى الهلاك وتتعوض من الاستيلاء الكلى. فإن قصدها طالب انتزعها من

أيدى القائمين بها و إلا بقيت وهى تتلاشى الى أن تضمحل كالذبال فى السراج إذا فنى زيته وطفئ[١] ».

هذان هما الموضعان اللذان يطرقهما الخلل فى الدولة من عصبية ومال . وراء هذا وذاك هو الترف . فالترف عامل انحلال للعصبية . وأما بالنسبة للمال فهو يزيد الدولة فى أوّله قوّة الى قوّة ولكن أثره الانحلالى لا يلبث أن يظهر كما بينا . فإذا ما رأيت ترفا بالغا وعمرانا قد استحكم فاستنتج من ذلك أن الدولة فى أواخرها وخاصة إذا صاحب ذلك الاجحاف ولا تحسبن الأمرين متعارضين : كثرة العمران والاجحاف بالرعايا وسوء الملكة « ولا تقولنّ إنه قد مر لك أن أواخر الدولة يكون فيها الاجحاف بالرعايا وسوء الملكة فذلك صحيح ولا يعارض ما قلناه (وفرة العمران فيها) لأن الاجحاف و إن حدث حينئذ وقلت الجبايات فإنما يظهر أثره فى تناقص العمران بعد حين من أجل التدرّج فى الأمور الطبيعية[٢] » .

من هذا يتبين أن للتاريخ سياقا هو الانتقال من البداوة الى الحضارة وأن ذلك يحدث فى فترات ثلاث : النمو ، والوقوف ، والتراجع . و إن هذه الحلقات الثلاثية تتجدّد على مر التاريخ فهى حلقات متتابعة[٣] فان حلقات العمران كحلقات

---

(١) مقدّمة ابن خلدون — الفصل الثالث ص ٢٨١ و ٢٨٢ فى كيفية طروق الخلل للدولة .

(٢) المقدّمة للفصل الثالث ص ٢٨٦ فى وفور العمران آخر الدولة .

(٣) إن فكرة ابن خلدون عن تجدّد الأزمات فى كيان الدولة وفى طبقتها الحاكمة قريبة الشبه من فكرة تجدّد الأزمات الاقتصادية . فهناك فى كل من الفكرتين اختلال بين الانتاج والاستهلاك مما يؤدّى الى اختلال مالى يتبعه عرقلة الانتاج . ولكن الأزمات الاقتصادية فى عصرنا ظاهرة اقتصادية فقط تنتج عن مقدّمات اقتصادية ، بينما الأزمات التى يشير اليها ابن خلدون ظاهرة اقتصادية وسياسية مصدرها أزمة اقتصادية وأزمة فى العصبية أو الدفاع .

على أن الأزمات الاقتصادية الحديثة كثيرا ما يكون لها ردّ فعل سياسى فتؤدّى الى انتصار حزب على آخر و إلى تبدّل الحكومات وتكييف أفكار الشعب السياسية . و بذلك تكون ظواهر اقتصادية وسياسية فى آن واحد .

و يلاحظ مع ذلك أن الأزمات الاقتصادية التى جاءت بعد الثورة الصناعية راجعة الى وسائل الانتاج الحديث وعدم امكان التوفيق بين الانتاج والاستهلاك بحيث وجدت تلك الظاهرة العجيبة وهى انتشار الفقر بينما السلع وفيرة فى الأسواق .

والأزمات التى يشير اليها ابن خلدون تمتاز بانحلال عام فى الاقتصاد والسياسة وبقلة الانتاج وانتشار المجاعات .

أعمار الأشخاص ، وان هناك موضعين يبدو فيهما الهرم وهما : العصبية ، والمال ، وان ذلك يكون بتأثير الترف وما تجلبه الحضارة من مفاسد . وقد عالج ابن خلدون تفصيلات ذلك بكثير من العناية والدقة .

عرض لسير العمران على ضوء ما تقدّم :

تبدأ الدولة بدوية . وأهم أعراض البداوة : العصبية ، وقلة الحاجات ، وعدم التعوّد على الترف . ومن ثم تكون السياسة فى المرتبة العليا . والاقتصاد فى المرتبة الدنيا .

ثم تأخذ العصبية فى الانحلال بتأثير القهر السياسى ومحاولة السلطان الانفراد بالملك ، وفقدان أهل العصبية لشدّة البداوة ، ووقوعهم فى أسر أنواع جديدة من الحاجات تدلف بهم فى طريق الترف . وعلى قدر تقدّمهم فيه تأخذ النعرة البدوية والشدّة الفطرية فى الانحلال وينتقل أمر الدفاع الى المصطنعين والمرتزقة .

وانحلال العصبية يقابله انتشار الترف والملك يدعو الى الترف ونزول المدن . وبؤرة الترف الكبرى هى المدينة . فالانتقال الى المدينة له دلالته الحاسمة فى تطوّر العمران ، وفى المدينة ينمو الترف وينتشر وهو فى أوله يزيد الدولة قوة الى قوتها . فهو ينبه الأذهان الى حاجات جديدة يسعى الانسان الى تحقيقها بما فى وسعه من نشاط كامن :

(١) فتزدهر الصناعات لسدّ الحاجات الحديثة ، وتتنوّع وتكسب من يزاولها وفرة عقل .

(٢) وتزدحم المدينة بطلاب العلوم وتعقد فيها حلقات الدروس العامرة .

(٣) ويكثر السكان مما يؤدّى الى ازدياد تقسيم العمل ، وبالتالى الى تطبيق قانون الغلة المتزايدة وازدياد العمران واستيعابه للكثرة الزائدة من السكان .

(٤) وتنعكس مسحة العمران على المدينة فترى فيها الرخام والفسيفساء .

(٥) وفى دور النمو هذا ترى الناس يلتزمون الطرق الطبيعية للمعاش من فلاحة وصناعة وتجارة، ولذلك تراهم معتدلين فى ملبسهم ومأكلهم يسعى الدخل الى موازنة الخرج .

(٦) يحرك كل هذا انبساط الآمال لقلة المغارم والرفق فى تحصيلها والعدل فى توزيعها، ووثوق المنتج بأنه سينال ثمرة عمله فيحدوه الدافع الشخصى الى زيادة نشاطه الانتاجى وتحسين ثمرات عمله .

فطور نمو العمران يبدأ بالانتقال الى المدينة وبتوفر البيئة الصالحة من عدل ورفق فى الجباية ، فتنبسط الآمال[1] ، ويبلغ بواسطة الدافع الشخصى أقصاه ويدل عليه ازدهار الصناعات وكثرة السكان وانتشار العلوم ومظهر المدينة والتزام الناس للطرق الطبيعية فى المعاش وانتفاء الضغط المالى .

وقد رأينا أن الترف كان فى ذلك كله عامل قوة فهو يشير الى حاجات جديدة يسعى الإنتاج الى تحقيقها . وما دام السباق سجالا بين الحاجات الجديدة والقدرة على إشباعها، فنحن أمام حالة توازن . إلا أن الترف اذا استحكم جاوزت الحاجات طاقة المجموع وصحب ذلك أثر مفاسد الترف المتراكم وكانت تخفيه وتطغى عليه عوامل النمو وقوة الاندفاع فنصل الى حالة اختلال وفيها يضمحل العمران ... ... وهذا الاختلال يتمثل فى المالية العامة والمالية الخاصة . ففى المالية العامة يقصر الدخل عن الوفاء بالخرج، فيلجأ السلطان الى العسف والجور والمصادرة وأنواع الضغط المالى والتجارة والسخرة وتحديد الأسعار الجبرى . وفى المالية الخاصة بكل فرد يقصر الانتاج عن مجاراة الاستهلاك فيلجأ الأفراد الى طرق المعاش غير الطبيعية المبنية على الغش والخداع . ونتيجة هذا الاختلال انقباض الآمال وانكماش الدافع الشخصى مما يؤدى الى ازدياد الاختلال وضعف الانتاج فتنتقص الصنائع، ويقل الزرع والتخزين وتنتشر المجاعات، وينعكس ذلك على مظهر المدينة، وتنفض مجالس

---

(١) هذا مثل من اهتمام ابن خلدون بالعامل النفسانى فى الاقتصاد .

العلم، ويكثر التواكل وتبدأ الهجرة من الأمصار . وعند هذا الحد يجتمع الانحلال المالى الى انحلال العصبية . ولما كان قوام العمران والدولة بالمال والعصبية ففى اجتماع انحلال كليهما قضاء على الدولة والعمران .

هذا تفصيل أطوار التمدن والنمو والتراجع بل هذا تفصيل الخطوط الكبرى التى يسير فيها التاريخ . ولما كان ابن خلدون قد علق أهمية كبيرة على أثر الترف فى ذلك التطور، والترف حالة شعور بحاجات مادية جديدة واستحكام للعمران فقد يوجد من يقول أن ابن خلدون هو أول من فسر التاريخ تفسيرا ماديا . وأنه بذلك كان سابقا لكارل ماركس فى مذهب مادية التاريخ .

أما ان ابن خلدون فهم التاريخ فهما علميا فهذا صحيح وهو أول من وضع القواعد العلمية لفهمه . وأما انه فى فهمه للتاريخ قد أولى العامل الاقتصادى أهمية كبيرة فهذا صحيح كذلك . وأما القول بأنه فسر التاريخ تفسيرا ماديا فقد يكون ناتجا عن اهتمامه البالغ بالعامل الاقتصادى إلا أنه لم يفرد العامل الاقتصادى دون العوامل الأخرى بامتياز تكييف التاريخ . ونرى أن نعقد مبحثا خاصا لتقدير رأيه فى العامل الاقتصادى وعلاقته بفهم التاريخ .

المبحث الرابع — العامل الاقتصادى وأثره فى التاريخ

يهتم ابن خلدون بالعامل الاقتصادى اهتماما بالغا . وقد عالج مواضيعه بدقة كبيرة فشغل بذلك جزءا هاما من المقدمة . وهو على العموم يعتقد فى ارتباط الظواهر الاجتماعية وتأثير بعضها فى بعض إلا أنه يرى أن الظاهرة الاقتصادية من أهمها وأبعدها أثرا .

أثر العامل الاقتصادى فى التاريخ :

فللعامل الاقتصادى أثر كبير فى كيان الدولة وفى إيجادها . فقد سبق أن قدمنا رأيه فى أن الناس يحتاج بعضهم الى بعض وأن مجهود الانسان يسخر لخدمة المجموع .

وإن نسب ذلك التسخير تتفاوت فلا بدّ من إيجاد وازع لتقريرها وتعديلها وتسيير الأمور بمقتضاها .

ثم نراه يفسر الاجتماع البشرى بحاجة الناس الاقتصادية بعضهم الى بعض وما فى هذا الاجتماع وتقسيم العمل المصاحب له من الفوائد .

وفى موضع آخر يفسر انتقال الدولة من البداوة الى الحضارة بتذوق الناس لحاجات اقتصادية جديدة . وأن انتقالهم الى المدينة نتيجة لبدء الترف وطلبا للمزيد منه .

ليس التفسير الاقتصادى تفسيرا انفراديا :

ثم إننا إذا تصفحنا أطوار الدولة لوجدنا العامل الاقتصادى بارز الأثر فيها جميعا ... فهل قصد ابن خلدون أن يفسر التاريخ بالعامل الاقتصادى فحسب . الواقع أنه لم يفرد العامل الاقتصادى بالتأثير فى التاريخ . فالعامل الاقتصادى شديد الارتباط بالعامل السياسى . والعامل السياسى يخضع للعصبية . حقيقة أن العصبية يؤثر فيها الترف ولكن الترف ليس المؤثر الوحيد فيها . فهنالك رغبة الملك فى الانفراد بالملك ومحاربته للعصبية ومحاولته إبدالها بالموالى والمصطنعين مما يخرج عن نطاق العامل الاقتصادى . ومن جهة أخرى لم يغفل ابن خلدون عما للعامل الطبيعى من تأثير كبير فى طريقة المعيشة وأخلاق السكان .

فالجزائرى والمصرى يسرف كل منهما فى طريقة معاشه لخفة فيه وطيش ناتج عن طبيعة إقليمه بعكس أهل فاس وتخزينهم للغد .

وفى حالة هرم الدولة لايقضى عليها من تلقاء نفسها فلا بدّ من وجود المطالب . وهذا لا يوجده العامل الاقتصادى .

كذلك بين ابن خلدون أثر الدين فى عظمة الدولة فعقد فصلا فى أن الدولة العامة الاستيلاء العظيمة الملك أصلها الدين إما من نبوّة أو دعوة حق . وفسر ذلك بأن الدين يمنع الترف والذل والتنافس والتحاسد ، والاجتماع الدينى يضاعف قوة العصبية بالاستبصار والاستماتة .

فالعامل الاقتصادى لا ينفرد بحكم مجرى التاريخ . وإنما يقوم بذلك مرتبطا بعوامل أخرى . ومن أمثلة الارتباط فى الظواهر الاجتماعية ارتباط العامل الاقتصادى والعامل السياسى . فالعصبية أساس الدولة والدولة تدعو الى الملك . والملك يدعو الى الترف، والترف يدعو الى انحلال العصبية، وانحلال العصبية يدعو الى القضاء على الدولة . وهذا يقضى على الترف .

إذا فالعامل الاقتصادى لا ينفرد بحكم مجرى التاريخ .

ومن ناحية أخرى نرى ابن خلدون كثيرا ما يفسر الظواهر الاقتصادية تفسيرا نفسانيا . فمن ذلك الأهمية التى يفرد بها الدافع الشخصى وانبساط الآمال وأثره فى العمران .

فالقول بأن ابن خلدون فسر التاريخ تفسيرا ماديا قول خاطئ وكل ما قصد إليه هو أن للتاريخ سياقا وأن للعمران أطوارا تسير فى حلقات متتابعة وفق نظام خاص وللعامل الاقتصادى فى هذا التوجيه أثر بارز ولكنه ليس صاحب التوجيه الوحيد . ففهمه للتاريخ ليس فهما ماديا وإنما هو إدراك لارتباط تاريخ العمران بالعامل الاقتصادى . وليس تفوق شعب على شعب أو بدوى على حضرى أو فئة على فئة لصفات ذاتية لجنس دون جنس كما يرى ذلك دى جوبينو فى فلسفته للتاريخ وإنما الغلبة لصفات مشتقة من طرق المعيشة والبيئة الطبيعية .

المبحث الخامس

ماذا نفهم من التاريخ فى الناحية الاقتصادية

الاستنتاج :

الآن وقد رأينا أين يتجه التاريخ وكيف يتجه وكيف يتطور إلا من مغزى يصل إليه ابن خلدون من كل هذه الدراسة . إذا لمحنا بين كتاباته أدركنا أنه ذلك النفور من الحضارة والتمسك بالبداوة فهو قد تقلب بين القصور وهو المدرك لما فى الحضارة من مزايا وإنما قد أدرك بجانب ذلك ما فى الحضارة من مساوئ وأنها لتضمنها تلك المفاسد كلما استحكمت قاربت الفناء .

حقيقة أن الحضارة تتضمن رفع مستوى المعيشة وازدياد التنعم ولكنها تحمل فى طياتها مشاكل جمة : اقتصادية وسياسية . والتوفيق بين الحاجات الاقتصادية والموارد، بين الاستهلاك والإنتاج، بين الخرج والدخل، يزداد صعوبة بتعقد الحياة الحضرية . ويفلت زمام تلك المسائل من رقابة المجتمع . فالحياة تصبح أكثر صخبا وأقل أمنا . ويضحى الإنسان حريته فى سبيل إشباع حاجاته . هذا ما استخلصه ابن خلدون من استقرائه للتاريخ، وليس تمجيده للبداوة عن استمساك مثالى بها . فالبدوى فى نظر ابن خلدون ليس ذلك الشخص المثالى (idyllique) الذى يتصوّره روسو ، وإنما هو شخص خشن غير مصقول قاصر فى عقليته عن الحضرى . فهل نعود إلى البداوة كما رأى روسو . لم يقل ابن خلدون ذلك فهو يسجل الواقع أكثر مما يقترح الحلول . ولكن الحلول تقرأ كما قلنا بين ثنايا كتاباته . فالحضارة ليست شرا محضا بل الشر فى ما يصاحبها من مفاسد .

والآن ما هو النظام الاقتصادى الذى يضمن للبشرية التقدم ويحقق حاجات المجتمع؟ ينصح ابن خلدون بالنظام الاقتصادى الحر فهو يؤدّى الى المنفعة القصوى بشرط تقارب القوّة الشرائية . ولكن النظام الاقتصادى الحر تعترضه صعوبتان تمنعانه من إعطاء أحسن الثمرات :

أولا — الاضطراب السياسى .

ثانيا — تطوّر أخلاق المجتمع وأثره فى توجيه الحاجات الاقتصادية :

(١) فالاضطراب السياسى من أكبر الأمور التى تعرقل التقدّم الاقتصادى ويختفى بسببه الدافع الشخصى . ومن مظاهره الظلم والسخرة والتسعير الجبرى والضغط المالى والتجارة من السلطان .

(٢) تطوّر أخلاق المجتمع ، إذ يلازم ذلك انتشار الترف واختلال الدخل والخرج والانصراف عن الإنتاج والالتجاء إلى الطرق غير الطبيعية للمعاش واتجاه الإنتاج الى إشباع الترف ... .

فلا بد إذًا من منع الفوضى السياسية ومظاهرها، ولا بد من تقويم الأساس النفسانى للحاجات الاقتصادية[١]. وبذلك يؤدّى النظام الاقتصادى الحر الى السير المنتظم للأمور، ووسيلة ذلك العدل والرفق فى الجباية فى الحالة الأولى والتعليم والتقليد فى الحالة الثانية . وجماع ذلك التقويم كله الدين إما من نبوة أو دعوة حق ففيه الضمان الأوفى للحالتين : التقويم السياسى، والتقويم الاخلاقى النفسانى. وماتمسكت به الجماعات إلا عصمت من التردّى فى الحلقات المحتومة[٢] .

ولكن باحث التاريخ يسأل هل يستطيع المجتمع أن يظل متمسكا بنظام سياسى مثالى ويكبح جماح الترف وبذلك يمنع دور الهرم فى حلقات العمران . ذلك نزاع بين الخير والشر وتلك قصة التاريخ .

---

(١) Education of Demand

(٢) المقدمة ص ١٤٩ الفصل الثالث فى أن الدولة العامة الاستيلاء العظيمة الملك أصلها الدين .

الخاتمـــة

هكذا درس ابن خلدون العمران البشرى دراسة مستقلة مستفيضة، لم تكن أخبار العمران بالنسبة اليه حوادث صماء متشابهات . إنما هى حوادث "فى باطنها نظـر وتحقيق وعلم بكيفيات الوقائع وأسـبابها عميق" . فذهب يستنبط قوانينها ويستجلى أحكامها وأخرج مقدّمته فبزغ نجمها فى سمـاء الثقافة إيذانا بميـلاد علم جـديد .

وسمـاء الثقافة فى القرن الرابع عشر والخامس عشر تظل أوّل ما تظل البـلاد الإسلامية . ولم يكن نصيب آفاق أوروبا منها شيئا مذكورا . ومن يدرى لعل الظـلام الذى كانت تخبط فيه تلك البـلاد حجب عنها رؤية ذلك النجم الجـديد وحرمها من السير على هـداه فظلت متأخرة فى مجال العـلوم الاجتماعيـة أجيالا عـديدة .

وحين بدأت أوروبا الغربية محاولاتها أتت تلك المحاولات بدائية غيرمصقولة . ما كان أغناها عنها لو أنها تلمست نورا من المـاضى وسارت على هدى تجربة الأمم والثقافات الأخرى . ولـما استوت دراسة العمران فى أوروبا فى القرن الثامن عشر ظن أهلهـا أنهـم السابقون الأول فى تلك الدراسـة . فنسبوا لأنفسهم تأسيس علم الاجتماع والاقتصاد والتاريخ . على أن ذلك كان خطأ محضا . وانتشرت تلك العلوم فى أوروبا وازداد اهتمامهم بها وتوسعهم فيها . وكذلك ظل تجاهلهم للسابقين عليهـم أو ازداد لسببين : أولهما انقطاع صلة الحاضر بالمـاضى فى هـذه الناحية ، والآخر أن كتب السابقين لم تظفر بدراسـة علمية حديثة تعرضها فى صورة علمية مستساغة وتجلو قيمتها .

وفى الفصول المتقدّمة عرضنا آراء ابن خلدون الاقتصادية على ضوء الأبحاث الاقتصادية الحديثة مقارنين بين المـاضى والحاضر، فتبين لنا كيف كان ابن خلدون صاحب المحاولة الجدّية الأولى لتأسيس علم الاقتصاد، وأن كثيرا من آرائه يعدّ حتى

اليوم تحفة رائعة فى التفكير الاقتصادى السليم . ولا يقتصر الأمر على أنه لم يسبق إلى ملاحظة ظواهر اقتصادية معينة، بل إن قرونا وقرونا مضت من غير أن يبلغ الاقتصاديون اللاحقون مستوى تفكيره ، بل لم نكن لنستطيع تقدير مدى تفوقه إلا على ضوء النظريات الاقتصادية التى اكتشفت حديثا جدا .

تكلمنا عن نظرياته الاقتصادية فتناولنا نظرية الانتاج ونظرية القيمة ونظرية الأسعار والنقود .

وقد بينا فى نظرية الانتاج آراءه فى تنظيم الحياة الاقتصادية . وأنها مبنية على تقسيم العمل والتسخير والتضامن . وأن الانتاج يسير من البسيط الى المركب ومن الضرورى الى الكمالى . مسترشدا بالطلب والأثمان . وقد اهتم ابن خلدون بالعمل من بين عناصر الانتاج . وبيّن ما فى الفلاحة من صفة فطرية بخلاف الصنائع فهذه ملازمة للحضارة . وقد اعتبر أن الخدمات منتجة ففهم بذلك الانتاج فهما أصح من فهم آدم سميث الذى قصر الصفة الانتاجية على تلك الخدمات التى تترك وراءها إنتاجا ماديا ملموسا . ودرس ابن خلدون ظاهرة التخصص فى الصنائع مبينا أثر المواهب الشخصية فى التخصص الفردى، وأثر عنصر الطلب فى التخصص الاقليمى . وتناول التجارة وتكلم عن شروطها ومرونة السلع وأن الطلب غير المرن يحقق أكبر الأرباح .

وفى نظرية القيمة أدرك ابن خلدون العوامل المؤثرة فى القيمة من منفعة ونفقة إنتاج بأوسع معانيها . وتكلم عن ضرورة السعى لانتاج أشياء ذات قيمة تصح مبادلتها ، أو تحصل منفعتها . ومع ذلك فقد لتنتج القيمة من عوامل خارجة عن السعى . وهنا عرض ابن خلدون فكرة قريبة من فكرة الريع أو شبه الريع ، كما نوه بصفة خاصة بأهمية عنصر العمل فى القيمة .

وفى نظرية الأثمان بينا إدراك ابن خلدون لقانون العرض والطلب وتكوين الأسعار تبعا له . على أن نوع الطلب والعرض يتغير حسب حجم السوق ورخاء

البلد . فالبلاد الكبيرة تمتاز بالاهتمام بسلع الترف فهذه رائجة ومرتفعة الأثمان فيها . أما فى الأسواق الصغيرة فالطلب على الترف ضعيف بضعف القوة الشرائية ، فمواد الترف فيها رخيصة الأثمان وغير مطلوبة . وشرح ابن خلدون ما يؤدى اليه ازدياد العمران من نفع للمستهلكين مما هو قريب الشبه من نظرية فائض المستهلك . وقد حارب ابن خلدون النظم غير الطبيعية للأسعار مثل تحديد الأسعار وفرض السلع ونظام الاحتكار . وتكلم عن نظام الأجور فبين خضوعه للعرض والطلب و إن كان قد قال بما يقرب من قانون الأجور الحديدى .

وفى نظرية النقود نوه ابن خلدون بثبات قيمة الذهب والفضة وأنهما يتخذان لذلك أداة للمبادلة وأداة للادخار . كما شرح صلة كمية النقود وتوزيعها بحالة العمران ورواج المعاملات .

ثم تكلمنا عن النظريات الاقتصادية الاجتماعية فتناولنا أثر العوامل المعنوية فى العمران ونظرية السكان واقتصاديات الترف ومقومات الحياة الاقتصادية .

وفى هذا الباب بينا آراءه فى علاقة العوامل المعنوية عموما بالعمران وخاصة أثر الحرية والعدالة فى الرخاء وعلاقة الجاه بالثروة . وقد أوضحنا آراءه فى ضرورة احترام شخصية الفرد ورعاية الدافع الشخصى كما بينا حملته على الظلم والإرهاق المالى ورأيه فى أهمية التيسير وتنديده بالسخرة . وبالاجمال فقد دافع ابن خلدون دفاعا مجيدا عن الديموقراطية الاقتصادية الحقيقية . وأظهر كيف أن الجاه نتيجة لنظام التسخير السائد فى الحياة الاقتصادية وكيف أن المقصود به أصلا الخير العام لا الاستغلال للأنانية الشخصية . ومع ذلك فكثيرا ما أسىء استعماله . وكثيرا ما كان التملق وسيلة الى الثروة عن طريق الاحتماء بالجاه ، والجاه فى نظره مظهر سياسى ناتج عن استعمال السلطة . ولذلك فان الناس عموما فى حاجة اليه وخاصة التجار والمتمولين .

ثم شرحنا كيف تناول ابن خلدون فى أناة واتزان اقتصاديات السكان . فهو من ناحية يقول بأن وفرة السكان سبب لزيادة العمران عن طريق تقسيم العمل

وازدياد الانتاج . ومن ناحية أخرى فان وفرة العمران وسهولة العيش سبب فى ازدياد السكان . ومن رأى ابن خلدون أن وفرة السكان يصاحبها ارتفاع مستوى المعيشة . على أن لزيادة السكان قيودا يأتى بها نظام العمران نفسه .

وتطرقنا الى الكلام عن الترف واقتصادياته وموضوع الترف من موضوعات الساعة التى يبحثها الاقتصاديون — ما أثر الترف على الانتاج ... ما أثره على الاستهلاك ... ما أثره على مالية الدولة، كيف تعامل سلع الترف من حيث الرسوم ... كل هذه الموضوعات محل بحث الاقتصاديين والماليين الحديثين ... وقد بين ابن خلدون أثر تأصل الترف فى المجتمع وما يؤدى اليه فى النهاية من اختلال الانتاج والاستهلاك وما يدفع اليه من الالتجاء الى الطرق غير الطبيعية فى المعاش وانتشار روح الترف أو إن شئت فقل التبطل ... وقد رأينا حديثا جمود النظم الاقتصادية بسبب تأصل مستوى معين من المعيشة . كذلك سجل ابن خلدون اتجاه أثمان الكماليات الى الارتفاع وأثر ذلك فى الانتاج . وأخيرا بين كيف يصيب الترف الدولة فى موضعين فاصلين وهما : المال والعصبية . وكيف أنه عامل انحلال للعصبية وعامل تضخم فى النفقات، وفى النهاية عامل حاسم فى القضاء على الدولة والحياة الاقتصادية فيها بعد أن كان فى أولها عامل قوة لها .

واستطردنا من ذلك الى الكلام عن آرائه من حيث ضرورة توفر بيئة مدنية صالحة لكى يبلغ العمران أحسنه ، ومن حيث الوسط السياسى والأمن والنظام . ثم من حيث العامل الاقليمى . ولما كانت المدن هى المظهر الواضح للعمران فقد تكلم عنها ابن خلدون بإفاضة . فهى فى نظره حاجة دفاعية وحاجة اقتصادية لها دلالتها العمرانية الواضحة . فبين المدن والريف فرق شاسع مثل الفرق بين الإنتاج الصناعى والإنتاج البدائى .

ونرى ابن خلدون يتكلم عن المالية العامة فيسجل ظاهرة إزدياد نفقات الدولة وهو ما يتفق علماء المالية فى القول به و يرجعها الى تأصل حاجات جديدة

فى مزاج المجتمع ، كذلك يلمح التفرقة بين الضرائب المباشرة و بين الضرائب غير المباشرة ويلحظ بوضوح ظاهرة الراجعية كما يسجل ظاهرة الضغط المالى ويبين أثرها على الاقتصاد عامة وهجرة أصحاب الثروات خاصة . وهو شديد الإدراك لأثر النفقات العامة فى العمران ونفاق الأسواق .

بعد ذلك عالجنا تفصيلا مذهب ابن خلدون من حيث السياسة الاقتصادية وموقفه من السوق الحرّ ومن تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى . وقد شرح ابن خلدون مهمة المنافسة الحرّة وأنها توزيع السلع على المحتاجين اليها مع ضمان المنفعة القصوى لهم . ثم استطرد فاشترط لكى تؤدّى السوق الحرّة أحسن توزيع للنافع أن يكون المتنافسون متقاربين من حيث قوة الشراء فشرط التقارب فى قوة الشراء شرط أساسى لحسن سير نظام المنافسة الحرّة والسوق الحرّة . هذه الحقيقة التى يعبر عنها هذا الشرط كان اكتشافها حديثا جدا على ضوء نظرية المنفعة الحدّية للنقود ، وكان مثارا لإلقاء نظرة جديدة كلية لا الى الاستهلاك فحسب ، بل الى مجال الانتاج كذلك .

وقد أظهر ابن خلدون مضار تدخل الدولة من حيث إدخال الاختلال فى تقارب القوة الشرائية بين المتنافسين فى السوق الحرّة ومن حيث صعوبة إيقاف التدخل عند حدّ ، ومن حيث تفويت الغرض من ناحية الجباية .

وعلى ضوء آراء ابن خلدون فى السياسة الاقتصادية تساءلنا ما هو مذهب ابن خلدون الاقتصادى وقلنا أنه اقتصادى حرّ بل مؤسس المذهب الاقتصادى الحرّ بدليل آرائه فى المنافسة الحرّة وحملته على الاحتكار وعلى التدخل ودفاعه عن الديموقراطية الاقتصادية الحقيقية وتنديده بالإرهاق المالى .

وأخيرا بسطنا آراءه فى فهم التاريخ .

وابن خلدون يعتبر بحق أستاذ المدرسة التاريخية الألمانية . وهو المؤسس الأول لعلم النقد التاريخى (١) ، ومن قبل هجل ومن قبل كارل ماركس ثم من قبل فيكو كان

(١) La critique historique

ابن خلدون أول من أظهر أن التاريخ يسير فى سياق معلوم وفى شكل حلقات، وأن من أهم العوامل فى ذلك التطور العامل الاقتصادى ... ومن ناحية أخرى أشار الى ما يفيده الباحث فى العمران من دراسة التاريخ . فهو أستاذ مدرسة تفسير التاريخ تفسيرا اقتصاديا ومؤسس المدرسة التاريخية فى الاقتصاد .

ومن المهم جدا أن يعرف ذلك النقد الغربى فلا يصدر كتاب مثل كتاب سلجمان عن تفسير التاريخ تفسيرا اقتصاديا ويخلو خلوا تاما حتى من الإشارة الى ابن خلدون بينما يذكر من الاغريق من لا يرتفع إطلاقا الى مستواه .

وقد بين لنا ابن خلدون سياق التاريخ . وكيف تسير المجتمعات من البداوة الى العمران الى استحكام العمران أو الحضارة ومن النمو الى الوقوف ثم الى التراجع أو الهرم . وأيد ابن خلدون أثر العامل الاقتصادى فى ذلك كله . فالترف بدلالته الاقتصادية خاصة عامل انحلال حاسم فى تطور المجتمعات كما رأينا .

إنما يمتاز ابن خلدون على كارل ماركس ومن نحا نحوه بأنه لا يفرد العامل الاقتصادى بتفسير التاريخ، فهناك العامل السياسى والعامل الطبيعى والعامل الدينى . وعلى ذلك فهو إنما يشير الى أهمية العامل الاقتصادى ولا يعتبر من القائلين بتفسير التاريخ تفسيرا ماديا .

ويمكننا إذًا أن نقرر بكل ثقة أن ابن خلدون من حيث الابتكار فى تفكيره وسعة أفقه وعمق مباحثه ونضوج آرائه الاقتصادية والمالية والعمرانية أستاذ موضوعه حقا . هذا الى فضله فى علم الاجتماع وفلسفة التاريخ . وهو الى ابتكاره وسعة آفاق تفكيره له مزية الاعتدال وهو ما ينفع الباحث فى الظواهر الاجتماعية المترابطة الأجزاء والمتماسكة الأطراف والتى تكون حالة التوازن فيها حاصل تفاعل أكثر من عامل واحد .

وقد يرى البعض فى فلسفة ابن خلدون نوعا من فلسفة التشاؤم، فهناك البداوة يعقبها الحضارة فالهرم فى حلقات متتابعة ضرورة، وهناك المدنية تستلزم التسخير والتملق ومفاسد الترف .

فكأن ابن خلدون يرى أن الانسان يدفع ثمنا للترف خضوعه للقهر وفقدانه لحرية البداوة . فاما حرية مع خشونة البداوة و إما أسر مع نعومة الترف . وكأن ابن خلدون يرى كما يرى باريتو "أن التنظيم الاجتماعي يبدأ مع رخاء ولكنه ينتهي الى انحلال وانتقاض"(١) . فاستفحال الحضارة مؤذن بانقراضها .

على انه اذا أدت طريقة ابن خلدون الايجابية(٢) الى تلك الاستنتاجات القاسية فليس معنى ذلك أن ابن خلدون لا أمل له فى اصلاح حال أمته، فهو يرى أن بعد الهرم تجددا فى شباب المصر، وأن بعد انتقاض الحضارة الأولى حضارة مستأنفة، وأن بعد انهزام الدولة قيام دولة جديدة قوية . ويرى أن المجتمع الراسخ فى الحضارة يحتفظ بتقدمه المادى رغم انتقاص العمران من حيث استجادة الصنائع والمبانى . وكأن ابن خلدون بعد ملاحظته لسبعة قرون من التمدن الاسلامى يهيب بقومه أن بعد العسر يسرا وأنه اذا كان قد لحق الأمة الهرم فما ذلك إلا سنة الطبيعة وأن بعد الهرم تجددا فى القوى فلا معنى للقنوط ولا اليأس . وقد ألف ابن خلدون مقدمته فى زمن "كأنما نادى لسان الكون فى العالم بالخمول والانقباض(٣)" ... ... فالعمران العربى فى الأندلس كان يتراجع تحت ضغط الأسبان، لذلك رأينا ابن خلدون يسهب فى بيان أسباب الانحلال وأسباب الازدهار لعل الأمة العربية تدرك ما هى عليه من الانحلال والضعف ، وتتعاون على ما فيه استئناف نشاطها واسترداد قوتها وأن أول ما يجب أن تفهمه أن هرمها ليس هرما دائما فما من هرم يدوم انما هو هرم

---

(١) Pareto, p. 2612

(٢) "He was a realist; but it is an exaggeration to declare that he was entirely lacking in idealism. Were this true, there would have been no glimpses of a higher moral order, no incidental allusions to the inconsistency of existing institutions with ideal demands. His courageous and persistent efforts to reform the judiciary system and to correct social evils and abuses, which so often cost him his position, show a real concern for justice and also a certain firmness of character". Schmidt p. 45.

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٣٢

حتمى جلبه استفحال الحضارة ، وأنه لابد من زواله وتجدّد الدولة وتجدّد الحضارة بعد فترة من الخمول هى فترة استجمام وتنصل من أدران الترف وتسوية للظالم وتقويم لما اعوج من الأمر .

بقى أن نشير الى ما يبدو أنه مغزى لكل كتابته . وهو موضوع سؤال الى أين يسير العمران ، فمجمل كتابة ابن خلدون تدل على أن الآلة الاقتصادية الحرّة فى ذاتها لا خطر منها على العمران ، فالاقتصاد الحرّ يجلب الرخاء والتقدّم ، وزيادة السكان خير وبركة والانتاج يتجه الى التحسن المضطرد والانسان يسير فى طريقه متنقلا من البداوة الى الحضارة والمدينة هى خير مكان لاتمام هذا التطوّر .

فالآلة الاقتصادية مفروض فيها خدمة الانسان وضمان تقدّمه فما الذى يعتريها بحيث نراها على مر السنين موضوع ارتباكه وسبب كبوته .

الواقع أن الخطر على الحضارة من العامل السياسى والعامل الأخلاقى وتأثيرهما فى اختلال العامل الاقتصادى ، فهل كان الرأى الأخير للمؤلف أن نلقى بالحضارة جانبا ونعود الى البداوة ،لم يقل ابن خلدون ذلك و إنما أشار ضمنا الى وجوب إحاطة سير الحضارة بالعلاج السياسى والعلاج الأخلاقى . فالعلاج السياسى يشمل العدالة والرفق المالى والأمن ، والعلاج الأخلاقى يرمى الى وضع حاجات الإنسان على أساس سليم أى صقل الطلب أوتهذيب الاختيار والاستهلاك...فبعض العمال الفقراء فى هذه الأيام يزيد من فقرهم أنهم لا يعرفون كيف يرتبون حاجاتهم حسب أهميتها فهم ينفقون على مواد تافهة أكثر مما ينفقون على ضرورياتهم . وكذلك الثرى يؤدّى به الترف الى الاختلال المالى ، ويؤدّى سعيه فى إشباع ترفه الى عرقلة الانتاج الوطنى الأساسى وتوجيهه الى إشباع الكماليات قبل الضروريات ... فالاصلاح السياسى والإصلاح الأخلاقى يجب أن يصحبا الاصلاح الاقتصادى وهذا ما يبدو أنه المغزى الأخير لكتابة ابن خلدون ... وهو ما تعبر عنه الشريعة الغرّاء أجمل تعبير وهو ما يتفق مع آخر استنتاجات علم الاقتصاد الحديث .

إنه لشرط أساسى فى المدنية الفاضلة فى الوقت الذى تلقن فيه الانسان حاجات جديدة أن تكسبه القدرة على اشباعها ... والعمران البشرى لايزال يهدّده عاملان : الأوّل دواعى الترف وما تؤدّى اليه من اختلال مالى ، والآخر هو الفوضى السياسية وما يلازمها من ارهاق مالى وهوى فى الحكم ...

أما حيث يتحقق للعمران العدل السياسى والتقويم الأخلاقى فنكون وقتئذ أمام مجتمع فاضل اذا ألقيت فيه حبة الخير أنبتت سبع سنابل فى كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء وهو العليم الخبير ...

المـراجـع

Sobhy Mahmassani. — Les idées économiques d'Ibn Khaldoun, thèse Lyon, 1932.

Rene Maunier. — Les idées économiques d'un penseur arabe du XIV siècle, Revue d'histoire économique et sociale, 1913.

—— Les idées sociologiques d'un philosophe arabe du XIV siècle, L'Egypte Contemporaine, 1917.

G. Bouthoul. — La philosophie sociale d'Ibn Khaldoun, Paris 1930.

N. Schmidt. — Ibn Khaldoun, Historian Philosopher and sociologist, New york 1930.

S. Colosio. — Contribution à l'étude d'Ibn Khaldoun, Revue du Monde Musulman, 1914.

E. Seligman. — The economic interpretation of history, New york.

V. Brants. — Théories économiques aux XIII, et XIV siècles, Paris, 1895.

Ashley. — Economic history and Theory, London 1923.

Rambaud. — Histoire des doctrines économiques, Paris 1902.

V. Pareto. — Traité de Sociologie, Lausanne,1918.

Ginsberg. — Sociology, London, 1938.

A. Bochard. — Les Lois de la sociologie économique, Paris, 1913.

E. Hoyt. — Consumption in our Society, New york, 1938.

A. G. B. Fisher. — Clash of progress and security, London, 1935.

Taha Hussein. — La philosophie sociale d'Ibn Khaldoun, Paris 1918.

R. Flint. — Historical Philosophy, Edinburgh, 1893.

Ferreiro. — Un sociologo arabo del secolo XIV, La Riforma sociale, anno III, Vol. VI, fas. 4, 1886.

Dozy. — Recherches sur l'histoire et la littérature d'Espagne au Moyen Age.

Walford. — The politics and economics of Aristotle.

كتاب العبر والمقدمة لابن خلدون ، طبع المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٠، الطبعة الثالثة .

التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا، لابن خلدون .

إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزى، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر .

الأحكام السلطانية للماوردى .

سراج الملوك لأبى بكر الطرطوشى .

اخوان الصفا لأحمد بن عبد الله .

الفوز الأصغر لابن مسكويه .

ابن خلدون فى المدرسة العادلية للسيد عبد القادر المغربى .

ابن خلدون للأستاذ محمد عبد الله عنان .

الفكر الاقتصادى العربى للأستاذ العميد الدكتور محمد صالح بك ، مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٣ ص ٣١٥ — ٣٦٠ و ٧٥٥ — ٨٠٩

الفخرى فى الآداب السلطانية .

الدول الاسلامية لابن الطقطق .

محاسن التجارة لأبى الفضل الدمشقى .

فهرس الكتاب

الباب الأول

النظريات الاقتصادية

الفصل الأول — نظرية الإنتاج

الفصل الثانى — نظرية القيمة ومستوى الأسعار

صفحة

الباب الثانى

النظريات الاقتصادية الاجتماعية

الفصل الأول — العوامل المعنوية فى النظام الاقتصادى

الفصل الثانى — اقتصاديات السكان

الباب الرابع

السياسة الاقتصادية

الفصل الأول — تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى وآثاره

كمل طبع كتاب " الفكر الاقتصادى فى مقدمة ابن خلدون "
بمطبعة دار الكتب المصرية فى يوم الأربعاء ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٦٣
(٣ مايو سنة ١٩٤٤) م

محمد نديم
ملاحظ المطبعة بدار الكتب
المصرية

(مطبعة دار الكتب المصرية ١٦/١٩٤٣/٣٧٥)